مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة 468

التاريخ : الخميس 13 ذو القعدة 1426 الموافق 2005/12/15

الرئاسة المستشار السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين ـ عبد الرحمان لبدك الخليفة الثاني للرئيس ـ عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت : أربع ساعات و25دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة و 5 دقائق بعد الزوال

جدول الأعمال : المناقشة العامة لقانون الميزانية 2006.

المستشار السيد مصطفى عكاشة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

حضرات السادة الوزراء

حضرات السيدة والسادة المستشارين

نخصص هذه الجلسة للاستماع أولا إلى مقرر اللجنة ثم ستأتي المناقشة لأعطي الكلمة لمقرر اللجنة لتلاوة التقرير.

المستشار السيد محمد أبو الفراج

بسم الله الرحمان الرحيم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع قانون المالية رقم 35.05 للسنة المالية 2006، (كما وافق عليه مجلس النواب).

في البداية اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى كل من أسهم داخل اللجنة في إغناء النقاش وإثرائه حول هذا المشروع، واخص بالذكر :

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة، والأطر السامية المرافقة له على ما بذلوه من مجهودات جبارة في سبيل توضيح الرؤيا، وإزالة اللبس الذي كان محيطا بعدد من القضايا، وذلك سواء أثناء تقديم مقتضيات هذا المشروع قانون أو عند تقديم الأجوبة عن التساؤلات والملاحظات التي تقدم بها السادة المستشارون.

السيد أحمد لعمارتي رئيس اللجنة، الذي أبان كعادته عن حنكة واقتدار كبيرين في تسيير الجلسات.

السادة أعضاء مكتب اللجنة وكافة أعضائها، وكذا السادة المستشارين الذين ساهموا في إغناء النقاش بكل مستوياته والذين أشكرهم بحرارة على تعاملهم الذي مع الظروف المرتبطة بسير أشغال اللجنة.

الأطر التي تتبعت أشغال اللجنة، بجدية ومثابرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أحيل علينا مشروع القانون المالي الحالي بتاريخ 21 نونبر، وتم تقديمه أمام اللجنة يوم23 نونبر 2005، وشرعنا في دراسته انطلاقا من يوم 2 دجنبر 2005 حيث استغرقت الدراسة ثمان اجتماعات مطولة، تميزت بنقاش عميق يزخر بملاحظات وجيهة للسادة المستشارين، تطرقوا فيها إلى العديد من القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وللإشارة فإن هذه الإحالة تندرج في إطار المقتضيات المنصوص عليها في المادة 58 من الدستور، وهي مقتضيات لا تحول دون إمكانية إحالة هذا المشروع على مجلسنا أولا.

ورغم ذلك، فإننا ننوه بالمجهود الكبير الذي تبذله الحكومة في سبيل توضيح مضامين مشروع القانون المالي، الذي ما فتئ يتطور سنة بعد سنة ويتبلور من خلال الوثائق المهمة والغنية بالمعلومات التي دأبت الحكومة على إرفاقها بالمشروع المذكور، والتي تم إغناؤها هذه السنة بوثيقة بالغة الأهمية توضح كلفة الامتيازات الضريبية الممنوحة في القطاعات المختلفة، والتي اصطلح على تسميتها بالنفقات الجبائية، دون أن ننسى أن ننوه بالوثيقة المسماة بالبعد الجهوي للميزانية، التي تشكل مقاربة جديدة في ميدان التدبير المالي للحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المشروع المعروض على أنظارنا يندرج في إطار ظرفية دولية تتميز بارتفاع مهول في أسعار البترول، وتصاعد الإكراهات المفروضة على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتراجع تدريجي للنشاط الاقتصادي لدى أهم الشركات.

تنضاف إلى ذلك الظروف المناخية الصعبة التي شهدتها بلادنا خلال هذه السنة والسنوات الماضية.

وهذا ما يجعل هذا المشروع يواجه إكراهات وتحديات ضخمة تفرض عليه ترسيخ أسس اقتصادية قوية قادرة على التفاعل إيجابيا مع تقلبات المحيط الوطني والجهوي والدولي، والصمود أمام كل التطورات والمؤثرات الاقتصادية والأمنية، وذلك عبر التحكم في استقرار الإطار الماكرواقتصادي وتعزيز الإصلاحات القطاعية والهيكلية، مع الاستمرار في سياسة تحرير الاقتصاد الوطني والخارجي، وكذا تأهيل المقاولة.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المغربية والرفع من تنافسيتها، من أجل ضمان فرص أكبر للشغل والحد من ظاهرة الفقر والتهميش ببلادنا.

ولن يتحقق ذلك إلا بتقوية أسس مجتمع متضامن، وإعطاء الأولوية للإصلاحات، التي من شأنها ضمان توزيع أفضل للثروات وتنمية آليات التضامن على صعيد كل جهات الوطن وربوعه، والعمل على استكمال عملية إصلاح القطاع العام عن طريق تأهيل الإدارة العمومية وتحسين حكامة المقاولات والمؤسسات العمومية، ووضع مقاربة جديدة للميزانية تعتمد التدبير المرتكز على النتائج المحققة في شتى البرامج المسطرة عبر السنوات المالية المتتالية وعبر شمولية الاعتمادات ولامركزتها، مما سيكون له الأثر الإيجابي على فعالية التدبير المالي، وكذا ترسيخ ثقافة الشفافية وتقوية مصداقية ميزانية الدولة.

إن مختلف الرهانات المعلقة على مشروع القانون المالي المعروض علينا اليوم، تجعل منه لبنة من لبنات مسلسل متسم بالاستمرارية، ومرتبط بقوانين المالية السابقة التي دشنت مجموعة من الأوراش ذات الأهمية القصوى ببلادنا سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي. ومن هذه الأوراش الكبرى على سبيل المثال ميناء طنجة الدولي والمدار المتوسطي واستكمال الأشطر المتعلقة ببناء الطرق السيارة...إلخ.

وتفاديا للتكرار والإطالة، فإنني أحيلكم على مختلف الوثائق التي تقدمت بها الحكومة في هذا الصدد، خاصة منها التقرير الاقتصادي والمالي، الذي أسجل بارتياح كبير ما ورد في ملحقه حول مفهوم النوع الاجتماعي والإصلاحات المالية المتوخاة بمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية من اجل الرفع من الكفاءة التدبيرية للميزانية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عمل السيد وزير المالية عند تقديمه لهذا المشروع على تبيان الفرضيات التي تم الارتكاز عليها في عملية تحديده، وتتمثل بالأساس في :

× معدل نمو يصل إلى 5,4٪.

× حصر نسبة التضخم في 3,2٪.

× تحديد فائض الحساب الجاري لميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام في 1٪.

وقد شكلت هذه المعطيات قاعدة استند عليها السادة المستشارون في نقاش المشروع، إلا أن منهم من رأى بأن استيعاب مضامين القانون المالي والمعلومات الوافرة التي تضمنتها الوثائق المرفقة به تحتاج بالتأكيد لمدة زمنية أكثر اتساعا من مساحتها المحددة في القانون التنظيمي للمالية، لاسيما أن مختلف المراحل التي تقطعها عملية تهييء وتحضير المكونات الأساسية للميزانية العامة للدولة تتم دون أي إشراك أو تواصل مع المؤسسة التشريعية ناهيك على أن تعقيداتها وتقنياتها تجعلها بعيدة عن الفهم خاصة منها الجزء المتعلق بالإجراءات المتعلقة بالميدان الضريبي.

من جهة أخرى لوحظ أن هذا المشروع لم يأت بأي جديد سوى سرد مجموعة من الإكراهات وتكرار نفس الفرضيات، وتم التشكيك في مصداقية عدد من الأرقام والنسب المئوية المدلى بها. ويبقى أهم ما جاء به المشروع تغييرات مهمة من طرف السادة المستشارين في هذا السياق تحسنا ملموسا على مستوى إرساء أسس الثقة في الميدان الضريبي، والمجهودات المبذولة في مجال محاربة جميع أشكال التملص الضريبي، على الرغم من أن الأمر يحتاج للمزيد من الشفافية. وتمت الدعوة لمواجهة الاختلالات التي تعرفها الصناديق الاجتماعية وتوحيد أنظمة التقاعد وتفعيل نظام التغطية الصحية الإجبارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تميز مشروع القانون المالي لهذه السنة بحمولة ضريبية مهمة، تمثلت في تضمين المشروع لكتاب الوعاء والتحصيل الذي يجمع كافة المقتضيات المتعلقة بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، وكذا واجبات التسجيل، وذلك في أفق الإعداد لمدونة عامة للضرائب.

ونظرا لأهمية هذا الإجراء، ولضيق الحيز الزمني الخاص بالقانون المالي، والذي لا يكفي لتمحيص مختلف التدابير المقترحة في هذا المجال، فإنه كان لابد من عرض هذا المقتضى بشكل منفصل عن مشروع القانون المالي

لذا، وبغرض التوفيق مابين ضرورة التسريع بعملية إخراج المدونة إلى حيز الوجود، وتخويل السادة البرلمانيين ما يكفي من الوقت بتمحيصها، التزمت الحكومة بتقديم المشروع الكامل للمدونة أمام البرلمان خلال السنة المالية القادمة.

ولم يخف السادة المستشارون تخوفهم من تأثير المقتضيات الواردة فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة على القدرة الشرائية للمواطنين، مؤكدين على أن أي رفع من كلفة المواد الأولية، لن تكون له آثار معاكسة للمجهودات المبذولة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الهادفة إلى محاربة الفقر وإيجاد حلول ناجعة لتدارك الحد من تفاقم نسبة العجز الاجتماعي.

ولقد شكل تخفيض السعر الأعلى للضريبة على الدخل محورا أساسيا للنقاش الذي دار داخل اللجنة، وذلك على اعتبار أن ارتفاع هذا السعر يشكل عائقا في وجه الاستثمار خاصة لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وتم الإلحاح على ضرورة مراجعة شرائح الدخل المفروضة عليها

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الضريبة إقرارا للعدالة الجبائية، وتخفيفا للعبء الضريبي على فئة المأجورين.

ولأن تشجيع الاستثمار وتحفيز المقاولة، أصبحا يشكلان رهانا لتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، فإن التدابير المرتبطة بالضريبة على الشركات شكلت موضوع نقاش مطول هم التدابير المتعلقة بمختلف أنواع الخصوم، كذا بسعرها الذي اعتبره أغلب المتدخلين معيقا للعملية الاستثمارية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

جوابا على هذه التدخلات، ولطمأنة السادة المستشارين، أوضح السيد وزير المالية، بأن قانون المالية لسنة 2006، لم يأت بأية زيادة بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة على الماء والكهرباء، إذ لم يطرأ أي تغيير على الأسعار المنخفضة المطبقة عليها، وهي 7٪ بالنسبة للماء و14٪ بالنسبة للكهرباء.

في حين تندرج باقي التغييرات في إطار التدابير الرامية في أفق 2008، إلى اعتماد سعرين اثنين فقط بالنسبة لهذه الضريبة وهما 10٪ و 20٪.

كما ذكر بأن المواد الأولية لن تكون موضع أي زيادة في سعر الضريبة على القيمة المضافة المفروضة عليها،، وبأن تطبيق الضريبة على الزبدة لن ينصب سوى على المستوردة منها، مضيفا بأن التعاونيات الفلاحية تبقى بعيدة عن أي تضريب.

وأشار إلى أن جدول أسعار الضريبة على الدخل عرف تخفيضات عدة خلال السنوات الماضية، وأن السعر الحقيقي لهذه الضريبة يقل بكثير عن السعر المنصوص عليه في جداولها، وذلك على اعتبار أن الخاضعين لها يستفيدون من عدد مهم من الإعفاءات والإسقاطات من أساس الضريبة.

كما بين أن السعر الحقيقي للضريبة على الشركات يتراوح في غالب الأحيان ما بين 20٪ و 27٪ أخذا بعين الاعتبار عمليات الخصم والإسقاطات الممنوحة للشركات عند تحديد أساس الضريبة.

وأكد على أن إقرار العدالة الجبائية، والتخفيف من الضغط الجبائي يستدعي بالضرورة توسيع الوعاء الضريبي، وبأن هذه السياسة تتعارض والمطالبة بإقرار استثناءات ضريبية لفائدة بعض الفئات.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

إن أهمية المقتضيات الواردة في مشروع القانون المالي لسنة 2006، وحجم الالتزامات التي تفرضها هذه المقتضيات، دفع مختلف الفرق السياسية على بلورة تعديلات بشأنها كالآتي :

× 25 تعديلا لفرق الأغلبية

× 18 تعديلا لفريق الكونفدرالي

× 11 تعديلا لفريق الديمقراطي

× 18 تعديلا للفريق الدستوري

× 17 تعديلا للاتحاد الوطني لشغل بالمغرب

× 4 تعديلات لفريق العهد

ولقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المقتضيات الواردة في المشروع، والتي همت بالأساس،

الحسابات الخصوصية للخزينة

الموارد المرصودة للجهات

حجم مناصب الشغل، وكذا المنصب المحدثة لأجل الترسيم

مسؤولية الآمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين ...إلخ

وقدمت الفرق متضامنة فيما بينها مقترح تعديل يرمي إلى تغيير الاعتمادات الواردة في كل من الجدول ب المرفق بالمادة 60، والجدول ج المرفق بالمادة 61 وذلك لتخويل المحاكم المالية الإمكانيات بتمكينها من أداء الأدوار المنوطة بها في مجال رقابة المال العام.

هذا، ولقد شكلت المقتضيات الضريبية المحور الأساسي للتعديلات المقدمة من لدن الفرق، حيث همت المقترحات في هذا المجال، كلا من الرسوم الجمركية، وواجبات التمبر، والرسم المفروض على العقود والاتفاقات.

واستقطبت المادة 6 من المشروع الاهتمام الأكبر لكافة الفرق، وذلك بالنظر لأهمية المقتضيات الواردة بها، وذلك سواء فيما يتعلق بشقها الخاص بالضريبة على الشركات، أو الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، أو واجبات التسجيل.

ولقد قامت اللجنة بالتصويت على التعديلات المقدمة، وعلى مختلف المواد المشروع، وأبوابه وأقسامه وذلك بشكل ستجدون تفاصيله مدونة في هذا التقرير.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المقرر، الآن نفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة للمستشار السيد المعطي بنقدور باسم التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المعطي بنقدور

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

حضرات السيدات والسادة الكرام،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أتشرف باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بإدلاء ملاحظات فريقنا حول مشروع القانون المالي الذي أعدته الحكومة لسنة 2006.

في البداية، أسجل ارتياحنا لما صارت تزخر به غرفة المستشارين من حوار مسؤول وهادف يتسم بطابع التخصص نتيجة تركيبته التي تضم الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، والأسلوب الذي تدار به الدراسة والتحليل قبل اتخاذ القرار، وهو ما يقوي ويعزز إنتاجية هذا المجلس ويوسع مفهوم الديمقراطية المجتمعية المبنية على الحوار والتشاور في تدبير الشأن العام.

وتأتي مناقشة هذا المشروع مصادفة للذكرى الفضية لرجوع الملك المحرر محمد الخامس طيب الله ثراه، وتأتي كذلك بعد خطاب ملكي واعد حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي شكل تطورا نوعيا في مسيرة البلاد وعبر عن القدرة الاقتراحية الواضحة.

وجاء كذلك في خضم تطور جديد وإيجابي في قضيتنا الوطنية، وذلك بعزم الدولة على إرساء الجمهورية في المنطاق الجنوبية بعد حوار وطني شامل.

حضرات السادة :

بجانب القضية الوطنية التي نوليها أولى اهتمامنا، فإننا بنفس العزم نتابع مسيرة بلادنا في باقي القضايا ونتحمل أعباء كثيرة لا تقف عند حدود ميزانية سنة من السنوات، بل تتخطاها إلى ما وراء ذلك من تطلع إلى اختصار المسافات وطي المراحل، وصولا إلى ترسيخ قواعد مجتمع ينعم بالديمقراطية والنماء بالكيفية التي ترضى البلاد وتحدث التغيير المنشود.

ونحن في التجمع الوطني للأحرار بجانب الحكومة بتعاقد سياسي حول برنامج وأهداف مسطرة، ولا نبخل عليها بالنصيحة والنقد البناء حين يتطلب الأمر ذلك، وبنفس القوة والعزيمة مع من نمثلهم ونتكلم باسمهم.

السيد الوزير المحترم :

إن أول ملاحظة أتقدم بها هي غياب المرجعية الاقتصادية والاجتماعية في الميزانية المقدمة.

في السنة الماضية طلبنا من الحكومة أن تقوم على الأقل بجمع وإحصاء وجدولة المشاريع الكبرى ذات المدى المتوسط واعتمادها كمشروع بلوغ 10 ملايين سائح في سنة 2010 وبرنامج الطرق السيارة والسكن الاجتماعي والكهربة القروية وإدخال الماء الصالح للشرب إلخ... والآن، اطلعنا على استثمارات الخاصة بصندوق الحسن الثاني ومساهمة الدولة وتقسيم الجهات المستفيدة، وتوزيع مجهودات الاستثمار لإعطاء بعدا جهويا، وهي برامج تزخر بالمشاريع الواعدة القادرة على المساهمة في تقليص التفاوت الحاصل بين الجهات.

لذا نتساءل لماذا لم يتم تجميع هذه المشاريع في مخطط تنموي على المدى المتوسط، خاصة بعد صدور تقرير الإحصاء العام؟

I ـ المحور الأول

معطيات الميزانية:

I-1 البعد المالي وأزمة الميزانية

I ـ الإكراهات الخارجية :

لقد ارتبط مجهود الحكومة منذ تأسيسها بهاجس تحقيق التوازن الماكرو اقتصادي ومقاومة العجز والتحكم في التضخم والتطلع إلى تحسين نسبة النمو، مع تحمل الخصاص والتحملات.

وهذه اختيارات أساسية واستراتيجية ليست بالسهلة، في غياب موارد طبيعية قارة وبميزانية متوسطة، وفي ظل إكراهات خارجية وأخرى بنيوية ضاغطة، وهي إن كانت تمكن الحكومة من التحكم في التوازنات فلها سلبياتها في الحد من فرص الاستثمار الخاص الذي يقلص من فرص التشغيل.

ونحن كأغلبية غير مرتاحين لنجاح هذا الاختيار في ظل هذه المعطيات، ونتمنى صادقين أن تفلح الحكومة بإقناعنا وتطميننا بصواب هذه المنهجية وقدرتها على تدبير هذه الأزمة وتجاوز الإكراهات والتحولات والمتغيرات المتسارعة.

إن ما أذكى تخوفاتنا إبراز الخطاب لهذه الإكراهات والصعوبات وتقديم مقاربة بحلول نسبية وتعمد إخفاء الأزمة، في حين أن الأرقام أكدتها بجلاء وضوحها وهي على مستويين اثنين أولهما أزمة مالية صرفة متمثلة في قلة الموارد ونضب موارد الخوصصة وغلاء الفاتورة النفطية وتأشيرها على حجم الصندوق المقاصة، ثم ثانيهما أزمة تدبير هذه الأزمة وكأن الخطاب يعمل بالمثل القائل" ما كل شيء يقال".

ونحن داخل هذا المجلس وبمميزاته لا يمكن لرأينا أن ينبني دون تحليل أو ملامسة للواقع.

لقد اعترف الخطاب ضمنيا كذلك بهزيمة تخطيط وتحضير الميزانية الماضية بإخفاقه في تحقيق المؤشرات والافتراضات والتقديرات المقترحة، وعزى ذلك إلى صدمة الفاتورة النفطية، لكن الفرق كبير في التقديرات فمن 35 دولار على 60 دولار، ثم نسبة النمو من 4.5 على 1.8٪ والفلاحة من 60 مليون قنطار إلى 27 مليون قنطار.

في الحقيقة ما حصل في العالم من تحولات، سنة 2005 أربك مخططات الميزانية وتقديراتها وشكك في صواب كل تقدير أو مؤشر قد تعتمد عليه لاحقا الحكومة.

ب ـ العوامل الداخلية :

× العامل الأول : ضخامة العجز التجاري :

إن علاء النفط الخام وما تبعه من تفاقم للأداءات بالعملة الصعبة وتزويد الطلب الداخلي أدى إلى ارتفاع الواردات الإجمالية. في حين كان الأداء ضعيفا بالنسبة صادرات لجمود بنية العرض وتكاليف الإنتاج المرتفعة.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وإن التطور الإيجابي الذي حظيت به صادراتنا قبل 2002 على حساب الواردات انقلب الآن إلى العكس، مم يجعل من العجز التجاري عائقا كبيرا أمام النمو الاقتصادي.

وجاء مشروع الميزانية معترفا بسلبيات الاختلالات في الميزان التجاري ومسبباته وأكبرها فاتورة الطاقة، ولم تشر فيه الحكومة إلى الإجراءات التي تعتزم اتخاذها للتخفيف من عواقب ارتفاع أسعار النفط، والحد من العجز التجاري البنيوي.

إن فرضية تحقيق فائض في الحساب التجاري لميزان الأداءات فرضية ضعيفة، إذ لم تعتمد الحكومة على تدابير هيكلية استعجالية تدارك العجز في الميزان التجاري الذي وصل إلى 20٪ تقريبا في الناتج الداخلي الخام خلال هذه السنة.

وهذه التدابير تهم الاستثمار وتهم على الخصوص وضعية المقاولة المغربية أمام تكاليف الإنتاج ومناخه وتفاقم الضغط الجبائي.

كما تهم تطوير قدرات القطاعات الإنتاجية ومنها على الخصوص الفلاحة، السياحة، الصيد البحري والجالية المغربية القاطنة الخارج، وسنتطرق إلى إشكالية هذه القطاعات في المحور الثاني من المداخلة.

العامل الثاني : الخوصصة

بدورها ساهمت في عجز الميزانية، نظرا لعدم التلائم بين الموارد والنفقات، إلا أن مداخيل الخوصصة التي لن تتجاوز هذه السنة 4.9 مليار درهم مقابل 21 مليار درهم سنة 2001 و12 مليار درهم سنويا منذ سنة 2002وهي المبالغ التي كان نصفها يحول إلى صندوق الحسن الثاني لتدعيم استثماراته والنصف الآخر كانت تسد به الحكومة عجز الميزانية، والآن مع نضب مداخيل الخوصصة، ظل العجز واضحا في غياب مداخيل طبيعية قارة تغنينا عن مداخيل الخوصصة.

العامل الثالث وهو ثقل المديونية:

إن نفقات الدين العمومي في الميزانية تمتص حوالي 27٪.

والجديد في هذا الباب هو أن المديونية الداخلية أخذت محل المديونية الخارجية، حيث أن تكاليف الدين الداخلي سيفوق 21٪ بينما تقلص الدين الخارجي ليصل إلى 10.5٪، وتعزى الزيادة في الدين الداخلي إلى الاعتمادات المسجلة برسم الدين العمومي وهي حوالي 13٪علما أن الدولة عمدت إلى اقتراضات جديدة لتسديد متأخرات الصندوق المغربي للتقاعد وهي بقيمة 7 مليارات سنة 2005 والديون المترتبة عن المغادرة الطوعية في مشروع هذه السنة.

ولتمويل التخزين، سيصبح مبلغ الاقتراض 37.7 مليار درهم من الداخل ومليار دولار من الخارج، أي حوالي 28.5٪ من مجموع مداخيل الميزانية.

إن هذا الإفراط في الاقتراض الداخلي سلاح ذو حدين.

فإن كان من جهة يمكن من تفادي مخاطر الصرف ويحافظ على احتياط العملة الصعبة، فإنه من جهة أخرى يشجع الأبناك وعلى رأسها صندوق الإيداع والتدبير ومؤسسات التأمين على توظيف وحصر سيولتها في سندات الخزينة الذي يجعلها في غنى أو بالأحرى غير مبالية بتمويل الاستثمارات الشيء الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار الخاص.

فإذا كان خدمة الدين يمتص 60٪ والاستثمار 12٪، فأن ميزانية هذه الحصيلة وهذه البنية الهشة لا يمكن أن ميزها عن سابقاته، بل إنه أقل حظا في ظل المعطيات والظروف الحالية للاقتصاد العام.

ثم ضعف قدراتها وكثرة تحملاتها السلبية التي جاءت في سياقات بنيوية ضاغطة وثقيلة، وهمت بالخصوص الجانب الاجتماعي إزاء صندوق التقاعد أو المساهمة في صناديق بعض المؤسسات العمومية على حساب ضرائب يؤديها مواطنون وعلى حساب كمشاريع الحكومة وتطلعاتها لتحقيق برامجها.

لذنا نتسائل كيف وقعنا في هذه الهفوات حتى تتراكم علينا متأخرات هذه النفقات الإجبارية، وكيف تفاقمت الأزمة؟ وأين كان المسؤولون؟ وأين كان المخططون والمراقبون؟ إنه جرم حقيقي اتجاه مشاكل المغرب واتجاه مسيرته التنموية، خاصة إذا كان من مؤسسات عمومية كان المغاربة في الأمس القريب يعولون عليها كالمكتب الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للسكك الحديدة والمكتب الوطني للكهرباء ويعتبرونها روافد هامة لميزانية الدولة.

لقد اجتمعت جميع التراكمات السلبية في هذه الميزانية، وأصبح لها إرث ثقيل بديون كبيرة وفي ظروف غير ملائمة وغير مساعدة وسنة مالية متأزمة فعل ارتفاع أسعار البترول، ومحصول فلاحي ضعيف وخصاص اجتماعي كبير، وبطالة تتفاقم سنة بعد سنة.

المحور الثاني :

1 - معطيات مشروع الميزانية وفرضياته وتقديراته

على مستوى المعطيات الكبرى لمشروع، فقد ارتكز هذا المشروع على عدد من الفرضيات كأساس لتوقعاته منها التوازنات الماكرو اقتصادية والتي تسعى إلى حصر التضخم في نسبة 2٪ وعجز ينبغي أن لا يتجاوز 3.2٪، ومعدل للنمو يجب أن يصل على 5.4٪.

إذن نتمنى صادقين أن تسعف هذه الميزانية لأنه في ظل نفس المعطيات ومقارنة مع التدابير التي اتخذت في السنة الماضية التي ودعنها، لا يمكن أن نتوقع أي انخفاض يذكر في ثمن النفط أو في سعر الدولار، كما أنه لا يمكن أن نفرط في التفاؤل ونتوقع سنة فلاحية بمتوسط 60 مليون قنطار.

أكيد أن وزارة الفلاحة قد استشيرت قبل توقع هذا الرقم، هذا إن لم تكن هي نفسها قد أوحت به بحكم مسؤوليتها عن الإنتاج الفلاحي.

إن ما يحصر في المكاتب بعيدا عن ملامسة الواقع وعن استشارة الشرائح المعنية، تبقى مجرد تخمينات مبالغ في التفاؤل فيها، إذا لا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

تمت للواقع بصلة، فكان رهان 60مليون قنطار رهانا خاسرا بعيد التحقيق في نظرنا.

إن الفلاحة في حاجة إلى الوضوح وإلى عقد مناظرة وطنية حول هذا القطاع من أجل تدعيم قدراته وإمكانياته المتوفرة، لأننا لا زلنا بعيدين عن سياسة فلاحية مؤهلة، وهذا موضوع عبرنا عنه وقلنا فيه الكثير.

وعلى قانون المالية أن يخصص دعما أكبر للبحث العلمي، بالنظر إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تكوير أي قطاع، حيث أن نسبة 0.25٪ من ميزانية التسيير لوزارة الفلاحة لا يمكن أن تفي بالغرض المتوخى منه.

وعلى مشروع القانون الحالي أيضا أن يخصص اعتمادا لدعم الجمعيات المهنية التي ستنوب عن الدول، وعليه أيضا أن يراجع الضريبة المفروضة على التعاونيات الفلاحية، وأن يرفع نسب دعم التجهيزات الهيدرو فلاحية لزيادة الرقعة المروية وأن يعود للعمل بسياسة السدود.

ويتعين عليه أيضا أن يخصص اعتمادات لتمويل البرامج المتعاقد عليها مع الجمعيات المهنية لتغطية تكاليف المهام التي تقوم بها الدولة.

إن نسبة النمو التي قيل عنها أنه تلامس سقف 5.4 في المائة، لم تتجاوز 1.8٪ في السنة الماضية. فتضخيم الأرقام بإلباسها لباسا من نسيج الأمل لا يمنحها رشاقة القوام ولا تناسق الهندام، إذ أن الواقع سيعريها مجرد كشف النتائج والحسابات الختامية.

إن تطور النمو الاقتصادي وتصاعد وثيرة نسبه يحتاج لتغذية دائمة بالمشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية الفعالة، وكذا مراجعة دورية لهيكل الاستثمارات المتواجدة للتأكد من سلامة سيرها، ونشك أن سلوكا مثل هذا قد اتبع لأن الكثير من المعامل والمؤسسات الاقتصادية تعلن إفلاسها وتسرح عملها كل سنة، وللأسف، لا نجد لها في القانون المالي أية إشارة إلى عددها كمجرد إخبار. ترى هل تؤخذ مردوديتها المتوارية في الحسبان سلبا؟ أم يبقى عليها إيجابا؟ فكيف السبيل لنسج آمال أخرى في ظل عدم وجود مؤسسات للخوصصة وموارد جديدة للحكومة أو إستراتيجية جديدة؟

أمام نفس الإكراهات نسأل الله تعالى ألا يخيب آمال الحكومة في سنة فلاحية ممطرة إن شاء الله، وفي ذوبان المنافسة الشرسة التي يعرفها سوق النفط الدولي.

2 ـ العجز في التسيير :

إن في جدول التوازن المالي في المادة 57 من الباب الثالث : أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة، يتضح الفرق بين الموارد العادية والنفقات العادية، إذ أن تحديد عجز الميزانية في 3.2 قد يتسم هو الآخر بالتفاؤل، لا من حيث التباين الحاصل وقلة الموارد والإمدادات وثقل التكاليف والتحملات، ولا مقارنة السنة الماضية حين قدرنا نسبة 3.2 ٪ بينما واقع العجز تجاوز 3.8٪ خاصة إذا علمنا أن هذه السنة ستتدخل الدولة في الصناديق بما مجموعه 1.9 ٪مليار درهم يضاف إلى 1 امليون درهم كمتأخر للسنة الماضية ثم 4 مليار درهم لصناديق المؤسسات العمومية، ثم المغادرة الطوعية ب مليار درهم، فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ب5.1 مليار درهم، وفي الأخير تدخلات صندوق المقاصة 2.1 مليا درهم، وهو بالإضافة إلى إرهاقه لميزانية التسيير، فإنه في نفس الوقت يرهق مدخرات المغرب من العملة الصعبة، ويؤدي بالتالي إلى عجز الميزان التجاري لتأثيره على الزيادة في الواردات، الأمر الذي يدعونا إلى التفكير في مجال الطاقة وتشجيع استعمالات أخرى مكملة.

3 ـ الموارد الضريبية :

إن ما يميز الموارد المالية للبلاد بصفة عامة هي الاستخلاصات الضريبية، ويراهن المشروع على تحسنات في المداخيل الضريبية على القيمة المضافة ب26٪المالية ورسم التجسيل والتمبر ب13.63 ٪ ومداخيل الضريبة على الشركات ب18٪ وهي حصيلة مرهقة ومكلفة، ولا تفيد الميزانية في الشيء الكثير.

إنه بمقابل سياسة الانفتاح التي انخرط فيها المغرب، بدأت تبرز حاليا أهمية تطوير النظام الضريبي لمسايرة مستجدات ومتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي.

والحكومة اقتصرت على إدخال تعديلات مدونة الضرائب تدريجيا عبر القوانين المالية بدءا من سنة 2004، 2005، 2006 عوض أن تقدم إصلاحات جبائية شاملة، فالتدابير التي أتى بها القانون المالي المعروض أمامنا همت أكثر الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على الشركات وهي محاولة لتحسين عملية جني واستخلاص الموارد المالية لسد الخصاص، وتعويض مداخيل الخوصصة وتقلص مداخيل الجمارك، وكذلك لتغطية عجزها الذي تسببت فيه التحملات وتدخلات الميزانية وإخفاقات الموارد بفعل الطوارئ الخارجية، ولهذا جاءت هذه الإصلاحات الطارئة والمتسرعة وفرضت نفسها.

لقد جاء القانون المالي بتدابير تسقط جل الإعفاءات والاستثناءات والتشجيعات التي كانت تستفيد منها الشركات في بعض المجالات، وهي بهذا عملت على توسيع القاعدة دون أن تعمل على تقليص الهرم بالنسبة للشركات 3.%5والضريبة على القيمة المضافة 20 ٪، حيث فرضت سعر 7٪ على بعض المواد وفي بعض المجالات التي كانت معفاة، ورفعت سعر البعض على 14 ٪ و 20 ٪.

وكذلك بشأن بالنسبة للضريبة على الدخل، لاسيما أن التخفيض الذي طلبناه يتوخى تقليص الهرم وتوسيع القاعدة، وهو ما من شأنه أن يعمل على استيعاب الاقتصاد غير المنظم والقضاء على ظاهرة التملص الضريبي، أي ما معناه رفع قيمة شرائح الدخل المعفاة، والذي يؤدي حتما إلى تخفيض العبء الضريبي على الشركات والأجراء، وسيساهم في تنظيم العديد من القطاعات التي لازالت تعمل خارج الاقتصاد المنظم.

صحيح أن هاجس التوازن وثقل الإكراهات والتحملات يشغل بال الحكومة، لكننا نريد منها أن تكون حريصة على ألا يطغى على

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

تخطيطاتها الهاجس المالي لتدبير الأزمة والخصاص فقط دون تدبير التنمية، وأن تستحضر الآثار الاجتماعية والاقتصادية أمام أي إجراء يمس على وجه الخصوص الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

المحور الثالث :

1 ـ إشكالية مواجهة بعض المتطلبات:

أ ـ إشكالية الاستثمار والتشغيل:

تقدر ميزانية الاستثمار في المشروع بحوالي 21 مليار درهم، وإذا أضفنا على ذلك استثمارات الجماعات المحلية، وصندوق الحسن الثاني فإنها ستصل إلى 84مليار درهم، فإذا أسعفت الظروف صرف هذه المبالغ، فإننا سنكون قد أفلحنا وعملنا على تحريك الإنتاج والتشغيل.

إن الادخار الوطني الذي يحدد الاستثمار جد ضعيف ولم يتطور، إذ لم يتعدى على الأرجح 22٪ من الناتج الوطني الخام، مما لا يسمح بتمويل الاستثمارات الكفيلة بتوفير معدل نمو مرتفع خلق للثروات ومناصب الشغل.

وقد استمر المغرب في نهج سياسة استقطاب الاستثمارات الخارجية عبر التفضيل الجبائي وامتيازات وتحفيزات أخرى لمدة 5سنوات، إن هذه الإستراتيجية تبقى ضعيفة النتائج بالمقارنة مع الدول المنافسة وموقعنا الجغرافي، وكذلك انفتاحنا على الأسواق العالمية الكبرى عبر الاتفاقيات، والتي ربما ستخدم المستثمرين الأجانب أكثر من اقتصادنا.

ب ـ التشغيل :

في هذا الباب، نثمن قرارات المناظرة الوطنية للتشغيل الأخيرة، والإستراتيجية الوطنية لدعم إحداث المقاولات باعتبارها ركيزة أساسية لسياسة التشغيل بالنسبة لحاملي الشهادات، فهي مبادرة جادة قابلة للتبلور ومساعدة شبابنا على الاندماج، وعلى الحكومة رعاية هذه المبادرات وإخراج التوصيات المنبثقة عنها وتفعيلها وتنظيم حملات تحسيسية لشرح هذه الإجراءات وتعميمها وعلى الخصوص المتعلقة أولا بالشغل الخاص بخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ثم دعم التشغيل الذاتي والذي يهم الشباب العاطل الذي يريد خلق مقاولات صغيرة، ثم برنامج التكوين من أجل الاندماج.

وهنا يلزمنا تقدير المقاولين المغاربة على حسهم الوطني بقبولهم المساهمة في إنجاح المبادرة.

إن أي انتعاش في المقاولة المغربية هو انتعاش لفائدة مداخيل الدولة وانتعاش للاستثمار والتشغيل.

إن المقاولة في أشد الحاجة إلى من يتفهم وضعيتها، وإلى مزيج من الحوار عبر مؤسساتها الدستورية وعبر منتخبيها وممثليها في الغرف المهنية.

إن المقاولة المغربية كانت أقل حظا طيلة البرامج والإصلاحات الأخيرة من مؤسسات القطاع العمومي الذي حظي برعاية خاصة وسخاء كبير لإعادة هيكلته وتأهيل مؤسساته لدرجة أصبحت المستثمر الأول في البلاد بهيمنتها على أغلب القطاعات، وهذا جيد لكن، بقدر ما نجحت الحكومة في هذا المجال في إحياء وإنعاش مؤسسات القطاع العمومي وبأموال عمومية، فإن المقاولة في حاجة إلى سياسة تشجيعية ومناخ ملائم ومساعد لنجاحها كي نضمن لها التألق والاستمرارية.

كما أننا نثمن تخصيص 12.000 منصب شغل لهذه السنة لإدخال الفرحة وبعث الأمل في نفوس شبابنا العاطل، وفي نفس الوقت، فإننا ندعو إلى النظر في إشكالية الموقوفين عن العمل والذين يحملون مقررات قضائية إما تثبت براءتهم، أو تقتضي بإعادتهم إلى عملهم، لكن بعض القطاعات الحكومية تمتنع عن تنفيذ هذه الأحكام الصادرة عن القضاء، فاحتراما أولا للأحكام الصادرة عن صاحب الجلالة، وثانيا احتراما للمسار المهني لهؤلاء في هذه الظروف الصعبة.

ج ـ القطاعات الإنتاجية وإستراتيجية الحكومة :

إن برامج التنمية لا ترتكز كليا على المقارنة الاقتصادية والمالية فحسب، بل أحيانا تلعب العوامل الاجتماعية عائقا أمام المسار التنموي. ولقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله لبنة أساسية في مجال تصريف وتدبير الشأن الاجتماعي.

وهي مشروع مجتمعي متكامل يربط بين محاربة الفقر وخلق شروط تسريع وثيرة النمو، وإشارة واضحة لأهمية وجوب الشراكة مع مكونات النسيج المجتمع، وإشارة كذلك على تطوير مفهومنا الإصلاحي وتحديثه.

فمنذ الاستقلال على الآن ظلت أساليب التخطيط لميزانيات الدولة في شكله تقليدية، مما أظهر عدم قدرته على التجاوب مع المتغيرات ومواكبة التحولات والتقلبات الداخلية والخارجية التي تطرأ بفعل الحداثة والتفاعلات الاقتصادية والتحولات الجذرية التي يعرفها العالم، لذا وجب علينا أن نعترف بمحدودية أسلوب التخطيط وتدبير البرامج التنموية لتحقيق النتائج المتوخاة حسب الشكل المبتغى.

وهذا ما يدعونا إلى التفكير في عصرنة التحضير والتخطيط والبرمجة بأسلوب الاستقبالية والتنبؤ بالتوقعات البعيدة المدى، وتحديد التوجهات الكبرى على المدى المتوسط.

حضرات السادة :

في انتظار أن نتشبع جميعا بهذه الإستراتيجية، وفي انتظار أن نتمكن جيدا من ضبط قدراتنا والتحكم فيها ومن أجل وضع سياسة اقتصادية بأسلوب جديد، نعتقد أن ميزانيتنا هذه بالشكل العام، وسط قتصاد عالمي متطور ودائم التقلبات، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على الاقتصاديات الضعيفة، تبقى هذه الميزانية عادية، والممكن ممكن وغير ممكن غير ممكن

إننا نتحمل أعباء كثيرة لا تقف عند حدود ميزانية سنة من السنوات،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بل تتخطاها على اختصار المسافات وبناء مجتمع ينعم بالنماء والرفاهية الاجتماعية.

لذا، فتصويتنا اليوم دعم للحكومة ولبرامجها الكبرى وتفعيل للمبادرة الوطنية لتنمية البشرية من أجل بناء مغرب ديمقراطي حديث.

وأنه بقدر ما نحب الحكومة في المجالات الحقوقية والسياسية، فإننا نرجو أن تتوفق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وليوفقنا الله لما فيه خير أمتنا.

والسلام عليكن ورحمة اله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي السيد عبد الحق التازي.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون

-أتدخل باسم الفريق الاستقلالي في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2006 وهي مناسبة تتاح لنا لتأكيد عدد من مواقفنا السياسية في ارتباط بالتصريح الحكومي الذي صادقت عليه الأغلبية، والتي نعتز بما تبذله من تدعيم وتقويم لبرنامج الإصلاح والتأهيل من أبعاده السياسية والاقتصادية والإجتماعية

وأود قبل كل شيء أن أعلن عن تبنينا للآراء التي عبر عنها التدخل العام لفريقنا النيابي اعتبارا للعمل المشترك الذي دأبنا كل سنة على إنجازه تحضيرا لمناقشة القانون المالي، مساهمة منا في عملية التسريب التي ندعو لها دائما لعقلنة وتطوير الأداء التشريعي.

وفي هذا السياق لا يفوتني أن أجدد دعوتنا إلى إشراك البرلمان في الأشغال التحضيرية لمشروع القانون المالي، والحرص بانتظام على تتبع تنفيذ الميزانية المصادق عليها ودراسة توجيهات المشروع الجديد عند إعداده.

إن هذا المنهج في نظرنا كفيل بتسهيل مأمورية الحكومة والبرلمان، بعيدا عن ظروف الضغط الزمني والاستعجال التي اعتدنا أن ندرس فيها القوانين المالية وميزانياتها الفرعية، والتي لا تتيح تعمقا في النقاش، ولا تركيزا في الاطلاع على مئات الصفحات من الوثائق والتقارير التي تزودنا بها دفعة واحدة مختلف القطاعات الحكومية، دون أن يتأتى استثمارها على أحسن وجه ولا تدقيق معطياتها في الحوار الذي تتيحه مناقشة الميزانية.

وفي انتظار التجاوب معنا بهذا الخصوص تقتضي الموضوعية التنويه مرة أخرى بقيمة وأهمية التقارير التي ترفقونها بالمشروع والتي أغنيتموها هذه السنة بالتقرير المهم حول النفقات الجبائية الشيء الذي سيمكننا بدون شك من متابعة محينة لتطور مختلف المرافق المرتبطة بالتدبير المالي والاقتصادي لميزانية وبمدى تقدم الحكومة في إنجاز الأوراش والبرامج التي أعلنتها في تصريحها.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون

إن القانون المالي كآلية من آليات تنفيذ السياسة الحكومية، يكون موضوع نقاش وحوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهي فرصة لهما أيضا للتواصل مع مختلف فئات الشعب لتمكينه من مراقبة الإنجاز والتعرف على الاختيارات التي تتعلق بمعاشه في الحال والاستقبال، ولذلك فتحت كمكون من مكونات الأغلبية إذ نثمن ما تبذله الحكومة من مجهود، لا نخفي انشغالنا بما نلاحظه من نقص في التواصل وفي تقريب عموم المواطنين بواسطة كل وسائل الإعلام المتاحة مما يتحقق من أعمال، وما يتم تحضيره من برامج.

إن المواطنين والمواطنات من حقهم أن يعرفوا على وجه التدقيق التحديات التي تتم فيها صياغة المالية السنوية ويعلموا واجباتهم وحقوقهم فيها، وإذا كانت مضامين القانون المالي في معظمها تقنيات وأرقام وتدابير معمولة لينفذها خبراء الإدارة وأطرها في مجلات الجباية والصرف في التدبير والتسيير والاستثمار، فمن واجب الحكومة، كما من واجب الأحزاب السياسية أغلبية كانت أم معارضة أن تفصح عن قراءاتها لهذه المضامين ما يمكن كل مواطنة أو مواطن كان شخصيا ذاتيا أو معنويا من أن يجد ذاته في هذا القانون، هو الذي لن يعذر أبدا بجهله له.

السيد الرئيس،

لقد انطلقت بلادنا منذ سنوات في مجهود إصلاحي وتنموي مسترسل يهدف على تصحيح اختلالات متراكمة أنتجت خصاصا اجتماعيا وتأخرا اقتصاديا، وارتباكا سياسيا: كان مُعه المغرب على مشارف سكتة قلبية أنقذته منها الانتعاشة التي مثلها التناوب التوافقي، ومقدماتها التي مهدت لفتح أوراش لمعالجة مختلف مظاهر الخلل، وإرساء أسس البناء، وتحقيق شروط الانتقال الديمقراطي.

وإذا كانت مضاعفات الأزمة المتفاقمة قد أثرت بدون شك على وتيرة العلاج، فإنها ظلت تتطلب مجهودا أكبر لتدارك الخصاص، وتصحيح الوضع، ومواجهة التحديات الداخلية والدولية بإصرار وطول نفس بالثقة والتعبئة التي بلورتها روح إحياء الذكرى الخمسين للاستقلال وعودة جلالة الملك محمد الخامس من المنفى معلنا عن انطلاق الجهاد الأكبر.

إننا نعتبر تخليد هذه الذكرى بمثابة شحنة معنوية قوية لترسيخ الاختيارات الجوهرية التي لا رجعة فيها : بناء مغرب قوي، موحد، متضامن وديمقراطي، متشبث بمقومات هويته، متخلص من كل عوامل الإحباط والإنشاد على سلبيات الماضي.

لقد تعودنا أن نخاطبكم بموضوعية، وأن نساندكم ما دمتم تطبقون اختيارات الحكومة التي نالت ثقة أغلبية نحن منها، فهي اختياراتنا،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ولذلك يظل من واجبنا كمشرعين توجيه النصح البناء كلما تطلب الأمر ذلك، والتنبيه لما ينبغي التنبيه له، واقتراح ما نراه مدعما لنفس تلك الاختيارات الهادفة إلى تعزيز مكتسبات بلادنا لربح رهانات الديمقراطية والحداثة والتطور الشمولي.

فعلى هذا المنهج نناقش معكم اليوم مشروع القانون المالي لسنة 2006الذي جعلتم شعاره هذه المرة التضامن والإرادية والمسؤولية، وقبل أن نتوقف عند كل عنصر من هذه العناصر، نرى من الإنصاف أن نستحضر معكم مختلف المعطيات المحيطة بإعداد هذا المشروع والتي تنعتونه بالإكراهات :

ثقل الفاتورة النفطية

وانعكاسات قلة التساقطات المطرية والجفاف على المحصول الفلاحي

تكلفة الإجراءات المتخذة بشأن إشكاليات صناديق التقاعد وثقل كتلة الأجور على موازنة الدولة.

وفي مواجهة هذه الإكراهات أعلنتم أن الحكومة قد أعدت مشروعها على أساس ثلاث انشغالات كبرى :

1 ـ تحقيق نمو اقتصادي بمعدل مرتفع يناهز 5.4٪

2 ـ سن سياسة جريئة لنقص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

3. اعتماد سياسة قطاعية لتحديث الاقتصاد الوطني وتأهيل المقاولة في مواجهة إكراهات العولمة.

وللاقتراب من هذه الأهداف أدرجتم في المشروع عدد من التدابير ذات طابع اجتماعي وأخرى ذات طابع مالي واقتصادي أهمها :

- التحفيز على للعمل الأول.
- تشجيع صيغ التشغيل الذاتي.
- تطوير صيغ الوساطة داخل مختلف مكونات سوق الشغل.
- دعم صندوق ضمان القروض لفائدة إحداث المقاولة الفتية وتسيير الجدولة وتخفيف وإعادة هيكلة القروض الممنوحة للمقاولين الشباب.
- تكريس استمرارية الإعفاء عل جمعيات السلفات الصغرى.
- تجميع المقتضيات الجبائية تحضيرا لإصدار مدونة الضرائب
- مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة.
- إعفاء لصالح هيئات رأس مال بالمجازفة من الضريبة على الشركات.

وبالرجوع إلى المعطيات المرقمة للمشروع المعروض علينا مقارنة مع سنة 2005 نسجل ما يلي :

- زيادة في الموارد تناهز نسبة 4.45٪
- انخفاضا طفيفا في نفقات التسيير بنسبة 0.45٪
- زيادة في نفقات الدين العمومي 12.8٪
- زيادة في نفقات الاستثمار 13.06٪

السيد الرئيس

إذا كان ذلك هو الإطار العام لميزانية 2006، فإلى أي حد تنسجم مقتضياتها وتدابيرها مع الاختيارات المعلنة في التصريح الحكومي وفي سيرورة مشاريع قوانين المالية المتعاقبة؟

إن الجواب على هذا السؤال الجوهري يستدعي منا إثارة الملاحظات التالية :

أولا:

ثاني قانون المالية في غياب المخطط :

إن هذا المشروع يعرض علينا خارج مخطط التنمية، وقد سبق أن أثرنا نفس الملاحظة في السنة الماضية وتذرعت الحكومة بتأخر صدور نتائج الإحصاء، ونحن لا نزال مقتنعين بحاجة بلادنا إلى نهج سياسية التخطيط التي تستند على مقتضيات دستورية، والتي من شأنها أن توحد الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية وتحدد الأهداف عل المدى المتوسط وتحقق الانسجام بين المخططات القطاعية والمحلية والجهوية وتحدث عوامل التكامل بينها، كما أن البلاد محتاجة إلى تفعيل آليات ومؤسسات تتتبع تنفيذ التخطيط وهذه المقاربة الدستورية والقانونية ليس فيها حسب رأينا أي تقييد لمقاربة الاقتصادية بل هي على العكس من ذلك إطار محفز وداعم لها.

ونحن نسجل بإيجابية تصريح السيد وزير المالية بأن السياسة القطاعية ستؤدي إلى تجانس مع التوقعات للتأسيس لمخطط قوي قادر على التأقلم مع الأوضاع وأن الاتجاه السائد داخل الحكومة هو التأسيس لمخطط كامل يتمتع بأرضية صلبة، وننتظر من الوزارة ما تعهدت بالعمل على إنجازه مع مندوبية التخطيط سنة 2006 من معايير جديدة لتكون أساسا للميزانية الاقتصادية التي ما فتئنا ندعو لاعتماده، والتي كان قد ضمنها مخطط التنمية 2000-2004 في مفهوم التخطيط الاستراتيجي الذي لم يكتب له أن يرى النور بعد.

ثانيا : جمود بنية الميزانية

نلاحظ أن الميزانية لا تزال مكبلة بطغيان نفقات التسيير التي تتجاوز 60٪ وتحملات المديونية 27٪(الدين الداخلي الذي ارتفعت نسبته بما يزيد عن 21٪) في حين لا يمثل الاستثمار سوى 13٪.

إن نسبة الميزانية ظلت ؟ كما يبدو ؟ جامدة، وبذلك فإن المشروع المعروض علينا يعكس في الواقع اللازمة التي تحد من إمكانيات توظيف الميزانية لجواب على كثير من القضايا التي تفرض نفسها بإلحاح، فالتدابير الواردة تحاول الجواب على قضايا وقتية مرتبطة بالسنة المالية وليس من شأنها الإسهام بقوة في هيكلة الإصلاحات المطلوبة والمعلن عنها في البرنامج الحكومي وهذه الملاحظة ترتبط بما أشرنا إليه أولا من غياب المخطط في تأطير الميزانية للسنة الثانية على التوالي.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ثالث : هاجس الحفاظ على التوازنات يعطل تدبير الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية

لقد تحدثتم السيد الوزير عن صمود الأداء العام للاقتصاد المغربي أمام المصاعب الكبرى التي تتميز بها الظرفية الاقتصادية الداخلية والدولية وربطتم ذلك " بما أصبحت تحققه بعض القطاعات من استقطابية لتدفقات الاستثمار الخارجي" وبالنتائج الإيجابية التي صارت تسجلها قطاعات أخرى : (تجهيز السيارات، تصنيع مواد صنع الطائرات، السياحة، النسيج والصناعات التحويلية، صادرات الحوامض والصيد والفوسفاط، تطور قطاعات البناء والأشغال العمومية والاتصالات...)

وتقدم الإصلاح في قطاعات حيوية كالنقل والماء وتحسن أداء المالية العمومية والتحكم في التوازنات الاقتصادية الشاملة.

ولكنكم أقررتم بأن الاقتصاد الوطني ما زال عاجزا عن التحكم في وثيرة معدل النمو، وعن الفاعلية في مجابهة الصدمات الخارجية التي لن تزيد إلا شراسة مع التحولات المتسارعة للمشهد الاقتصادي الدولي ونتائج الشراكة والانفتاح.

ومعنى آخر فإن الصمود المشار إليه قد يظل معزولا لأنه لا ينعكس بالقدر الكافي على وثيرة تدبير الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية رغم المجهود المبذول لإصلاح مؤسسات ومقاولات القطاع العام والنهوض بعدد من القطاعات الحيوية، حيث لا يمكن التحكم في التوازن الماكرو اقتصادي وحده من تدبير تلك الإشكاليات ويحد من فعاليات الإجراءات المتخذة.

وهذا ما تؤكده المعطيات المتعلقة بتواضع نسبة معدل النمو (1.8٪ فقط هذه السنة) الذي تراجع بشكل واضح عن المعدل المسجل خلال السنوات الأربع الماضية، وتواصل انحدار الحساب الجاري لميزان الأداءات، واستمرار ارتفاع العجز التجاري الإجمالي بالنسبة للناتج الداخلي الخام، وتفاقم عجز الميزانية الذي سيبلغ 3.5 من الناتج الداخلي الإجمالي في نهاية السنة الجارية.

رابعا : رفع العوائق التي تعطل الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي

بناء على ملاحظاتنا السابقة واعتمادا على معطيات ومميزات الميزانية نسجل أن الإقلاع الاقتصادي والنهوض الاجتماعي يجابهان عدد من العوائق التي يتعين التغلب عليها لتفعيل برنامج الحكومة وتكيف آلياته مع مستجدات الظرفية الاقتصادية من أجل تعزيز مكتسبات بلادنا في إرساء دعائم المجتمع الديمقراطي الحداثي المتطور واستثمار التوجهات الملكية الرامية إلى إحكام بناء النسيج الاقتصادي والاجتماعي والانتقال بالتنمية البشرية من مبادة وطنية إلى حقائق ملموسة كما يريدها جلالة الملك وتسعى إليها الحكومة ويطمح الشعب المغربي إلى معاينة نتائجها.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون

لقد أصبح من المؤكد أن بلادنا تدفع اليوم ثمن غياب سياسة صناعية تدعم السياسات القطاعية وتوفر فرص الشغل.

فالجفاف الذي يقول الجميع أنه أصبح هيكلنا ما يزال يتحكم في مستوى معدل النمو لارتهان الناتج الوطني العام بالقطاع الفلاحي.

وغلاء فاتورة الطاقة يثقل قدرة المالية العمومية بفعل تحملات صندوق الموازنة ويفرض الإسراع بنهج سياسة جديدة تشجع على استعمال الطاقات البديلة وترمي إلى ترشيد الاستهلاك.

وتفاقم العجز التجاري البنيوي يستدعي التعجيل باعتماد إجراءات عميقة وعاجلة أمام التراجع المتواصل لمعدل تغطية الواردات بالصادرات، والمخاطر المحدقة التي يشكلها التهريب على الإنتاج الوطني وعلى الشغل وعلى الصحة العامة.

وارتفاع تحملات الدين الداخلي، وإن كان يرتبط في جانب كبير فيه بحل مشكلة متأخرات ديون صندوق التقاعد والمساهمة في تمويل المغادرة الطوعية فإنه مع ذلك يحتاج إلى خطة للمعالجة تحسبا للصعوبات التي قد يتورط فيها توازن المالية العمومية، علما بحقيقة تراجع مداخيل الخوصصة.

إن العجز المسجل بين الموارد ونفقات التسيير إلى جانب محدودية الموارد الضريبية وتراجع مداخيل الخوصصة، والتفكير في إلغاء أو تقليص النفقات الجبائية بناء على تقويم موضوعي لآثار الإعفاءات والتحفيزات الممنوحة على الاقتصاد الوطني ومدى تحقيقها الأهداف المرجوة منها، إن ذلك كله يتطلب إرادة سياسية جريئة لتحسين المالية العمومية عبر توسيع قاعدة الجبايات، والتحكم بصرامة في الإنفاق بمختلف مرافق الدولة، ومراجعة سياسة المقاصة حتى يصرف الدعم لمستحقيه وتقوم الدولة بوظيفتها التوزيعية.

وقد نبهنا الحكومة في هذا الصدد بأننا مع سياسة الوعاء بصفة تدريجية دون المس بالقدرة الشرائية لمواطن، وتمكين الإدارة من جميع الوسائل القانونية والمادية لمحاربة التملص الضريبي، نحن مع الشفافية التي تسعى الحكومة إلى إرسائها عن طريق تجميع النصوص الضريبية في مدونة واحدة يسهل الرجوع إليها من طرف المقاولة والمهتمين، ولكننا ذكرنا الحكومة أنه في الميدان الضريبي ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به بالنسبة لتخفيض الأسعار، ولاسيما الضريبة على الدخل المفروضة على الأجور، والضريبة على القيمة المضافة التي تهم المستهلك، وهذا ما يقتضي تبني سياسة متوسطة الأمد لانفصال عن جميع إكراهات الميزانية، تلتزم فيها الحكومة بتخفيض الأسعار المرتفعة تدريجيا إلى أن تصل إلى حدود معقولة.

ومن جهة أخرى نبهنا الحكومة إلى ضرورة إنعاش البورصة كوسيلة من وسائل تمويل المقاولة والتشجيع على ولوجها ليتوفر العرض، مادام الطلب ينمى بوجود تحفيزات، وقد تقدمنا بتعديلات لبلورة هذا التوجه.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن تقوية الاستثمار يتطلب توفير عوامل جذب الاستثمارات الخارجية كتقوية الاقتصاد المغربي وتحسين المناخ الاقتصادي والقانوني والقضائي والإداري وحل مصاعب التمويل بقيام الأبناك بدورها كمقاولة مواطنة من أجل المشاركة في المخاطر، ونسجل هنا إيجابية الإطار القانوني الذي تقدمت به الحكومة وصادقنا عليه أمس، والمتعلق بهيئات توظيف الأموال بالمجازفة كأداة تمويل جديدة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

إن التضمن الاجتماعي عبر حل إشكالية التشغيل يرتبط كذلك بمراجعة سياسات مكافحة الفقر والإقصاء والأمية، وكذا برامج النهوض بالعالم القروي الذي لا يحتاج فقط إلى المزيد من الماء والكهرباء والطرق، ولكنه يتوقف أيضا على إدماجه في خريطة التجهيزات والبنيات الأساسية لرفع التمدرس والثقافة والصحة والإسكان وتوفير وسائل العيش.

السيد الوزير،

إنكم تحرصون عند تقديم الميزانية أمام مجلسنا أن تبرزوا بعدها الجهوي، ولقد ثمنا ذلك دائما، اعتبارا لطبيعة تكوين مجلس المستشارين الذي تتمثل فيه الجماعات المحلية وأطراف الإنتاج وممثلو الغرف المهنية، ونحن نستحضر هنا خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى الاستقلال لما دعا إلى إقامة جهوية متقدمة ونعتبر أن القانون المالي من الآليات التي ينبغي أن تحضر وسائل ترسيخ هذا التوجه (اعتماد ميزانية مجهاة)، إلى جانب التفكير في توسيع صلاحياتها وإعادة النظر في تشكيل بعضها بما لا يدع مجالا للتهميش وسيضمن الاستفادة بحسب الحاجيات لجميع مكوناتها، إلى جانب ضرورة الاهتمام بالمناطق الأكثر فقرا في إطار مركزة مجهود الاستثمار العمومي، وإعطائها سلطة القرار فيما يتعلق بمواردها، ونتطلع أن ينعكس هذا المنظور في إصلاح الجبايات المحلية.

إننا في الفريق الاستقلالي نتتبع باعتزاز المبادرات الإيجابية التي يبذلها أعضاء الحكومة في عدد من القطاعات لبلورة مضامين البرنامج الحكومي، فقد بدأت معالم الإصلاحات تظهر في أكثر من مجال واعدة بإنتاج ثمارها التي نأمل أن تنعكس مباشرة على مستوى عيش المواطنين وعلى أداء الاقتصاد الوطني بشكل أعم، كما هو الشأن في برامج السياحة والسكنى والتجهيز والشباب والرياضة والتعليم وإعداد التراب والماء والإدارة والعدل والتنمية الاجتماعية وغيرها من القطاعات الحيوية.

ولكننا نلاحظ أن الوتيرة لا تزال بطيئة في تفعيل التدابير التنظيمية للإصلاح كما هو الشأن بالنسبة لمدونتي الشغل والتغطية الصحية وميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة والمراكز الجهوية للاستثمار، وإخراج نظام التعاونيات لمواكبة تطور القطاع وأخذ خصوصياته بعين الاعتبار تبعا لنقاش والحوار الذي تولد في السنة الماضية بمناسبة إخضاع التعاونيات للضرائب، ومن جانب آخر فإننا نلح على مواصلة إصلاح وهيكلة المؤسسات العمومية وحل إشكاليات العقار حتى يساهم بدوره الفعال في التنمية، وهذا لن يتأتى إلا بتوحيد الأنظمة القانونية للعقار، والإسراع بدراسة مشروع مدونة الحقوق العينية وسن مساطر التحفيظ الجماعي وحل إشكالية الأراضي السلالية (أراضي الجموع) التي لا يزال مقترح قانون بشأنه ينتظر الإفراج عنه سبق لفريقنا أن تقدم به منذ مدة طويلة.

السيد الوزير

لقد جاءت مبادرة جلالة الملك للتنمية البشرية، لتدق ناقوس الخطر حول تباطؤ وتيرة الخدمات الاجتماعية، وهي في فلسفتها تدعم مجهود الدولة وجميع مكونات المجتمع لتدرك الخصاص في مختلف مجالات العيش، وبدءا من توفير فرص الشغل. وإذا كنا نثمن الآليات التي جاء بها القانون المالي لمواجهة معضلة البطالة تجاوبا مع بعض توصيات الأيام الوطنية للتشغيل، فإننا نظل مقتنعين بأنها إجراءات محدودة في الأثر، وأن إشكالية التشغيل تبقى رهينة نهج إستراتيجية وطنية جريئة تقدم أجوبة عاجلة لوضعية تراكم العاطلين من خرجي الجامعات والمعاهد، وتنير المستقبل بالنسبة لأفواج الشباب المقبلين على سوق الشغل تعبئة كل إمكانيات الدولة والقطاعات العمومية وشبه العمومية والخاصة، وتوفير الظروف الملائمة لاستثمار في مختلف القطاعات الواعدة لأنه البوابة الحقيقية لحل هذه المعضلة وإدماج الشباب في مسيرة التنمية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون

إننا في الفريق الاستقلالي وبمناسبة مناقشة هذا الشروع نؤكد بصفة أساسية على أهمية استثمار المبادرات التي أعلن عنها جلالة الملك، وتوظيف التعبئة حولها لبلوغ أقصى الأهداف التنموية، إن الأمر يتعلق بمبادرات هي بمثابة حجر الزاوية لإستراتيجية التي تؤكد الحكومة تبنيها.

إن بلادنا مطالبة في خضم التحولات المحيطة تعميق التأهيل السياسي ورفع مستويات التنمية البشرية ورص الوحدة الترابية وتعبئة المجتمع للإقبال بثقة على الاستحقاقات السياسية القادمة التي سيشارك فيها أعضاء جاليتنا المقيمة بالخارج تبعا لخطاب جلالة الملك بهذا الخصوص وهو مبعث اعتزاز بالنسبة لفريقنا البرلماني الذي كانت له مبادرة تشريعية في هذا الشأن.

إن إنجاح هذه الأوراش سيدعم مسار بلادنا في مواجهة أكبر التحديات التي تعترض اقتصادنا الوطني والتي تمكن في مدى تحضيره للتكيف مع معطيات العولمة ومؤثراتها، وتأهيله ليكون في مستوى التراكمات التي تفرضها اتفاقيات الشراكة التي انخرط فيها والسعي إلى إحياء أسباب التعاون التي يفرضه المصير المشترك لشعوب منطقة المغرب العربي، فنجاح بلادنا في هذا التحدي رهين بتقوية أداء مختلف

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

القطاعات ضمن إستراتيجية شمولية ترفع مستويات الاستثمار وتوفر شروط نجاحه، وتصحيح الاختلالات الاجتماعية والمجالية بما يحقق العيش الكريم لجميع مكونات المجتمع ويضمن انخراطها في مسيرة التنمية بالموازاة مع :

تعميق الإصلاحات المؤسساتية ابتداء من الدستور وتفعيل مقتضياته من قبيل تنظيم حق الإضراب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ترسيخ الخيار الديمقراطي والحريات الفردية والجماعية.

تخليق المشهد السياسي وجعل قانون الأحزاب المكرس لحرية كمبدأ ، والموجود قيد الدرس في مجلسنا أداء في ذلك إلى جنب مراجعة المدونة الانتخابية والتقطيع الانتخابي وأيضا الميثاق الجماعي.

تفعيل الجهوية بما يكفل التجاوب مع التوجه الذي قرر جلالة الملك التشاور بشأنه مع الهيئات السياسية فيما يخص تحصين وحدتنا الترابية واستكمالها باسترجاع سبتة ومليلية السليبتين.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون

إن تحقيق هذه الأهداف ممكن، ونعتبر أن الملاحظات والآراء التي أفصحنا عنها بمناسبة هذه المناقشة كانت إسهاما منا في الحوار المنتج الجاري في بلادنا حتى تكون آليات التنفيذ ؟ومنها قوانين المالية ؟ منسجمة مع الأدوار التي ينبغي أن نقوم بها الدولة لسد جميع أوجه الخصاص وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي، وتحقيق العدالة والتماسك الاجتماعي وتعميق المواطنة وثوابت الهوية المغربية.

إنها جميعا أوراش كبرى من شأن مباشرتها بما تتطلبه من حزم وتعبئة، تمكين بلادنا من كسب رهانات المطروحة عليها وصياغة المستقبل بثقة وأمل.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة اله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للمستشار محمد المنصوري

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة الفرق الحركية (الحكة الوطنية الشعبية - الحركة الشعبية ؟الاتحاد الديمقراطي) المنضوية تحت لواء الحركات الشعبية لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2006، لأدلي بوجهات نظرنا وإبداء تصوراتنا حول الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا المشروع الهام.

وأغتنم هذه المناسبة للتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس مجلس المستشارين الذي هيأ لنا كل الظروف المناسبة لدراسة هذا المشروع، وكذلك إلى موظفي وأطر المجلس اللذين يدخرون جهدا في العمل إلى جانبنا طيلة أيام دراسة ومناقشة هذا المشروع.

السيد الرئيس

قبل التطرق إلى مناقشة مشروع القانون المالي في كنهه ومضمونه نرى بأن نستقرأ أولا الظروف الدولية والوطنية التي يأتي في خضمه هذا المشروع،

فعلى الصعيد الدولي يأتي هذا المشروع في ظل تطورات عالمية تتميز باستمرار التوترات في بعض المناطق في العالم وخاصة في منطقتي الخليج والشرق الأوسط.

أما على المستوى الداخلي فقد تميزت السياسات الحكومية بالمبادرات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، والهادفة إلى توجه السياسات الحكومية خاصة فيما يتعلق بالجوانب الحقوقية والاجتماعية لبلادنا، وما إعلان جلالة الملك في خطابه 18 ماي 2005عن تأسيسه للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل إعطاء دينامية جديدة للإستراتيجية الاجتماعية ومحاربة الفقر التي يجب أن تمحور حول دعم الرأسمال البشري والتقليص من مظاهر الفقر والإقصاء، لخير مثال على اهتمام جلالته بضرورة تحسين المستوى الاجتماعي للمناطق والأحياء الفقيرة، هذه المبادرة التي تستمد قوتها في كونها تعتمد على مقاربة شاملة ومندمجة في سياق تكريس السياسة المتبعة والهادفة إلى بناء مجتمع متضامن يسعى إلى توزيع أكثر عدالة لثمار التنمية.

انطلاقا من هذه الالتفاتة المولوية يجب أن تنكب الحكومة على إعطاء المزيد من الاهتمام والدعم للمناطق والفئات المحرومة، ومحاربة الفقر والإقصاء والتهميش وتفعيل سياسات عمومية مندمجة في مجال التشغيل والتعليم والصحة، والاعتماد على المقاربة التعاقدية والشراكة مع النسيج الجمعوي والفاعلين في التنمية المحلية.

كما لازالت قضية وحدتنا الترابية تعتبر من أهم القضايا الوطنية التي يجب على حكومتنا الحالية أن تعالجها بتبصر وحكمة شديدين نظرا للوضعية الحالية لهذا الملف، بحيث يجب عل دبلوماسيتنا أن تضاعف من مجهوداتها حتى تسد الطريق أمام الأطماع الأجنبية التي تختلق المشاكل لعرقلة التوصل إلى أي حل بشأنه، ونحن في الفرق الحركية نؤمن بأن الاستمرار في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجنوبية في إطار سياسة الجهوية التي انطلق مسلسلها منذ الستينات، مسايرة في ذلكم الواقع التنموي والفكري والسياسي للبلاد، والوصول إلى ذلك بإعطاء حكم ذاتي لهذه المنطقة العزيزة على أنفسنا من شأنه أن يمتع سكان أقاليمنا الجنوبية من حقهم في تسيير شؤونهم الداخلية في السيادة الكاملة للمغرب، وفي هذا الإطار نثمن الالتفاتة المولوية لإشراك القوى الحية للبلاد الاستشارات حول هذه القضية في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إطار خطاب جلالته معلنين تجندنا الكامل لإبداء تصوراتنا ومقترحاتنا في هذا الشأن، ولا تقوتنا الفرصة ونحن نتحدث عن قضية وحدتنا الترابية دون أن نناشد من هذا المنبر بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين في معتقلات الذل والعار بتندوف، ودون أن نجدد اعتزازنا بالمقابل بقواتنا الملكية وبأفراد الدرك الملكي ورجال الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية لما يقومون به من مجهودات جبارة في الذود عن وحدتنا الوطنية وفي نشر الأمن والطمأنينة داخل هذا الوطن العزيز، كما لا يسعنا إلا أن نسجل ارتياحنا الكبير للصورة المشرفة التي يحظى بها المغرب على المستوى الدولي كبلد للتسامح والحوار والسلم، وكبلد ينخرط بإيجابية في مختلف القضايا الدولية، ويهب للتضامن مع البلدان التي تمر بكوارث أو بظروف استثنائية، وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى إعطاء المزيد من الأهمية للعمل الدبلوماسي، سواء الدبلوماسية التنفيذية، أو الدبلوماسية البرلمانية فالمرحلة التي تمر منها بلادنا دقيقة ومتميزة، وتفرض أن تكون لديها دبلوماسية قوية ونشيطة، تتفاعل مع محيطها، وتبحث عن كل الفرص والسبل لخدمة القضايا الوطنية، وخاصة وأننا نتوفر على موقع جغرافي متميز، وملك همام عرف برجاحة رأيه وبعد نظره كيف يحافظ ويبرز ذلك إشعاع وتلك السمعة الرائدة التي يتمتع بها المغرب، بفضل المجهودات الخالدة لوالده الملك السحن الثاني قدس الله روحه.

إخواني المستشارين

إن مشروع القانون المالي المعروض على مجلسنا الموقر يكرس مبدأ الاستمرارية بحيث يستمد توجهاته من الإطار المرجعي الذي استندت إليه قوانين المالية السابقة والذي يتمثل بالأساس في خطب صاحب الجلالة، وبالخصوص الخطاب الذي أكد فيه جلالته على أربعة أولويات يجب تركيز الجهود عليها وتتجلى في العمل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق.

هذا الإطار المرجعي الذي تعزز بالخطاب الملكي المؤسس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية مؤكدا عزم جلالته على المضي قدما على درب الديمقراطية، ليس كأداة لتحقيق التنمية وإنما كغاية في حد ذاتها.

إلا أن مشروع القانون المالي هذا يأتي في ظرفية اقتصادية تتسم بالعديد من الإكراهات الاقتصادية الخارجية منها والداخلية، التي يتوجب علينا استحضارها قبل الخوض في مناقشة القانون المالي، فأما الإكراهات الخارجية فتتجلى بالأساس كما سبق الإشارة إليه الارتفاع المهول والمستمر لأسعار النفط حيث تتراوح حاليا الستون دولارا للبرميل، إضافة إلى ظاهرة غزو المنتوجات الآسيوية لمختلف الأسواق العالمية وهو ما أربك المقاولين في مختلف الميادين والقطاعات الإنتاجية.

أما الإكراهات الاقتصادية الداخلية فتتجلى بشكل خاص في تراجع أداء القطاع الفلاحي الذي سجل هذه السنة انخفاضا بحوالي 50٪ بالمقارنة مع سنة 2004 إضافة إلى الوضعية الصعبة التي يعانيها قطاع النسيج الذي فقد نسبة كبيرة من حصص السوق أمام غزو المنتوجات الآسيوية، وهو ما أضعف نسبة تغطية الصادرات للواردات، هذه الأخيرة التي شهدت تطورا نوعيا وكميا، مما أثر بشكل كبير على مستوى عجز الميزان التجاري.

السيد الرئيس

إن لهذه الإكراهات وغيرها تأثير كبير على ميزانية الدولة، بحيث أن الحكومة مضطرة لرصد حوالي 13.8٪ مليار درهم في إطار تحمل صندوق الموازنة لفارق أسعار المواد الغذائية الأساسية والمواد البترولية، وتحمل عجزا يناهز 5.3٪.

كما أن المغرب كبلد نامي طموح على تحقيق إقلاع اقتصادي يليق بمكانته السياسية والبشرية أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى مثقل بالتزامات دولية ناجمة عن انخراطه في المنظمة العالمية للتجارة وعن نهجه سياسة إبرام اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وتركميا والعديد من الدول العربية، وهو ما يتطلب حرية مطلقة لتنقل السلع والخدمات من وإلى أسواقنا مع ما يعرفه الاقتصاد المغربي من هشاشته وضعف تنافسيته وهو ما يقودنا إلى الإيمان بأن مجهودات الحكومة في التعامل مع نتائج وتداعيات تنفيذ مقتضيات الاتفاقيات الموقعة لم تكن في المستوى المطلوب، وهو ما أثر وسيؤثر سلبا على القطاعات الإنتاجية ببلدنا كالنسيج والصناعات الغذائية والفلاحة وبالتالي سينعكس ذلك على التوازنات الاجتماعية التي لا يختلف عاقلان على هشاشتها، كما نسجل كذلك تخوفنا وتخوف المواطنين من الانعكاسات السلبية لاتفاقية أكادير على القطاع الفلاحي.

هذا وتجدر الإشارة على أن الانفتاح الخارجي للمغرب في إطار العولمة واقتصاد السوق وإبرام اتفاقيات التبادل الحر باتت انعكاساته جلية، بحيث يتوقع أن تقلص المداخيل الجمركية بشكل ملفت للنظر، الأمر الذي يفرض على الحكومة أن تضاعف جهودها لإيجاد سبل تحسين المداخيل، ونحن في فريق الاتحاد الديمقراطي، إذ ننوه بالمجهودات التي بذلتها الحكومة في مجال تحسين المداخيل من خلال تطوير تنظيم وتدخل الإدارة العامة للضرائب، إلا أننا نسجل تحفظنا بخصوص الزيادة في بعض الضرائب خاصة تلك المفروضة على المواد الأساسية والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على مستوى القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والفقيرة.

إن ما أثار انتباهنا عند قراءتنا لمشروع المالية لسنة 2006 هو كون الحكومة أدرجت اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر التي أبرمتها سواء بشكل ثنائي أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة ضمن الإكراهات التي أخذتها بعين الاعتبار عند تحضير الميزانية وهو ما نعتبره تناقضا مع ذاتها، فكيف يعقل أن تصنف الحكومة إبرامها اتفاقيات بمحض إرادتها وقناعتها ضمن الإكراهات مثلها مثل الكوارث الطبيعية وارتفاع ثمن البترول في السوق الدولية، وهذا ما يقودنا إلى طرح السؤال التالي، ألم تكن الحكومة عند إبرامها لاتفاقيات التبادل الحر قد وضعت أمام أعينها مختلف تداعيات ونتائج تنفيذها على الوطن والمواطنين؟

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد الرئيس

قبل التطرق إلى بعض الملاحظات حول الخيارات والتوجهات الكبرى على مستوى القطاعات الإنتاجية لا بد أن نشيد بأداء بعض القطاعات التي صمدت أمام كل الإكراهات محققة تطورات ملموسة على عدة مستويات :

أولا ـ تسجيل ارتفاع ملموس في مدى استقطابية وجاذبية بلادنا لتدفقات الاستثمارات الخارجية التي همت قطاعات جديدة كقطاع تجهيزات السيارات وقطاع تصنيع معدات صنع الطائرات الإضافة إلى القطاعات التقليدية المتمثلة في السياحة والنسيج والصناعات التحويلية، وهذا راجع في نظرنا إلى الثقة التي يحظى بها المغرب لدى الأجانب وإلى التطورات التي عرفها المغرب على مستوى البناء الديمقراطي والمؤسساتي والحكامة الجيدة.

ثانيا ? تسجيل نتائج إيجابية على مستوى بعض القطاعات الإنتاجية حيث حققت صادرات الحوامض ارتفاعا يقدر ب12٪ وهو رقم مرشح إلى الارتفاع بالنظر إلى الطلب المعبر عنه من لدن بعض الدول كروسيا، كما حققت صادرات الصيد البحري الساحلي ارتفاعا يربو عن 7.5٪ وصادرات الفوسفاط تقدما بحوالي 11.5٪ وخلال الثماني أشهر الأولى سنة 2005 كما يسجل ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بحوالي 4٪ وقطاع إنتاج الطاقة بحوالي 9٪، بالإضافة إلى التطور الملموس لقطاع الاتصالات، وقطاع السياحة الذي ارتفعت إيراداته ب13٪.

هذه المؤشرات وغيرها إن دلت على شيء فإنما تدل عل عزم وإصرار المغرب على المضي قدما بعجلة النمو على نجاعة السياسة التي تتبعها الحكومة على مستوى البناء المؤسساتي والديمقراطي.

إلا أنه، رغم كل هذه الإنجازات والتطورات، يجب الإقرار بان الأداء العام للاقتصاد الوطني لا يرقى إلى المستويات المطلوبة لتحقيق التطلعات المنشودة على مستوى معدل النمو وتحقيق الاستقرار، هذا في الوقت الذي تتكاثر فيه الإكراهات وينتقل فيه مسلسل الانفتاح على الخارج إلى السرعة القصوى وتعرف فيه اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر منحى تصاعدي.

السيد الرئيس

إن المغرب مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتأهيل نسيجه الاقتصادي بغية إكسابه المناعة والقدرة التنافسية اللازمة لمواجهة المنتوجات الأجنبية، وذلك وفق منظور استراتيجي واضح، ولن نفوت الفرصة دون أن نسجل بهذه المناسبة المجهودات القيمة التي تقوم بها الحكومة في عدد من القطاعات الإنتاجية الواعدة، ونخص بالذكر قطاع السياحة، قطاع الصناعة التقليدية وقطاع النسيج والألبسة وقطاع الطاقة وفق "مخطط انطلاقة".

والحديث عن التأهيل يجرنا إلى التساؤل عن إستراتيجية الحكومة لتأهيل القطاع الحكومي بصفة عامة وتأهيل العالم القروي كفضاء تنموي وكخزان الطاقات البشرية وكفاءات مهمة يتحتم تثمينها وتوظيفها في تحقيق الإقلاع الاقتصادي لبلادنا.

إن قطاع الفلاحة، الذي يعتبر النشاط الأساسي لأزيد من نصف المغاربة يواجه اليوم تحديات كبرى أمام تنافسية منتوجات البلدان والأقطاب التي تربطنا معها اتفاقيات تبادل الحر ويتعلق الأمر بالخصوص بالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يفرض على الحكومة أن تعتمد إستراتيجية محكمة لتأهيل القطاع، لأن الجفاف وعدم انتظام التساقطات هو إكراه بنيوي ضاغط على الاقتصاد الوطني وعلى الميزانية، فالمغرب كما تعلمون بلد فلاحي، والفلاحة لها علاقة جدلية مع التساقطات المطرية وهو ما يجعلنا نتسائل عن مدى تحقيق ما جاء في مذكرتكم التقديمية من إمكانية اعتماد " سياسة تجعل المنتوج الفلاحي مستقلا عن المناخ".

إلا أننا نسجل هزالة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع والتي لا ترقى على مستوى التطلعات والتحديات، ولا تفوتنا الفرصة لكي ننوه بالمجهودات التي بذلتها الحكومة، رغم هزالة الاعتماد على مستوى تغيير أنماط استغلال الأراضي التابعة لشركتي صوديا وصوجيطا، وكذلك على مستوى إعادة هيكلة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والإعفاءات من الديون التي شملت العديد من الفلاحين.

أما بخصوص التنمية القروية، فلا بد من الإشارة إلى أن المجال القروي لا زال يرزح تحت الحرمان بسبب توسع دائرة الفقر القروي والتأخر القروي والتأخر الحاصل في مجالات التعليم والتكوين المهني للشباب القروي، مما يجعل جزءا كبيرا من القوة العاملة بالبلاد غير قادرة على التلاؤم مع التقدم التقني والاستجابة للإمكانيات المتاحة للتشغيل، مما يزيد من حدة مشاكل البطالة القروية والحضرية.

إن عالمنا القروي يتوفر على مؤهلات طبيعية وبشرية كبيرة لم يتم استثمارها واستغلالها بالشكل الذي يخدم الساكنة القروية، ونعتقد جازمين أن الإستراتيجية التي أعدتها الحكومة من أجل تنمية عالمنا القروي ستمكن لا محالة إن وفرت لها الإمكانيات المادية والوسائل الضرورية من تحقيق النتائج المرجوة، تماشيا مع سياسة القرب التي تنهجها الحكومة.

السيد الرئيس

إن العالم يشهد اليوم تحولات جذرية على مستوى خاصيات التنمية وأنماط تنظيم الأنشطة الاقتصادية، فولوج اقتصاد المعرفة أو ما يسمى الاقتصاد الجديد يوحي بالقطيعة على مستوى مسلسلات التطور الاقتصادي، بحيث أن المعرفة أصبحت هي أساس كل المخططات التنموية كما أن الاقتصاد المبني على المعرفة أصبح يتطور وفق "مردوديات تزايدية" عوض قاعدة "المردوديات التناقصية" كما كان الحال سابقا، وبالتالي أصبح نجاح أي نشاط اقتصادي رهين بمدى الاستثمار في المعرفة، إلا أنه في الوقت الذي ترصد فيه الدول المتقدمة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أزيد من 8 من الناتج الداخلي الخام في إنتاج المعرفة، نلاحظ أن الاعتمادات التي تخصصها الحكومة المغربية للبحث العملي لا ترقى إلى مستوى التطلعات، رغم المجهودات التي تبذل في مجال الإعلاميات والأنترنيت.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

السيد الرئيس

إن قراءتنا لمؤشرات وتوقعات مشروع قانون المالية لسنة 2006 تجعلنا نحس بالتفاؤل المفرط وبانعدام الواقعية في نظرة الحكومة

التضخم 2٪

عجز الميزانية 3.2٪

معدل النمو الاقتصادي يتوقع أن يصل إلى 5.4٪ من الناتج الداخلي الخام

محصول سنة فلاحية يصل إلى 60 مليون قنطار (مع انخفاض نسبة التساقطات المطرية لهذه السنة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية)

معدل ثمن البترول 60 دولار للبرميل

سعر صرف الدولار بالدرهم 9 دراهم

تحسنات في مداخيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة

مداخيل الضريبة على الشركات ستزداد ب18٪ والرسوم الجمركية 10.6٪ والضريبة على القيمة المضافة ب26٪ ورسوم التسجيل والتمبر ب 62.13٪

تراجع نفقات التسيير من 64٪ على 60٪ من مجموع نفقات الميزانية العامة

زياد مرتقبة في مداخيل السياحة

زيادة مرتقبة في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

زيادة في الاستثمارات العمومية التي تشكل نفقاته 12٪ من مجموع نفقات الميزانية العامة.

كل هذه الأرقام والفرضيات تجعلنا نتسائل حول مدى القدرة على تحققها في ظل الصعوبات والإكراهات التي سبق ذكرها، وإذا رجعنا شيئا ما إلى الوراء وبالضبط إلى السنة الماضية نجد أن نسبة 3٪ التي كانت متوقعة لم يتحقق منها سوى 1.8٪ ونسبة عجز الميزانية برسم سنة 2005 التي حددت في 3.2٪ تجاوزت في نهاية المطاف 5.3٪.

إننا في الفرق الحركية إذ ننوه بما بذلته الحكومة من جهود لتشجيع الاستثمار الخارجي والداخلي من خلال توفير الظروف الملائمة والتي اتخذت مظاهر عدة كوضع البنيات الأساسية اللازمة للمشاريع والمناطق الصناعية والتي تستجيب لمتطلبات المستثمرين في ميدان التجهيزات والخدمات وإعفاء المستثمرين من أداء الضرائب، التي قدرت سنة 2005 ب 15.456مليون درهم، إلا أننا نعتبر هذه الإجراءات غير كافية دون إرفاقها بما يلي :

مراجعة قانون شركات المساهمة الذي يعتبره المهنيون لا يساير الاقتصاد المغربي

تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة المتفشية في الإدارة المغربية فمن خلال دراسات ثمانية منظمات مستقلة أخذت بآراء رجال الأعمال والدبلوماسيين والمحللين الاقتصاديين والجامعيين وصناع القرار صنف المغرب في المرتبة 78 سنة 2005 إلى جانب سريلانكا والسنغال.

تحسين آليات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها تشكل 90٪ من المقاولات المغربية وتشغل عدد هائل من اليد العاملة، رغم ذلك فهي غير قادرة عل توفير الشروط التعجيزية للقروض البنكية.

تبسيط المساطر الإدارية وتجاوز التعقيدات التي من شأنها أن تجعل المستثمر يفقد الثقة في الإدارة المغربية.

السيد الرئيس

لقد أصبح من المتعارف عليه اليوم، أن النهضة الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية الإدارة وشفافيتها، بحيث يعتبر الجهاز الإداري ركيزة أساسية ذات بعد استراتيجي في إقرار وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن إصلاح الإدارة بمثل أحد الأهداف الأساسية باعتباره شرطا ضروريا لاستقطاب الاستثمار وتوطيد النسيج الاقتصادي وتقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة التنمية، لكن المنظومة الإدارية بالمغرب لازالت تعاني بدروها من التعقيدات المسطرية والعقم في مردوديتها والاختلاس والتبديد في موارده، فرغم كل المحاولات والمجهودات التي تم القيام بها على مر السنوات الفارطة، فإن الإدارة المغربية لازالت في أمس الحاجة إلى إصلاحات أكثر شمولية وإلى تغير جذري يمس في العمق علاقة هذه الإدارة بالمواطن حتى تصبح وسيلة تدفع بركب التنمية المستدامة، ولعل ما تسير عليها بلادنا من إصلاحات إدارية وقضائية وسياسية لمن شأنه أن يساعد المغرب على تحقيق التنمية المنشودة، وفي هذا الإطار دأب البرلمان بغرفتيه على دراسة ومناقشة عدة مشاريع كان آخرها مشروع قانون الأحزاب السياسية الذي سيساعد بدوره في تخليق الحياة العامة عبر تنظيمه وتقنينه لإحدى أهم ركائز العمل السياسي بالمغرب، حيث أنه من البديهي أن إقرار تشريع عصري يتولى تنظيم المشهد السياسي ببلادنا له دلالات عميقة وأبعاد متكاملة باعتباره عملا وطنيا طموحا يتوخى طبقا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك، توفير إطار تشريعي خاص بالأحزاب السياسية الهدف منه العقلنة والديمقراطية وإضفاء الشفافية على تشكيلتها وتسييرها وتمويلها.

تلكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين بعض

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المواقف والملاحظات التي نسجلها في الفرق الحركية حول مشروع القانون المالي لسنة 2006 الذي نصوت عليه بالإيجاب، آملين أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد رئيس الجلسة عبد الرحمان لبدك

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للمتدخل الموالي

المستشار السيد أحمد الكور عن الفريق الديمقراطي.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2006حيث تتح لنا الفرصة للإدلاء بوجهة نظر فريقنا وتصوراته حول السياسة العامة التي تنهجها الحكومة في معالجتها للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد وفق التصريح الحكومي المعلن عنه أمام غرفتي البرلمان والذي من المفروض فيه أن تنفذ الحكومة تعليمات جلالة املك محمد السادس حفظه الله وتوجيهاته السامية في مبادراته الشجاعة الهادفة إلى تحريك عجلة التنمية في بلادنا.

السيد الرئيس

إنه لمن محاسن الصدف أن يأتي مشروع قانون المالية 2006 والشعب المغربي من طنجة إلى لكويرة يحتفل بالذكرى الخمسينية لاستقلاله، وهي مناسبة نستحضر فيها المعارك البطولية التي قادها الشعب المغربي قاطبة ودون استثناء تحت قيادة المغفور له جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراهُ ووارث سره آنذاك الحسن الثاني رحمه الله، ضد المستعمر الغاشم وتحرير البلاد وعودة الملك الشرعي من منفاه الاضطراري، وهي ذكرى ستبقى للمغاربة جميعهم نبراسا ينير لهم طريق الجهاد الأكبر الذي أعلن عنه جلاله الملك محمد الخامس رحمه الله مباشرة بعد حصول المغرب على استقلاله والذي سار فيه جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه باني المغرب الحديث ومبدع المسيرة الخضراء المظفرة، وخلق ثورة اقتصادية كبيرة في البناء والتشييد وإرساء دعائم دولة مغربية عصرية منفتحة ذاع صيتها في جميع المحافل والمنتديات الدولية وأن يواصل هذا البناء بنفس العزم والثبات وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إن خطاب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة والذي أعلن فيه عن عدة تدابير وإجراءات ملموسة فمن خلال القرارات الحكيمة التي تضمنها هذا الخطاب التاريخي يتبين لنا بالملموس عزم السدة العالية بالله على ترسيخ قيم المواطنة الحقة والحرية والتضامن والمشاركة الفعالة لكافة الفعاليات الوطنية في الداخل والخارج دون استثناء في المسيرة التنموية التي يقودها جلالته بحنكة وتبصر.

إننا في الفريق الديمقراطي نثمن جميع قرارات جلالة الملك ونطالب الحكومة بضرورة تفعيلها وتطبيقها التطبيق اللائق والسليم، كما لا تفوتنا الفرصة دون أن نسجل تضامننا المطلق مع المختطفين المغربيين في العراق عبد الكريم المحافظي وعبد الرحيم بوعلام مطالبين المجتمع الدولي التدخل العاجل لإنقاذهما، ملتمسين من الخاطفين الرجوع إلى جادة الصواب، مذكرين في هذا الباب بالتضحيات الجسام والمسيرات التضامنية التي سجلها الشعبُ المغربي تضمن مع الشعب العراقي الشقيق في محنته، منددا بالعدوان الذي طالهم مطالبين من الحكومة المغربية التحرك لإنقاذ هذين المغربيين لكي يرجعا إلى عائلتهما الصغيرة المكلومة عليهما، كما لا تفوتنا الفرصة دون أن نشيد بمبادرة جلالة الملك التي جاءت في خطاب المسرة الخضراء بإعطاء حق الترشيح وحق الانتخاب للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، هذه الشريحة التي تحظى بعناية ورعاية جلالته تجعل منهم مواطنين مساهمين في تدبير الشأن العام وذلك ابتداء من استحقاقات 2007ضمن مجلس أعلى يعنى بشؤون جاليتنا في المهجر ويعكسون من خلاله انشغالاتهم ومبادراتهم مساهمين بشكل مباشر في تنمية بلدهم.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

إن قضية وحدتنا الترابية ستبقى داخل فريقنا ضمن اهتماماتنا الأولوية وأن مغربية الصحراء قضية مصيرية بالنسبة للمغاربة جميعهم وبالتالي فإننا نثمن ونعتز بمضامين خطاب المسيرة الخضراء المظفرة الذي استنتجنا فيه حرص جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على إيجاد حل سياسي تفاوضي في نطاق سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية، تتمتع فيه أقاليمنا الجنوبية بحكم ذاتي يتولى فيه سكان أقاليمنا الصحراوية تدبير شؤونهم اليومية في إطار جهوية موسعة تكون حلا نهائيا وعادلا لقضيتنا الأولى مشيدين بقرار جلالة الملك في هذا الباب بإشراك جميع القوى الحية في البلاد من أحزاب سياسية ومنظمات حكومية وجمعيات وطنية وممثلي سكانتا في أقاليمنا الجنوبية، في إخراج تصور لهذا الحكم الذاتي، كما أننا ندين بهذه المناسبة سلوكات أعداء وحدتنا الترابية الذين مافتئوا يعطلون عملية تنمية المغرب ويحاولون الوقوف ضد مسيرته وذلك بأطماع إقليمية زائلة مؤكدين على أننا والمغاربة جميعهم وراء جلالة الملك في الدفاع عن حوزة الوطن وفاءا لشعارنا الخالد (الله الوطن الملك)، كما لا تفوتنا الفرصة دون أن نشيد بحكومة جلالة الملك وحنكته في تدبير ملف المحتجزين المغاربة في تندوف وعودتهم إلى وطنهم وعائلاتهم، بعد معاناة طويلة كأقدم معتقلين في العالم بأسره، مطالبين المنتظم الدولي بضرورة التدخل العاجل لرفع الحجز عن المحتجزين المغاربة المقيمين فوق التراب الجزائري بمخيمات الذل والعار، وإنها لمناسبة كذلك لكي نترحم على شهداء التحرير وشهداء الوحدة الوطنية وعلى رأسهم جلالتي المغفور لهما محمد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الخامس والحسن الثاني قدس الله روحهما، الذين ضحوا بالغالي والنفيس في سبيل عزة وكرامة هذا الوطن الأبي متوجهين في نفس الوقت بتحية إكبار وإجلال إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية وقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة الساهرين على حماية الوطن بروح من التفاني وبالتضحية والوفاء تحت القيادة السامية لقائدها الأعلى جلالة الملك أيده الله.

السيد الرئيس

اليد الوزير الأول

السادة الوزراء

إخواني المستشارين المحترمين

بالرغم من انشغالاتنا الوطنية والداخلية بالتحديد، فإن المملكة المغربية بقيادة عاهلنا الكريم ما فتئت تولي عناية فائقة للقضايا العربية والإسلامية، وتوليها نفس الاهتمام وما مشاركة جلالة الملك محمد السادس مؤخرا في قمة المؤتمر الإسلامية الاستثنائية بمدينة جدة بالسعودية إلا دليل على حرص جلالته على تطوير العلاقات المغربية مع أشقائنا في الدول الإسلامية والعربية، كما أن زيارة جلالة الملك للدول الشقيقة والصديقة في مختلف أقطار العالم يهدف إلى إعطاء إشعاع للمملكة المغربية وانفتاحها على مختلف الحضارات والثقافات لإرساء دعائم الحوار والتشاور كفلسفة مبدئية لحل الخلافات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار ما فتئ جلالة الملك في جميع تدخلاته و خطبه السامية التي ألقاها سواء في الأمم المتحدة أو في مختلف دول العالم التي زارها يؤكد على فضيلة الحوار ونبذ التطرف والإرهاب بشتى أنواعه، مبرزا بأنه لا علاقة للإرهاب بالإسلام، فالإسلام دين التسامح، دين الحوار، دين السلام، وبالتالي فإن المغرب بقيادة جلالة املك محمد السادس ندد بجميع العمليات الإرهابية التي تعرضت لها دول العالم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، واسبانيا، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والأردن، ومدينة الدار البيضاء حيث أن العالم بأسره أصبح مستهدفا بهذا الإرهاب الأعمى، وعلى العالم بأسره أن يتصدى لهذه الظاهرة بكل حكمة وتبصر، وبهذه المناسبة فإننا ندين بشدة الغطرسة الإسرائيلية التي ما فتئت تنكل بالشعب الفلسطيني غير مبالية في هذا الباب بالقانون الدولي ولا بحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا وعالميا، وبالتالي نطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بضرورة اتخاذ التدابير العاجلة لانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي العربية في فلسطين ولبنان وسوريا، مؤكدين على حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني المجاهد في أن لتكون له دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، كما نسجل بكل أسف شديد ما يقع في العراق من أحداث دامية مؤسفة يذهب ضحيتها المواطنون الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ.

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

إخواني المستشارين المحترمين

إن المغرب بلد مضياف له موقع استراتيجي مهم على واجهتين بحريتين تجعله دائما في صلب الأحداث العالمية ولا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يكون خارج هذا الإطار، فقرب بلادنا من أوربا وبتواجده في إفريقيا وامتداده إلى قلب الصحراء الكبرى وما تعرفه القارة السمراء من حروب وأمراض فتاكة أدى إلى تدهور كبير في معدلات التنمية حيث ينتشر الجوع والفقر، الشيء الذي جعل بلادنا تعرف منذ سنوات قليلة تدفق المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء.متجهين نحو أوربا في إطار ما يطلق عليه بهجرة الأفارقة غير الشرعية، حيث يقصدون المدن الشمالية والشرقية للمملكة والأكيد أن أعداء وحدتنا الترابية ساهموا بشكل غير مباشر في تأزيم الوضع واستغلال هذه المعاناة الإنسانية لأهداف غير نبيلة، بهدف الزيادة في عرقلة الوضع في بلادنا وتشويه صورة المغرب الخارجية وبالتالي فإننا في الفريق الديمقراطي نتأسف للأحداث الدامية التي ذهب ضحيتها بعض المواطنين الأفارقة في مدينة مليلية المحتلة، كما أننا نؤكد للحكومة بضرورة معالجة هذا الملف بكل حكمة وتبصر، مؤكدين على أننا لا نريد أن نكون دركيا لأوربا، نطلب الاتحاد الأوربي بضرورة مساعدة المغرب على تجاوز هذه الإشكالية مؤكدين للعالم بأن هذه الظاهرة لا يمكنها أن تزول إلا بمعالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية والقضاء على ظاهرة الفقر والفوضى التي تعيشها الدول، وبالمناسبة نود داخل فريقنا أن نشيد بالمبادرة الشجاعة التي قام بها عاهل البلاد لرفع معاناة سكان النيجر الشقيقة حيث زارها جلالته مقدما لها معونات وتجهيزات طبية أساسية، حيث أشرف جلالته شخصيا على إنشاء مستشفى متنقل للعناية بالمرضى والجوعى، وكانت تلك المبادرة الكريمة الشرارة الأولى لتدفق المساعدات الدولية على هذا البلد الإفريقي المنكوب.

السيد الرئيس

كان لابد لفريقنا أن يسجل بكل فخر مبادرات جلالة الملك على المستوى الوطني والدولي، وكانت بالنسبة لنا مناسبة مناقشة القانون المالي هي الفرصة للإشادة بجلالة الملك ومنجزاته مطالبين الحكومة بالعمل على تنفيذ قراراته، فالملاحظ أن الحكومة تمشي ببطء شديد في مواكبة سرعة إنجازات جلالته، فبالرجوع إلى ظروف مناقشة القانون المالي لسنة 2006فإننا نجد أن البرلمان قد ناقشه في ظروف غير صحية تماما، ولم تعط للسادة المستشارين الفرصة الكافية لدراسة جميع الوثائق المهمة التي رافقت المشروع فقد كان النقاش دخل اللجنة بالرغم من أهميته نقاشا سطحيا لم يلامس جوهر القانون.

إن مناقشة القانون المالي 2006تعتبر فرصة لفرقنا لعرض تصوراته ومواقفه إزاء السياسة الحكومية الذي من المفروض فيه أن

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

يبلور توجهات الحكومة ويجسد علي أرض الواقع سياسة القرب التي جاء بها التصريح الحكومي، وعند مناقشة فريقنا لهذا المشروع تبين بالملموس أننا ما زلنا نراوح مكاننا فالإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية تظل هي نفسها، بحيث أصبحت بلادنا بين مطرقة تأهيل نسيجنا الاقتصادي وسندان العولمة وسياسة الانفتاح التي نهجتها الحكومة في كل الاتجاهات.

إن حكومتنا الموقرة مازالت تعتمد نفس بنية الميزانية منذ سنوات طوال، معتمدة نفس الخطاب ونفس الأرقام أحيانا ودائما كنا نستمع إلى الإكراهات، حيث تعودنا على غضب الطبيعة وارتفاع فاتورة النفط، ومعنى ذلك أن سياستنا المالية محكوم عليها بالارتهان إلى عوامل خارجية فاقدة لأي مناعة ذاتية مألوفة ليست لها آفاق مستقبلية، ولا تنخرط في أي منظور استراتيجي إرادي كفيل بإحداث صدمة للنهوض بأوضاعنا الراكدة وخلق شروط نهوض اقتصادي حقيقي.

إننا كنا ننتظر من السيد وزير المالية كاقتصادي محنك له خبرة كبيرة في المجال السياسي والاقتصادي، صال وجال في دهاليز البرلمان، وكوزير للمالية منذ ثمانية سنوات أن يأتينا بمشروع أحسن من هذا الذي نناقشه اليوم بكثير.

السيد الرئيس

إننا نتفهم الإطار العام الذي تم فيه تحضير هذا المشروع حيث اصطدم بالعديد من الإكراهات نستحضر هنا بالخصوص أداء القطاع الفلاحي الذي سجل انخفاضا ب50٪ قياسا مع الموسم السابق و24٪ مقارنة مع متوسط المواسم الفلاحية الأخيرة، وهي نتيجة حتمية للجفاف المتواصل الذي أثر بشكل كبير على مداخيل الفلاحين، كما أن الارتفاع المهول لأسعار النفط في السوق الدولية حيث وصل هذا الأخير إلى ما يفوق 60دولار للبرميل الواحد وهو الوضع الذي انعكس على الميزان التجاري الذي تزايد عجزه بحوالي 27٪، ثم حدة المنافسة الشرسة التي تشهدها المنتوجات والبضائع الوطنية من طرف المنتوج الصيني خصوصا في قطاع النسيج، كما أن تراجع الصادرات الوطنية يعد سببا رئيسيا لارتفاع العجز التجاري وهو دليل على ضعف انخراطنا في الأداء الاقتصادي العالمي وتراجع قدراتنا التنافسية، الشيء الذي أثر على الوضعية الاجتماعية للبلاد، حيث تفاقم الفقر وارتفعت معدلات البطالة واتسعت دائرة الاحتجاجات الاجتماعية مطالبة الحكومة بالتدخل العاجل لإيجاد الحلول البديلة.

إن هذه الإكراهات فاقت تحملات صندوق المقاصة حيث بلغت حدا لا يطاق حيث وصلت تحملات هذا الصندوق إلى 13.8 مليار درهم منها 7.14مليار درهم من المتأخرات الشيء الذي أثار جدلا سياسيا داخل مجلس المستشارين، حيث نجد أن هناك من الأصوات من نادت بضرورة إعادة النظر في دور هذا الصندوق خصوصا مع تواصل ارتفاع أسعار النفط، أضف إلى ذلك أن الصندوق أصبح بدوره عاجزا عن أداء دوره في الموازنة الاجتماعية مادامت المتأخرات قد بلغت حدود 12 مليار درهم، وقد أكدتم السيد الوزير غير ما مرة على استحالة الاستمرار في دعم المواد النفطية بالطريقة الحالية وقد بدأتم تفكرون في إلغاء الصندوق مؤكدين أن هذا الأخير لا يستفيد منه الفقراء بقدر ما تستفيد منه لوبيات اقتصادية معروفة، ومع ذلك نطلب منكم السيد الوزير عدم المغامرة والتريث والتحلي بالحكمة قبل استصدار هذا القرار على اعتبار أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة لا تبعث على الارتياح، مبرزين لكم بأن الحل في هذا الباب هو البحث عن حلول جديدة لتجاوز هذه الأزمة بإيجاد الطاقة البديلة واستثمار مؤهلات بلدنا الطبيعية المتوفرة بكثرة في هذا الباب (من طاقة شمسية واعتماد تشجيع البحث العلمي في مجال الطاقة خصوصا النووية منها) وفتح الأسواق المنافسة مع تفعيل المنافسة في هذا الباب.

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

إخواني المستشارين المحترمين

إذا كان جلالة الملك الراحل محمد الخامس طيب الله ثراه قد حرر البلاد وكان الحسن الثاني قدس الله روحه قد أبدع المسيرة الخضراء المظفرة وشيد السدود وأرسى دعائم دولة عصرية بقواعدها في ظل ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية، فإن محمد السادس حفظه الله أبدع إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية رافعا بذلك شعار التضامن الاجتماعي فكان جلالته وبشجاعة نادرة في خطاب 18 ماي 2005 أعلن أن بلادنا فقيرة وتحتاج إلى تأهيل اجتماعي كبير في العديد من المدن والقرى.

وأعطى جلالته انطلاق هذه المبادرة التي يشرف عليها شخصيا في مختلف أنحاء المملكة شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، وكان لهذه المبادرة التاريخية صداها القوي في الساحة السياسية والاجتماعية، لكن للأسف الشديد نجد أن مشروع قانون المالية 2006 يضرب المبادرة الوطنية من العمق ويقتصر فيه اعتماد الخطاب الاجتماعي فقط بالرغم من أن المشروع يعترف صراحة بمظاهر الخصاص الاجتماعي، حيث أن الزيادات التي شملت المواد الأساسية كالزيت، السكر، الزبدة، البن، وكذا الماء الشروب تعاكس أهداف المبادرة الوطنية التي جاءت أساسا لمحاربة الفقر وتأهيل المنطق البئيسة التي تفتقر إلى أبسط التجهيزات الأساسية، ولا تتوفر على دخل قار يسد فقط رمقها اليومي، كما أن لجوء الحكومة في شخص وزير المالية إلى تطبيق الفصل 51 بشكل عشوائي للحيلولة دون تطبيق هذه الزيادات في الوقت الراهن على اعتبار الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الصعبة جعل مجلسنا الموقر لا يناقش هذه الزيادات بشكل معمق.

إننا في الفريق الديمقراطي نتفهم وضع الحكومة المحرج أمام تقلص الموارد، فمشروع قانون المالية 2006 يؤكد على ترسيخ الإطار الماكرو

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

اقتصادي من خلال إصلاح نظام النفقات وتوسيع الوعاء الضريبي وتشجيع المبادرة الخاصة ودعم الاستثمار ومحاولة تحقيق التوازن المجالي الذي يبقى هدفنا المنشود في هذه الإصطلاحات المعلنة.

إن الأرقام المدونة في مشروع قانون المالية 2006 غامضة ويترجم عجز الحكومة وإخفاقها في سياستها المالية خصوصا بعد تراجع عائدات الخوصصة كمداخيل استثنائية وتناقص الموارد الجمركية نتيجة التزامات بلدنا باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهنا لابد أن ندق ناقوس الخطر على اعتبار أن 2010 على الأبواب وبالتالي فإن ميزانيتنا ستفقد غلافا ماليا كبيرا من الموارد الجمركية، فكيف ستتعامل الحكومة مع هذا المعطى الآني والمستعجل؟

السيد الرئيس

إن مشروع قانون المالية يتوقع ارتفاعا على مستوى المداخيل بنسبة 4.4٪ حيث تتوزع هذه المداخيل البالغ عددها 166.5 مليار درهم على الضرائب المباشرة والرسوم وحقوق الجمارك والضرائب غير المباشرة وحقوق التسجيل وإيرادات الأملاك المخزينة وإيرادات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة ومداخيل الخوصصة التي لم تتعد 4.95 مليار درهم بانخفاض يصل إلى حوالي 60٪ ، وبالتالي فإن إيرادات الدولة تبقى كلها من الضرائب والرسوم.

إن تركيبة هذه الميزانية توضح بالملموس محدودية الموارد الشيء الذي نفسره في فريقنا بلجوء الحكومة إلى عملية التضريب، وهو الشيء الذي نأسف له لكونه شمل المواد الأساسية التي لها ارتباط وثيق بالمستهلك المغربي البسيط وهو الذي في شموليته إخفاق الحكومة في السياسة المالية والاقتصادية، وذلك عبر عدة مستويات منها عدم القدرة على تسريع وثيرة النمو الاقتصادي بمعدلات تساعد على تلبية طلبات التشغيل والاستجابة له ثم ارتهان الأداء عبر الموارد العادية وأخيرا تفاقم المديونية الداخلية وضعف الاستثمار الداخلي.

إن هذه الإخفاقات التي نسجلها اليوم تزيد في حدتها غياب عناصر الالتحام بين مكونات الحكومة في ظل تنافر حساسياتها السياسية وتضخم تركيبتها دون أي اعتبار لمقاييس النزاهة والنجاعة، الشيء الذي أدى إلى تغليب المنظور القطاعي على ما سواه بفعل احتدام الصراعات الداخلية.

السيد الرئيس

إننا نجد أنفسنا أمام إشكالية صعبة فما دامت الموارد المالية ضعيفة وقارة ولا تتطور بحكم التزامات حكومتنا الموقرة بفعل الاتفاقيات التي عقدتها هنا وهناك في كل الاتجاهات مع شركائنا، فإننا في الفريق الديمقراطي نرى أن الحل هو تحقيق درجة قوية من النمو الذي لن يتأتى إلا بتقوية الموارد والتي لا يمكن تحقيقها إلا بهيكلة مالية شاملة خصوصا إذا علمنا أن 30 من القطاع التجاري غير مهيكل وأن مجموع الشركات التي تؤدي الضرائب لا تتجاوز 200 شركة وبالتالي فإن التملص الضريبي منتشر بشكل مهول.

إن توسيع الوعاء الضريبي يجب أن تراعي فيه العدالة الاجتماعية والجبائية على الوجه الأمثل، تشمل بمقتضاه كل القطاعات وكل المهن وكل الشركات وكل الخدمات ليكون الضغط الجبائي أقل ثقلا وأكثر قبولا، والتالي نكون قد وضعنا الركائز الأساسية لهيكلة شاملة للجبايات بصفة عامة من أجل تدعيم مورد الدولة بشكل عقلاني ومنضبط، وهنا لابد أن نسجل في فريقنا أننا مازلنا ننتظر من الحكومة إخراج مدونة الضرائب إلى حيز الوجود وعرضها على البرلمان بغرفتيه، من أجل الدراسة والمناقشة في إطار حوار هادئ ومستفيض خارج ضغط القانون المالي.

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

إخواني المستشارين المحترمين

لا أحد يشك في كون العالم القروي يعرف خصاصا حادا في مختلف المرافق كالتعليم والصحة والتجهيزات الأساسية، رغم بعض المجهودات المحدودة في مجال الكهربة القروية والماء الصالح للشرب الذين أصبحا غير كافيين لبقاء المواطنين المغاربة فوق أرضهم في البادية، فإشكالية العالم القروي هي عدم توفره على تأهيل فلاحي حيث يفتقر إلى مقاولات فلاحية من شأنها أن تعمل على تطوير الاقتصاد القروي وتنويعه، فأمام الإكراهات الطبيعة وضعف التمويل في المجال الفلاحي، باستثناء صندوق القرض الفلاحي الذي لا يمول سوى 20٪ من أي مشروع فلاحي، نجد أن الفلاحة المغربية التي هي عصب الاقتصاد القروي وشرايينه تعيش مشاكل متعددة، حيث نجد أن الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية قد تقلصت بشكل ملحوظ جدا، وهي مفاجأة كبيرة لنا إذ لا يعقل أن ننخرط في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يعتبر العالم القروي مجال تدخلها ونعمد في مقابل ذك إلى تقليص من ميزانية وزارة عملها المباشر والأساسي مع الفلاح كعنصر بشري مطالب بتطوير فلاحته وزراعاته، في الوقت الذي نجده يفتقر إلى بنيات أساسية ضرورية وإرشاد فلاحي فعال في غياب واضح لخريطة فلاحية أصبحنا في حاجة ماسة إليها، تساعد الفلاح على الإنتاج والإبتكار، إننا نرى بأن الحكومة قد بدأت تتخلى عن الفلاح بشكل مباشر، فالمجال القروي لا زال يعيش تخلفا ملحوظا ولا زال يرزح تحت أعباء الحرمان من الخدمات الأساسية رغم جهود الحكومة التي نهجت أسلوب الخطاب السياسي في التعامل مع مشاكل العالم القروي، العزلة استفحلت في العديد من مناطق المملكة ولا نظن أن مضمون هذا المشروع كفيل بفك هذه العزلة وإزالة طوق الحرمان على الإنسان القروي، فلكي تكون العدالة المجالية قائمة وهو مطلبنا الأساسي دخل الفريق الديمقراطي بحيث كنا دائما ننادي بتوازن حقيقي بين البادية والمدينة وبين مختلف جهات المملكة وأقاليمها وذلك في إطار ميثاق جديد لإعداد التراب الوطني.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن الحكومة مطالبة بخلق أقطاب اقتصادية وصناعية كالصناعة التحويلية، وتشييد المعامل في القرية وإرساء نظام استثماري جديد في الأرياف لإصلاح الأراضي البورية وتشجيع نظام التحفيظ العقاري في إطار ضم الأراضي وفك مشاكل النظام العقاري وتوسيعه، وحث الأبناك على تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة للاستثمار في هذا المجال مع إدخال نظام المعلوميات لأبناء العالم القروي.

السيد الرئيس

إن بلادنا مقبلة على تحديات كبرى، وبالتالي فإن تجهيز بلادنا بالتجهيزات الأساسية التي تعتبر عماد أي تطور اقتصادي واجتمعي بات أمرا ضروريا، وهنا لابد أن نعترف بأن بلادنا ماضية في تحقيق هذا المبتغى، وهنا لا بد أن نشيد بميناء طنجة المتوسط وبمشاريع الطرق السيارة الذي بقي متأخرا جدا ونتمنى أن توفق الحكومة في هذا البرنامج الذي جاء به التصريح الحكومي، بحيث ينتظر المواطن بشغف كبير وصول الطريق السيار إلى مدينة مراكش ومدينة اكادير ومدينة وجدة ، وكذلك مدن العيون والراشدية وورزازات، كما ننتظر من الحكومة إنجاز الطريق السريع طنجة السعيدية الذي توقف الآن في الشطر الرابط بين الناضور والحسيمة، كما نلاحظ تراجعا كبيرا في بناء السدود بل الأكثر من ذلك أن السدود المائية التي بنيت في السابق كسد الوحدة، لجاعرة، محمد الخامس، والحسن الثاني قد تراجعت حقينتها بشكل كبير بفعل الأوحال المتراكمة وغياب الصيانة في هذا الباب، وهو ما سيؤثر على سياسة السقي والماء الصالح للشرب، وهنا لابد للحكومة أن توسع من مجال تدخل الجهات كمؤسسات إدارية في إطار تدعيم اللامركزية الإدارية كأساس استراتيجي وخيار أساسي لضمان تنمية متوازنة في سبيل ترسيخ الديمقراطية المحلية لتدبير الحاجيات المتزايدة للمواطنين في مجال التجهيزات الأساسية، وذلك بإقرار مصادر تمويلية إضافية للجهات ونقل الاختصاصات في هذا المجال من الإدارة المركزية إلى الإدارة الجهوية.

السيد الرئيس

لقد جاءت اعتمادات التجهيز في مشروع الميزانية المعروضة عليها ب21.5 مليار درهم، وهذا رقم ضعيف مقارنة مع ماتلتهمه ميزانية التسيير من نفقات والتي تصل إلى 101 مليار درهم، ولتغطية هذا الفرق الشاسع بين نفقات التسيير والاستثمار عمد وزير المالية إلى إقحام مشاريع وبرامج الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، التي تسير برامج الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، التي تسير بطريقة مستقلة كذلك نفقات المؤسسات العمومية والصناديق كصندوق الحسن الثاني للتنمية ضمن الاستثمارات العمومية ليتوفر له رقم 86.853 مليون درهم كاستثمارات عمومية، لذا فإننا نعتبر هذا الإقحام تزوير محاسباتي بامتياز، حيث أن هذه الطريقة أثبتت فشلها لانعدام التشابه بين أهداف المشاريع المبرمجة بين ما هو في الميزانية العامة، وما هو مدرج في الصناديق الخصوصية والمؤسسات العمومية، نستفسر عن موعد تنفيذ الحكومة لوعدها بتطبيق قانون الميثاق الوطني للاستثمار القاضي بخفض الضريبة العامة على الدخل كما جاء في التصريح الحكومي وتأجل بعدها إلى أجل غير مسمى؟

إن الحكومة معنية بتنفيذ وعودها ومعنية كذلك بتنفيذ القوانين التي تمت المصادقة عليها لكي تمنحها المصداقية، فبدل الخطب السياسية الرنانة التي تسبق كل مشروع قانون تأتي به الحكومة قبل المصادقة عليه ليدفن بعد ذلك في دواليب الإدارة بعد المصادقة عليه، لدا على الحكومة أن تنفذ مضامينه، فما جدوى إيجاد ترسانة قانونية دون دراسة وقعها الاقتصادي والمالي ودون إمكانية تفعيلها بما يواكب تأطير الإصلاحات المرغوب فيها.

السيد الرئيس

إننا في الفريق الديمقراطي نطالب الحكومة بضرورة المراهنة على المقاولات الصغرى والمتوسطة لإنعاش دواليب الاقتصاد الوطني من أجل امتصاص البطالة، ويؤسفنا كثيرا أن تصل هذه المقاولات إلى الباب المسدود، وتعجز عن أداء ديونها لتصل في نهاية المطاف إلى مرحلة الإفلاس وتعريض أصحابها للإكراه البدني، فبالنظر إلى الميزانية المرصودة لتأهيل المقاولة نجدها تتمسك بالضعف مقارنة مع ضخامة المهمة الموكولة إليها في إيجاد المناصب للمعطلين، وهو ما يفرض علينا مراجعة جذرية لبرنامج التأهيل خصوصا وأننا أصبحنا في مواجهة مباشرة مع شراسة المنافسة الخارجية الأمر الذي يضيع على بلدنا الفرصة على تطوير قطاع التصدير وولوج أسواق جديدة، وهو مظهر من مظاهر الإنتظارية والتوكل الذي طبع الأداء الحكومي في هذا الباب، كما أن ضعف المقاولة سيقف حجر عثرة أمام تطبيق التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية لمبادرة التشغيل التي منظمتها الحكومة في شهر شتنبر الماضي بالصخيرات.

السيد الرئيس

إن البطالة تؤرق المجتمع والحكومة تفتقر بشكل واضح إلى أساليب واضحة في مواجهة ملف المعطلين، فأساليب التشغيل الذاتي تفتقر إلى دعم القطاع الخاص وتصطدم بضعف أداء المقاولة المغربية، وهنا لابد من الابتعاد عن المركزية وإنعاش الشغل إذ لا يمكن أن ننعش التشغيل دون الإقرار بجهوية هاته الآليات، وهنا لا بد أن نؤكد بأن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل قد فشلت فشلا ذريعا في مهامها، ويبقى التوسع الاقتصادي الوطني ونموه بشكل مضطرد يستطيع امتصاص طلبات التشغيل، وأمام عجز الدولة عن امتصاص هذا الحجم الهائل من المعطلين، وفي غياب سياسة اقتصادية ومالية ناجعة لتنمية وتطوير القطاعات الواعدة في مجالات التشغيل كالفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة والصيد البحري، فإن أي حديث عن التشغيل لا يعدو أن يكون مجرد خطاب سياسي يقفز عن الواقع المزري في هذا الباب.

السيد الرئيس

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن المغادرة الطوعية التي اعتبرتموها السيد وزير المالية المحترم ابتكار مغربي غير مملى من أية مؤسسة دولية والذي كلف ميزانية الدولة نفقات إضافية تناهز 8.4 ملاير درهم أي ما يعادل 5.3٪ من النفقات العمومية وللأسف الشديد لم يكن له أي تأثير إيجابي على التقليص من كتلة الأجور ضمن الناتج الداخلي الخام، إذ لم يتعد 1٪بمغادرة ما يناهز 40ألف موظف بمختلف القطاعات كانت أغلبها القطاعات ذات البعد الإجتماعي والإنتاجي، الشيء الذي خلف خصاصا مهولا في الكفاءات والأطر العليا لقطاعات التعليم العالي والصحة والتربية الوطنية والفلاحة...هذه الأطر المغادرة التي استفادت من تعويضات مهمة فضلت الخروج على البقاء في الإدارة لأسباب مختلفة، فخيرة الأطر السيد الوزير هي التي غادرت والتي كانت تشتغل في صمت وبتضحيات جسام، واكتوت بنار الإقصاء والتهميش والزبونية والمحسوبية والحزبية الضيقة في الولوج للمناصب الإدارية العليا، وبالتالي كان على الحكومة قبل أن تقدم على هذه المبادرة أن تطرح شروط للاستفادة من هذه المغادرة بالنسبة للأشخاص الذين أصبحوا غير قادرين على العطاء، وهذا التقييم من الصعب إنجازه في سنة واحدة بل يتطلب سنوات.

لذا نقول السيد وزير المالية بأن هذا الابتكار المغربي هو ابتكار فاشل للحكومة، ترك فراغا قاتلا في الإدارة وأصبحت العديد من الإدارات تعاني منه ولن تستطيع إيجاد البديل لذا فعلى الحكومة أن تعمد في أسرع وقت ممكن لإعادة هيكلة الإدارة المغربية وبالسرعة الفائقة لتدارك النتائج السلبية التي خلفتها الرجة الكبرى للمغادرة الطوعية في الإدارة المغربية، مؤكدين بأن التخفيف من كتلة الأجور يبدأ أولا بالتقليص من الأجور العليا وتدبير التعويضات الخيالية المرصودة للمهام والتدبير الأمثل والجيد، في إطار الحكامة الجيدة التي بقيت مجرد خطاب سياسي لا تضبط فيه الحكومة الأولويات.

وفي الأخير لا يسعنا السيد الوزير المالية المحترم إلا أن نلتمس منكم الإسراع بقوانين التصفية والعمل على تزويد البرلمان بغرفتيه بنسب إنجاز مشاريع القانون المالي قبل التحضير له، حتى يتمكن السادة البرلمانيون من معرفة ما تحقق من منجزات وما لم يتحقق، بعيدا عن التسويفات حيث يبدو السيد رئيس السادة الوزراء، أننا نشتغل في ضبابية مطلقة.

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

إخواني المستشارين المحترمين

لهذه الأسباب فإننا في الفريق الديمقراطي نؤكد أن هذه الميزانية لا تستجيب لمتطلبات الشعب المغربي بل هي ميزانية عادية جدا، تكرس الفوارق الطبقية وتضرب القدرة الشرائية للمواطن البسيط في العمق، لذا فإننا سنصوت ضدها. وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، المتدخل الموالي

السيد رحو الهيلع عن فريق التحالف الاشتراكي.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

يسعدني أن أتدخل في إطار المناقشة العامة لقانون المالية لسنة 2006باسم فريق التحالف الاشتراكي لعرض رأي وموقف فريقنا من هذا المشروع.

وقبل الدخول في صلب الموضوع اسمحوا لي أن أوضح منطلقاتنا الأساسية في هذه المناقشة.

فنحن ننطلق أولا من كوننا جزء من الأغلبية المساندة للحكومة، ومن ثمة، فنحن ملزمون سياسيا وأخلاقيا بدعم المشروع الذي جاءت به الحكومة والتصويت لصالحه، لكن هذا المنطلق بالعام لا يمنع من محاورة الحكومة وتقديم ملاحظاتنا، ونقدنا البناء، سواء لأداء الحكومة بوجه عام، ومضامين المشروع بوجه خاص.

وننطلق ثانيا من كوننا نمثل حساسية سياسية تقدمية، لها تصورات فكرية، ورأي سياسي، وبرنامج اقتصادي واجتماعي، حساسية ارتبط وجودها في الساحة الوطنية بالنضال المستمر، لإقرار العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروات الوطنية، لتستفيد منها كل الفئات الشعبية، والطبقات الكادحة بشكل خاص، ومن هذا المنطلق يأتي إلحاحنا المستمر على المضمون الاجتماعي للبرامج الحكومية، ولقانون المالية المجسد لهذه البرامج.

وننطلق ثالثا من كوننا ممثلي الأمة، نعبر عن طموحات مواطنينا، ومطالب ناخبينا، التزام بالدفاع عن الشعب، التزام بالدفاع عما نراه أصلح لوطننا وأمتنا.

إن هذا الالتزام، السيد الرئيس، أسبق زمنيا بالتزامنا مع الحكومة، ومن هنا، فدفاعنا عن قضايا وهموم ناخبينا وشعبنا، أسبق من دفاعنا عن الحكومة وبرامجها...

هذه إكراهاتنا

فإن كانت لكم السيد، وزير المالية، إكراهات في بناء وصياغة مشروع القانون المالية، فنحن أيضا لنا إكراهاتنا عند مناقشتنا للمشروع.

نود أولا أن نسجل وننوه بدورنا، أهمية الجهد المبذول من طرف وزارة المالية، لتزويدنا بوثائق مختلفة، ساعدتنا على فهم أفضل للسياسة الاقتصادية والمالية للحكومة، ونتمنى أن تنهج باقي الوزارات نفس الطريقة عند إحالتها لمشاريع قوانين على البرلمان، وسبق أن عبر فريقنا رسميا عن هذا المطلب، دون أن تستجيب الحكومة لحد الآن، رغم

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الأهمية التي تكتسيها الوثائق المصاحبة، لأجل فهم أفضل وبالتالي لدراسة أعمق لمشاريع القوانين.

ونستغل هذه المناسبة لتجديد هذا الطلب، خاصة وأن إمكانياتنا داخل البرلمان جد محدودة، سواء على مستوى الفرق أو على مستوى اللجان.

السيد الرئيس

أيها السيدات والسادة،

نحن أمام مشروع يحمل مضمونين، مضمون النوايا الحسنة، ومضمون الإجراءات الفعلية..

واسمحوا لنا السيد الوزير، أن نحاوركم بكل صراحة ووضوح، ونعبر لكم عن قراءتنا التي تمليها " الإكراهات" إكراهاتنا وإكراهاتكم.

إننا نجد أنفسنا بالكمال في هذا المشروع على مستوى الخطاب، وعلى مستوى الشعارات الكبرى، فقد تحدثم في خطاب التقديم عن دعم التوجهات الإصلاحية وألححتم على الوعي بالنهج الإصلاحي المتجدد، وضرورة إصلاح قطاع التربية الوطنية، وإصلاح قطاع العدل، والإصلاح الإداري، والمالي، والجبائي، بل تحدثم حتى عن ضرورة تحقيق العدالة الجبائية.

نحن معكم، على طول الخط، في كل هذه النوايا الحسنة.

تحدثم كذلك عن ضرورة بلورة إستراتيجية صناعية جدية، وعن ضرورة سياسة فلاحية جديدة...ولا يمكن أن نجادلكم في هذه الطموحات، بل نجدكم تلخصون ما عبرنا عنه وطالبنا به مرارا داخل هذه القبة.

نحن معكم ونساندكم في هذه التوجهات الكبرى، لكن ولا بد من لكن هذه مع الأسف، هل تعبر المضامين الإجرائية لهذا المشروع، فعلا، عن هذه النوايا وعن هذه الطموحات؟

حقا إن الحكومة تواصل أوراش الإصلاحات الكبرى، ونحن منخرطون بالكامل، في هذا المجهود، وكان بودنا أن تنعكس هذه الإصلاحات على الحياة اليومية للمواطن بشكل ملموس، وشكل واضح ومقنع.

فبحكم مهامنا النيابية، نعايش قضايا الناس بشكل يومي، نواجه أسئلة المواطن ونواجه مطالبه ومعاناته، باختصار نواجه الواقع الحقيقي وليس الأرقام، والمعادلات والخطابات.

قد نقتنع نظريا بوجود إصلاح إداري، فهل يقتنع المواطن وهو يواجه الإدارة، يواجه البيروقراطية،يواجه التسويف، ويواجه الرشوة؟

تحدثت الحكومة في السنة الماضية، وفي هذه السنة أيضا عن سياسة فلاحية جديدة،عظيم

أين تتجلى بالملموس هذه السياسة؟ في هذا المشروع أو في غيره؟ هل يلمس الفلاح سياسة جديدة وهو يواجه الجفاف، يواجه القرض الفلاحي، يواجه مشاكل التسويق، يواجه مشاكل التمويل، والتامين الفلاحي، يواجه مخلفات الجفاف، واللائحة طويلة.

هل يمكننا إقناع هذا الفلاح الذي نمثله بوجود وضع جديد فعلا لأننا قرأناه في الأوراق، أو سمعناه في خطاب الحكومة؟

تلكم أمثلة وغيرها كثير

إن المسافة بين الخطب والواقع، هذه المسافة التي نريد أن تقصر، ولأجل ذلك نحن هنا، ولأجل ذلك ندعمكم، لأنكم على الأقل تتحدثون عن ضرورة الإصلاح، وتعملون على ما تيسيرمنه، وذلك أضعف الإيمان.

السيد الرئيس

ينبني مشروع قانون المالية لسنة 2006على مجموعة من الفرضيات، ويحدد مجموعة من الأهداف العامة، ومن فرضياته الأساسية:

معدل النمو ٪5.4

نسبة التضخم ٪2

نسبة العجز ٪3.2

ثمن برميل النفط 60 دولار

كما يهدف إلى نمو الاستثمار بزيادة ٪11

نحن نأمل أن تتحقق هذه الفرضيات، لكن لسنا ندري كيف سينتقل معدل النمو من ٪1.8 هذه السنة إلى ٪5.4 في السنة المقبلة، وإن كانت هذه النسبة نفسها عاجزة عن تلبية حاجيات البلاد، وخاصة في مجال التشغيل الذي لن يتحسن وضعه سوى بأزيد من ٪6 على الأقل، كنسبة نمو.

ونسبة النمو التي يحددها المشروع مرتبطة بمدى تحقق الفرضيات الأخرى، وبشكل خاص مستوى التساقطات المطرية، وحجم المنتوج الفلاحي.

لاحظوا إذن، مدى ثقل العامل الفلاحي في نمو البلاد، وتطور الاقتصاد الوطني، وقارنوا بين هذا الحجم، وحجم اهتمام المشروع بقطاع الفلاحة، وما الذي يرصده لها من إمكانيات مالية للاستقلال ولو جزئيا عن التقلبات المناخية.

قارنوا بين ما رصد من اعتمادات تقدر بالملايير لدعم صناديق التقاعد، للمكتب الشريف للفوسفاط، والمكتب الوطني للكهرباء، وما رصد لدعم الفلاحة الوطنية، الفلاحة التي هي أساس الحياة في العالم القروي الذي يعيش أهله في بؤس وفي فقر، وفي تهميش وعزلة.

في وقت يتقاضى في بعض متقاعدي المؤسسات العمومية الملايين، لا يجد الفلاحون الفقراء والعمال الزراعيون، وسكان العالم القروي الكادحون المنتجون للخيرات ما يسدون به رمق العيش.

نحن مع تصحيح وضعية صناديق التقاعد.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

نحن نطالب أيضا بالعدالة في توزيع اعتمادات الخزينة.

لقد سجلنا أهمية ارتفاع ميزانية الاستثمار ب 11٪، لكننا نجد أنفسنا مضطرين إلى أثارة مشكل نسبة الإنجاز، التي لا تتجاوز في أحسن الحالات 70٪ أحيانا لسوء التدبير أو لعوائق إدارية.

ونود بهذه المناسبة، أن نثير موضوع متابعة البرلمان لتنفيذ قانون المالي، فنحن لا نتوفر على آليات مؤسساتية لهذه المتابعة، كما هو موجود في العديد من البرلمانات في الدول الديمقراطية، فلا القانون التنظيمي للمالية، ولا آليات العمل البرلماني الحالية، تسمح بمتابعة دقيقة لتنفيذ القانون التنظيمي للمالية، ماعدا الأسئلة الشفوية والكتابية، وهي الآلية التي تسمح بمتابعة جزئية، بدون وثائق ولا تدقيق، هذا عندما يتفضل السادة الوزراء بتلبية دعوة اللجان المعنية.

ونغتنم هذه المناسبة، للدعوة إلى التفكير في أيجاد صيغ، وآليات جديدة للبرلمان، تمكنه من متابعة تنفيذ الميزانية، والوقوف على نسبة الإنجاز، ومعرفة العوائق والإكراهات، للتفكير جماعيا، حكومة وبرلمان، في الحلول المناسبة ليكون الحوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حوارا فعليا، وجديا، ومؤثرا على تدبير وتسيير الشأن الوطني.

السيد الوزير،

كان بودنا أن يكون مشروع قانون المالية لسنة 2006، مندرجا ضمن مخطط شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد عبرنا في السنة الفارطة خلال مناقشة مشروع قانون المالية، عن تفهمنا لغياب المخطط رغما عن دستو الملكة، لأن المبرر كان قويا، وهو انتظار الإحصاء العام للسكان والسكنى، وقدمتم لنا هذه السنة نفس المبرر، لكن بقوة إقناع أقل، لأن أهم نتائج الإحصاء كانت معروفة، أو كان بالإمكان أن تعرف منذ شهور، ونجدد لكم نفس طلبنا السنة الماضية، والمتعلق بالتشاور المسبق مع البرلمان، لإنجاز مخطط متوسط الأمد، وذلك بإطلاعنا على مشروع أولي ستغنيه المناقشة والحوار بالتأكيد.

ونحن لا نلح على ضرورة مخطط وطني فقط، بل ندعو كذلك، إلى بلورة مخططات جهوية، لإبراز الحاجيات الملحة لكل جهة، وصياغة مشاريع تنموية واضحة، وتعبئة كل الإمكانيات وكل القوى والطاقات لإنجازها.

أيضا السادة والسيدات،

إن ملاحظاتنا وحتى تحفظاتنا بخصوص المشروع الذي نحن بصدد مناقشته، لا يقلل من أهمية جوانبه الايجابية.

فنحن نعتبر أن الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى، ورغم الصعوبات التي واجهتها الحكومة، هو مكسب لا يستهان به.

فانخفاض الإنتاج الفلاحي بحوالي 50٪، ومضاعفة أسعار النفط، ومواجهة صعوبات تسويف منتوجاتنا في الخارج، كل ذلك جعل ماليتنا العمومية تواجه صعوبات حقيقية، وأوضاعا لم تكن متوقعة، عند صياغة مشروع القانون المالي للسنة الجارية.

وقد تمكنتم السيد الوزير، من تدبير هذه الوضعية والخروج منها بأقل الخسائر، فرغم كل شيء، تمكنتم من الوفاء بالتزاماتكم في مجال الحوار الاجتماعي، وتمكنتم من تصحيح وضعية صناديق التقاعد، وهو مجهود متواصل خلال السنة المقبلة.

كما استطعتم مواكبة مبادرة جلالة الملك للتنمية البشرية.

كما أننا نسجل توفقكم في صياغة مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، باستقلال نسبي عن المداخيل الاستثنائية، وبالأخص مداخيل الخوصصة، التي سوف لن تشكل سوى أقل من 5 ملايير درهم عوض 2 مليار في السنوات الماضية، ورغم هذا الانخفاض فإن الموارد ستزداد ب7 ملايير درهم بنسبة 4.4٪وانخفاض تكاليف التسيير مقابل الزيادة في حجم الاستثمار بنسبة 11٪.

غير أن إشكالية الموارد المالية تبقى مطروحة بإلحاح.

فأمام الانخفاض المستمر لموارد الخوصصة، وتناقص موارد الرسوم الجمركية، والذي سوف يتواصل في المستقبل بشكل أكثر حدة، لا يبقى سوى المداخيل الضريبية، كمورد أساسي للخزينة.

وبهذا الخصوص، اسمحوا لنا السيد الوزير، أن نعبر لكم عن تحفظاتنا على لجوئكم إلى الحلول السهلة، وهي الرفع من الضريبة على القيمة المضافة على مواد واسعة الاستهلاك، ونحن مضطرون أن نقول لكم "لا تقس القدرة الشرائية لشعبي" يكفي ما يعانيه أغلبيته من فقر، ومعاناة، ومن عجز عن توفير لقمة العيش، وأدنى شروط الحياة.

إشكالية الموارد المالية لن تحل فعلا سوى بالضرائب، فلن تأتي الأموال من السماء، وهذا يتطلب إصلاح جبائي حقيقي، يجعل كل مواطن يساهم في المجهود الوطني، كل حسب إمكانياته، فلا مواطنة حقيقية بدون أداء الضريبة، نحن مقتنعون بهذا المبدأ، لكنه مقرون بمبدأ آخر وهو العدالة الجبائية.

اذهبوا حيث توجد الأموال، وهي موجودة بوفرة ولله الحمد.

قوموا بجهد أكبر لتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل الجميع، فما زال من يربح أكثر يؤدي أقل أو يتملص من الأداء.

ومازال المأجورون من موظفين، وعمال وحتى المتقاعدين، في طليعة الملزمين بالأداء بالضرورة، ومازالت أنشطة مدرة لدخول محترمة خارج التغطية الجبائية.

هذه ليست عدالة جبائية، وليست عدالة بأي معنى كان.

والموارد تضيع في جزء منها في التبذير، وفي الصفقات المشبوهة، وفي سوء التدبير، والموارد تضيع، في هدر المال العام، وحتى في اختلاسه أمام استمرار نهج "اللاعقاب"، ويعرف الجميع أن أموالا طائلة ضاعت من خزينة الدولة، جراء النمط الذي ساد تدبير المؤسسات العمومية في الماضي، فهل تم استرجاع شيء منها؟ الملفات الكبرى لازالت تراوح مكانها، والملفات الصغرى لا نعرف عنها شيئا، ومازال

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أصحاب الامتيازات يتمتعون، بغير حق، بثروات الوطن، إنها بالفعل تركة الماضي، لكن لابد من جرأة وإرادة سياسية لمواجهة هذه التركة وتقويم اعوجاجات الماضي.

ألسنا في عهد جديد؟

ألا تثار ملفات سياسية جد حساسة، من قبيل طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟ فمتى تطوى صفحة الانتهاكات الجسيمة للمال العام؟

السيد الرئيس

من منطلق الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن نثير إشكالية صندوق المقاصة.

لقد أصبحنا نتلقى إشارات التراجع عن دور هذه الآلية، التي تساهم في حماية القدرة الشرائية للمواطن، وبدأنا نسمع عن إمكانية تطبيق نظام المقايسة على أسعار المحروقات.

حقا لا يتضمن مشروع القانون المالية إجراءات في هذا الاتجاه، لكن لابد أن نعبر عن تخوفاتنا بهذا الخصوص.

نحن بلد نامي، بلد يعيش فيه عدد كبير من الفقراء، بلد محتاج لسياسة تضامنية للحفاظ على الاستقرار، والتماسك الاجتماعي، لذلك فإلغاء دعم بعض المواد الاستهلاكية سيزيد من توسيع دائرة الفقر، في وقت نتحدث فيه جميعا عن محاربته.

ورغم أن الدعم تستفيد منه فئات ليست بحاجة إليه، فإن الحل ليس في الإلغاء، بل في مراجعة نظام الدعم، بأسلوب الاسترجاع الذي عمل به في ميدان السكر الصناعي.

وتطبيق نظام المقايسة، أي إخضاع أسعار المحروقات للسوق الدولية، قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار كل المواد والخدمات، المرتبطة باستعمال المحروقات، وليست هناك مؤشرات على انخفاض أسعار النفط في المدة القريب وحتى المتوسط، فعلى الحكومة إذن أن تغير وجهة تفكيرها، لتنصب على حلول أخرى، بتركيزها على تنويع مصادر الطاقة، واستعمال الإمكانيات الطبيعية لبلادنا لإنتاج الطاقة المتجددة، وإحياء مشروع استغلال الصخور النفطية، وترشيد استعمال الطاقة، وغيرها من التدابير التي يمكن أن تخفف من ضغط الفاتورة النفطية وضغط ارتفاع الأسعار في السوق الدولية.

أيها السادة والسيدات،

نتحدث منذ سنوات عن الإصلاح الإداري، ونحن نلح على هذا الموضوع نظرا لارتباط الإدارة بالحياة والمصالح اليومية للمواطن.

وقد قامت الحكومة خلال السنة الجارية بإجرائين هامين، يعتبران من صميم الإصلاح، وهم المغادرة الطوعية والتوقيت المستمر، وليس لدينا أي اعتراض مبدئي عليهما، اعتبارا لفوائدهما الأكيدة على الحياة الإدارية من جهة، وعلى الخزينة والاقتصاد الوطني بوجه عام.

لقد مكنت المغادرة الطوعية من تخفيض كتلة الأجور من 13٪ إلى 12٪، كما مكنت من خلق مناصب مالية إضافية (ما مجموعه 12000 منصب مالي)، كما ستمكن الإدارة من ضبط حاجياتها الفعلية، هذا هو الوجه الإيجابي لعملية المغادرة الطوعية، لكن للأسف هناك وجه سلبي لابد من الإشارة إليه وهو باختصار، ويتعلق الأمر بطريقة تدبير هذه العملية، حيث لم تتم مراعاة مصلحة الإدارة ومصلحة المواطن، وترتب عن ذلك مغادرة أطر مازالت مصالح الدولة بحاجة إليها، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وأصبحنا أمام مستشفيات بدون أطباء، ومستوصفات تسير بالحد الأدنى، ومؤسسات تعليمية بدون مدرسين، وإدارات بدون مسيرين.

كان ينبغي السماح بالمغادرة لموظفين فائضين، ولم تعد الدولة بحاجة إليهم فعلا، أو التعويض الفوري للوظائف الحساسة، المرتبطة بالسير العادي لمؤسسات الدولة والحياة اليومية لمواطنين.

لقد حدث ما حدث، ولا يمكن الرجوع إلى الوراء، ولكن ننبه إلى هذا الخصاص ليتم تداركه من جهة، والعمل بمنهجية أخرى، إذا ما فكرت الحكومة في إتمام العملية كما يشاع، وتطبيق هذه المنهجية الأخرى، في عملية المغادرة الطوعية في الجماعات المحلية.

وبخصوص التوقيت المستمر، الذي كان مطلبا لأطراف عديدة، والذي كان للحكومة الحالية جرأة بإقراره، فإننا نساند هذا الاختيار، لما له من فوائد أكيدة، لسنا بحاجة لتعدادها، لكننا في نفس الوقت، نطالب بتوفير كل الشروط، وأهمها تجهيز الإدارات بفضاءات للتطعيم، ودعم الوجبات الغذائية، أو إضافة منحة خاصة بالغذاء، في مكونات رواتب الموظفين.

السيد الرئيس

اعتبارا لطبيعة تمثيليتنا داخل هذا المجلس، فمن الطبيعي أن ننشغل بوضعية الجماعات المحلية ومسألة الجهوية، خاصة وأن هذا الموضوع أصبح موضوع الساعة، ليس فقد اعتبارا لآفاق الحل النهائي لقضيتنا الوطنية، بل أيضا لأن تطوير نظام الجهة، هو مرحلة في تدعيم أسس الديمقراطية والحكامة الجيدة، وأن هذا الدعم هو التجسيد العملي لسياسة القرب، والديمقراطية التشاركية التي ندعو إليها ونعمل من أجلها.

وينبغي الاعتراف أن نظام الجهوية لم يعرف سوى تطورا بطيئا منذ 1997 رغم تعزيزيه بميثاق جديد لم يعرف بعد تطبيق كل بنوده، وبشكل خاص تنفيذ ما سماه الميثاق ب "الصلاحيات القابلة للتفويت" حيث بقي عمل الجماعات المحلية عملا بالصلاحيات الذاتية وهي صلاحيات محدودة، لا تستجيب لمفهوم سياسة القرب ولطموحات السكان وممثليهم.

حقا لقد لمسنا في مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته، شيئا من البعد الجهوي للميزانية، وينبغي مواصلة هذا الاتجاه، بإنجاز ميزانيات جهوية حقيقية، وتجاوز الفوارق الجهوية والمجالية.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن الكثير من الجهات تعرف خصاصا في مختلف المجالات، رغم ما بذل من جهود في السنوات الأخيرة، توفير مؤسسات صحية وجامعية في بعض الجهات، لكن يبقى تمركز الأطر الطبية والجامعية بالخصوص في محور الدار البيضاء ؟ القنيطرة، ولتجاوز هذه الإشكالية ندعوكم إلى التفكير في توزيع المناصب المالية في الوظيفة العمومية على الجهات، حسب الحاجيات، وجعل الموظف تابعا للجهة التي يعمل بها إداريا وماليا.

السيد الوزير،

إننا نعاني من صعوبات حقيقية في تدبير الشأن الجماعي نظرا لضعف موارد أغلب الجماعات، خاصة القروية، فنحن مطالبون بالمشاركة في كل البرامج الوطنية، بدءا من التجهيزات إلى دعم الفرق المسرحية، حقا إننا نطالب بهذه المشاركة ونحبذها، لكن مع تخويل اعتمادات مالية، تمكننا من ذلك، حتى لا تتوقف برامج هامة، بسبب ضعف الموارد.

وكمثال على ذلك، البرنامج الوطني لكهربة القروية، حيث توقفت العديد من الأوراش بسبب عجز الجماعات المعنية بأداء قطها في تمويل البرنامج.

نحن نواجه يوميا مطالب المواطنين المتعددة، ومن المفروض علينا أن نستجيب لها، لأننا انتخبنا من أجل ذلك، وإلا فلن يبقى من معنى للانتخابات وللعمل السياسي، في وقت نردد فيه شعارات كبرى مثل سياسة القرب، والتنمية المحلية، والمشاركة ورد الاعتبار للعمل السياسي.

المفروض، إذن، مراجعة قانون 1997 المتعلق بالجهة، وتقطيع جهوي جديد يراعي الاعتبارات التاريخية والانسجام الاجتماعي، إضافة إلى التكامل الاقتصادي، وكذلك الشأن بالنسبة للميثاق الجماعي بمراجعته ومراجعة التقسيم الإداري والجماعي، لمواكبة متطلبات المرحلة من نظام جهوي حقيقي، وجماعات محلية مجدية، وقادرة ماليا وبشريا، على تدبير الشأن المحلي والوفاء بالتزاماتها اتجاه السكان.

السيد الرئيس

لا نقصد من وراء ملاحظاتنا وانتقاداتنا واقتراحاتنا التنقيص من الجهود التي تقوم بها الحكومة في مختلف المجالات، كما لا ننتقص من كفاءاتها وروحها الوطنية، هي تواصل الإصلاحات الكبرى في انسجام كامل، مع التوجهات الملكية، وتمكنت هذه السنة من تهيئ أحد المشاريع الإصلاحية الهامة في المجال السياسي وهو مشروع قانون الأحزاب السياسية، كما استكملت سلسلة قوانين إصلاح القطاع السمعي البصري، والتي ستجعل هذا القطاع من منظورنا، قاطرة جديدة وعصرية للتنمية، نظرا لما يتيحه تحرر القطاع من آفاق سواء من حيث خلق مهن مرتبطة به، أو تطوير الإنتاج الفني بمختلف أشكاله، وإنعاش قطاع الإشهار، إضافة إلى تلبية حاجيات المواطن المغربي في إعلام سمعي بصري، مرتبط بواقعه، وهويته الوطنية، هذه القاطرة الجديدة للتنمية تنضاف لقطارات أخرى نجحت الحكومة في وضعها على السكة ومنها قطاع الاتصالات وقطاع السياحة، إضافة إلى الجهد الكبير الذي بذل في مجال السكن الاجتماعي وما خلقه من دينامية وانتعاش في عدة قطاعات مرتبطة به.

وبهذا الخصوص نلح على ضرورة برنامج وطني خاص بالقضاء على أحياء الصفيح في العالم القروي، التي بدأت في التكاثر في السنوات الأخيرة، حيث يعيش المواطنون في بؤس ينضاف إلى قلة الشغل والأمية والمرض والتهميش.

إننا ندجوكم السيد الوزير، إلى التفكير في وضعية هؤلاء البؤساء، ساكني أحياء الصفيح، الذين لا دخل لكم ولا عمل قار، ومن واجب الدولة والمجتمع التضامن معهم ومساعدتهم على امتلاك سكن يليق بالإنسان.

سياسة الحكومة لم تنجح، مع الأسف، في التخفيف من حدة البطالة، التي أصبحت معضلة حقيقية تعاني منها كل الأسر المغربية، وبهذا الخصوص فإننا ندعو مرة أخرى، إلى إنجاز أشغال كبرى تخص التجهيزات الأساسية، وشق الطرق القروية والتشجير، واستصلاح الأراضي، وغيرها من المشاريع التي تلبي حاجيات المواطنين من جهة، وتمتص جزء من العاطلين من جهة أخرى.

كما ندعو إلى تشكيل "جيش المعرفة" في إطار برنامج حكومي كبير لمحو الأمية، إذ لا يعقل أن يظل 40٪ من المغاربة أميين ونحن في القرن 21 هذا البرنامج سيمكن، في منظورنا من محو الأمية خلال سنوات معدودة من جهة، ومن تشغيل آلاف الشباب المتعلم من جهة أخرى، ولذلك فوائد أكيدة على الاقتصاد الوطني والمجتمع وعلى التنمية البشرية.

السيد الرئيس،

لقد فتحت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أقرها جلالة الملك، آفاقا جديدة للتخفيف من حدة الفقر، ومحاربة التهميش والإقصاء، وهي مبادرة تمكنت الحكومة من مواكبتها من خلال المساهمة المالية للخزينة، وكان بودنا السيد الوزير، أن تأتي الحكومة ببرنامجها بهذا الخصوص إلى مجلسنا لمناقشته والتحاور بشأنه، نظرا لارتباطه المباشر بطبيعة تمثيليتنا البرلمانية ولكونه يشمل عددا هاما من الجماعات المحلية، وقد عبرنا علانية عن هذه الرغبة دون أن تستجيب لها الحكومة مع الأسف.

ألسنا مستشاري الأمة، السيد الوزير؟

فكان من المستحب أخذ رأينا، وكانت مناقشتنا ومقترحاتنا ستغني المشروع الحكومي بالتأكيد، لأن إنجاح هذا البرنامج الوطني الهام، يتطلب إشراك كل الطاقات، كل فعاليات الأمة، كما عبر عن ذلك جلالة الملك، عند إعلانه لهذه المبادرة الوطنية.

إننا نتخوف السيد الوزير، من أن يحدث لهذا البرنامج ما حدث

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

للبرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف، من تشتت الجهود، ومن صرف للاعتمادات في غير ما رصدت لأجله، مما جع النتائج تبدو هزيلة، مقارنة مع الجهد المالي الذي بذلته الدولة، وبودنا أن نعبر لكم، السيد الوزير، عن رغبتنا في متابة إنجاز هذا البرنامج الوطني، في إطار عملنا الرقابي على عمل الحكومة، وفي إطار التشاور، الذي ينبغي أن يكون مستمرا، وحقيقيا بين البرلمان والحكومة، لتوفير الضمانات الضرورية لنجاح برنامج وطني طموح أراده جلالة الملك تعبيرا ميدانيا وملموسا عن انشغاله بالمسألة الاجتماعية، وطموحه، الذي يجسد طموح الأمة، في بلد متقدم، مزدهر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

بلد ينتفي فيه الفقر الفظيع.

بلد يجد فيه الإنسان كرامته، وإنسانيته، حقه في الحياة، حقه في التعلم، وحقه في العلاج، وحقه في الشغل، وينال حصته من الثروات الوطنية.

بلد يغني شبابه عن ركوب قوارب الموت، لبحث عن شروط الحد الأدنى للحياة في الضفة الأخرى، رغم المخاطرة ورغم المهانة ورغم سواد الأفق.

بلد تسترجع فيه مفاهيم الوطنية والمواطنة، والتضامن، والتمسك الاجتماعي، معانيها الحقيقية.

بلد الديمقراطية السياسية، لكن أيضا الديمقراطية الاجتماعية والثقافية.

هكذا نفهم معنى مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي، وعلينا جميعا حكومة وبرلمان، أحزاب ومجتمع، أن نعمل بجد ، بروح وطنية بمسؤولية، لتحقيق هذا المشروع، كما يريده جلالة الملك ويريده الشعب وقواه الحية والفاعلة.

والسلام عليكم، وشكرا لانتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد إدريس الراضي عن فريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس

السيد الوزير

الزميلات والزملاء المستشارين

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة المالية 2006، وقد جرت العادة أن تشكل مناقشة هذا القانون بالبرلمان، فرصة سانحة لممثلي الأمة للحوار والنقاش مع الحكومة حول جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وبناء على هذا التقليد الذي أسهم أسلافنا تحت هذه القبة، ولعلكم السيد الوزير المحترم قد كنتم من الآباء المؤسسين لهذا التقليد، فإننا نفتتح مناقشة هذا المشروع بالمقدمة التالية :

يعتبر هذا المشروع تاسع قانون مالي تتقدمون به السيد الوزير إلى البرلمان، ولا زلنا نتذكر حماستكم عند مناقشة أول قانون مالية تقدمتم به بعد تشكيل حكومة التناوب، بحيث أطلقتم العنان إلى سيل الوعود بتخفيف ثقل المديونية والحد من تضخم ميزانية التسيير وتحرير الميزانية العامة من الإكراهات الماكرو اقتصادية، وقد اعتبرت هذه الوعود في حينها آفاقا لعملكم داخل الحكومة من أجل تجاوز تركة الماضي وإنقاذ المغرب من السكتة القلبية، والآن وبعد مرور تسع سنوات وهي مدة زمنية ليست بالهينة تشكل ولايتين انتخابيتين، ما الذي حققتموه للميزانية العامة؟ هل تمكنتم بالفعل من تخفيف عبء المديونية، ؟ هل تم تطوير الموارد العمومية للميزانية؟ هل حققنا الترشيد المطلوب في النفقات؟ والسؤال العريض الذي يطرح نفسه ما هي مستجدات هذا المشروع والتي تمنحنا الجدية اللازمة في مناقشته؟ ألا تعتقدون السيد الوزير أن سياستكم المالية خلال التسع سنوات جعلت المغرب مهددا بسكتة دماغية؟

في هذا الإطار لا بد من إعلان الحقيقة أمام الشعب المغربي، البرلمان لا حول له ولا قوة أمام الحكومة، إن الحكومة أقرت ما يناهز 100 مقترح قانون برفوف البرلمان بغرفتيه، الحكومة أشهرت الفصل51 في وجه التعديلات التي تقدم بها البرلمانيون داخل لجنة المالية، ونحمد الله هذه السنة، إذ لم تعد المعارضة وحدها معرضة لهذا السيف البتار، بل لقد أشهرتم السيد الوزير الفصل 51مرات عديدة في وجه أغلبيتكم الحكومية داخل اللجنة.

ملاحظة أخرى تعمق هيمنة الحكومة، بتوسيعها للقاعدة المنصوص عليها في المادة 45من الدستور، وبإتيانها بمجموعة من المراسيم المنصوص عليها في المادة 2من المشروع لأجل المصادقة، دون أن تفصل بين مبدأ الإذن للحكومة بأن تقوم بإصدار مراسيم خلال السنة المالية، عن مبدأ المصادقة على المراسيم متعلقة بالسنة المالية ل2005، وقد كان على الحكومة أن تقد هذه المراسيم بصفة منفردة لأجل المصادقة طبقا لمقتضيات الفصل 37 من القانون التنظيمي للمالية.

ولا حول ولا قوة للبرلمان أمام حكومة تقدمت بمشروع قانون المالية لسنة 2005وصادق عليه البرلمان، وفق فرضيات تم تغييرها خلال السنة تحت إكراهات مختلفة، تفاقم عجز الميزانية، ارتفاع أسعار البترول الخام دوليا، تراجع المداخيل الفلاحية مما كان له أثر واضح على التوازنات الماكرواقتصادية، كل هذه التحولات ولم تلجأ الحكومة إلى تفعيل المادة 2من القانون التنظيمي للمالية وتقديم قانون تعديلي للمالية تراجع فيه الحكومة الفرضيات الخاطئة التي بنت عليها مقتضيات قانون المالية لسنة 2005.

ويجد البرلمان نفسه مقيدا أمام الوضعية المهزوزة لقوانين التصفية، وهو الآلية السياسية التي ستمكن من تعزيز دور مراقبته لطريقة تنفيذ القوانين المالية.

وقد عمقتم السيد الوزير، هذه الهيمنة الحكومية بابتداعكم لبدع لم يسبق لها مثيل :

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

لقد جاء المشروع الحالي محملا بعملية تجميع لكل النصوص الجبائية وسماه مدونة الضرائب، فإن الحكومة وبعيدا عن الروح والأهداف التي شرع من أجلها قانون المالية، أصبحت تستغل فرصة عرض قوانين المالية لتمرير قوانين أو مدونات كاملة تحمل في طياتها إصلاحات كبرى ليس من المعقول مناقشتها خارج الإطار القانوني العادي وخارج ظرفية الاستعجال.

وإن العنوان الكبير الذي يميز الدورة الحالية للبرلمان هو كونها دورة التمرير، قانون المالية وبداخله مدونة كبيرة وعريضة لضرائب، قانون الأحزاب، قانون الملكية الصناعية ، قانون هيئة توظيف الأموال بالمجازفة، وباختصار جملة من القوانين الأساسية والجوهرية تمر في جو من الاستعجال.

والملاحظة الأخيرة في موضوع استخفاف الحكومة بالمؤسسة التشريعية يأتي في المادة 47وبالضبط في الفقرة الأولى والمصاغة بنفس الطريقة العامة التي تمت بها صياغة المادة 65 في القانون المالي لسنة 2005 حيث تنص هذه المادة على ما يلي :

" وفقا لأحكام المادة 18من القانون التنظيمي رقم 7.98 لقانون المالية، يؤذن للحكومة في حالة استعجال وضرورة ملحة، أن تحدث بمراسيم خلال السنة المالية 2005، حسابات خصوصية جديدة للخزينة، ويجب أن تعرض الحسابات الخصوصية الجديدة المشار إليها أعلاه على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية".

وكما تلاحظون السيد الوزر، فإن هذا المشروع يتضمن نفس المادة بنفس المقتضيات والأحكام العامة، ويكفي أن أتلو على سيادتكم مقتطفات من نص القرار رقم 250.98 المؤرخ ب254 أكتوبر 1998 الصاد عن المجلس الدستوري باسم جلالة الملك والذي يقول فيه بخصوص المادة 18 :"حيث إن ما جاء في الشق الثاني من المادة 18 نمن القانون التنظيمي المعروض على نظر المجلس الدستوري، يجب أن يكون مطابقا للدستور، أن يراعي عند إعلال الأحكام الواردة فيه إصدار مرسوم بإحداث حساب خصوصي للخزينة دقيقا، وأن يتضمن تحديد صنف الحساب المطلوب إحداثه وإلا يصاغ بعبارات عامة مجردة تنقل من قانون مالية إلى آخر، إذ أن ذلك سيفضي في نهاية التحليل إلى أن يكتسي الإذن طابع الدوام فيصبح قاعدة عامة ويتحول إلى تفويض من المشرع لجزء من اختصاصاته إلى السلطة التنفيذية".

وها نحن السيد الوزير، نجد أنفسنا أمام تحقيق تخوفات المجلس الدستوري، فالحكومة قد خرقت مقتضيات الدستور، وتطاولت على اختصاصات السلطة التشريعية، فلماذا تحول تجربتنا الديمقراطية إلى سراب؟ ومتى ستلتزم الحكومة بالقواعد الدستورية في تعاملها مع البرلمان؟

السيد الوزير،

هذه الملاحظات التي أبديناها تشكل في الواقع المدخر الطبيعي لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2006، وهو مدخل ضروري لأن الديمقراطية ليست هياكل بقدر ما هي توازن في العلاقات بين السلط والسلطة التنفيذية والبرلمان بالأساس، لأن غياب احترام الدستور والمؤسسة التشريعية سيعمق أزمة الثقة لدى الشعب المغربي بل وسيحول مناقشة قانون المالية إلى عبث، وعلى الرغم من ذلك تسلحنا نحن في فريق الاتحاد الدستوري بالجدية اللازمة لمناقشته ودراسته، لنتوصل إلى الاستنتاجات والتساؤلات التالية :

يمكن إبداء الملاحظات الأساسية التالية بخصوص الأرقام الواردة في هذا المشروع، فالأرقام المتعلقة بالموارد تبقى مجرد توقعات إذ أنها مرتبطة بالتحصيل والاستخلاص، وقد توقعتم من خلال المشروع تطور إجمالي الموارد بنسبة 6٪ تقريبا في حين كنتم قد توقعتم نسبة 10٪ في المشروع السابق، وإذا ما حللنا هذه الأرقام نجد بأن الارتفاع راجع بالأساس إلى تطور موارد الحسابات الخصوصية للخزينة والمرافق المسيرة بصورة مستقلة، في حين انحصرت الموارد في إطار الميزانية العامة في 4.45٪ وهو معدل ضعيف بالمقارنة مع سنة 2005، فكيف تفسرون السيد الوزير هذا التراجع؟ وأنتم تعلمون أن هذا التراجع يفسر عجز الحكومة عن خلق دينامية اقتصادية بخلق موارد هيكيلة تصاعدية، وبالمقابل فإن تراجع نسبة تطور تحملات الميزانية العمومية من 11 ٪ إلى 5.5 ٪، لا يمكن تفسيره بسياسة الترشيد والحكامة بقدر ما هو راجع بالأساس إلى انخفاض التحملات خارج الميزانية العامة وبغض النظر إلى الأرقام فإن التحكم في مستوى التحملات ليس أداة من أدوات فعالية الميزانية العمومية، بل إن الهدف الحقيقي هو التركيز على الرفع من مستوى الموارد بشكل قار وعادل وتصاعدي.

ونقول قارا لأنه ليس مرتبطا بمداخيل استثنائية وطارئة من قبيل الخوصصة والموارد المحصلة، من تفويت أملاك الدولة، فهذه الحكومة قد باعت كل شي واستهلكته بما يمكن وصفه بلغتنا العامية "بيع وكول".

ونقول عادلا لأنه لا يجب أن يكون تطوير موارد الميزانية العامة على حساب القدرة الشرائية للمواطنين ومفقرا للفقير، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة الحالية قد لجأت إلى توسيع الوعاء الضريبي كأداة لخلق موارد هيكلية لميزانية الدولة، وهذا مقبول مبدئيا ونظريا ولكننا نختلف مع الحكومة في المنهجية التي اعتمدتها وفي الاتجاه الذي اتخذه هذا التوسيع، فقد لجأت الحكومة إلى إخضاع المواد الأساسية الأكثر استهلاكا عند المغاربة إلى ضرائب جديدة كالزبدة والأرز وعلب السردين والقهوة، ومداخيل الأراضي المنزوعة الملكية والدراجات، والدراجات النارية في حين أعفت معاملات البورصة ورفعت من سقف المبالغ القابلة للخصم موجهة لشراء السيارات ذات الاستعمال الشخصي لمسؤولي المنشآت الاقتصادية، والأكثر من ذلك فإن الحكومة قد رفعت من الضريبة على القيمة المضافة على القروض من 7 ٪ إلى 10 ٪، وهذا ما سيثقل كاهل المواطن المغربي الحاصل على القروض للسكن أو الاستهلاك.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

هل هذه هي العدالة الضريبية؟

ونقول تصاعدي، لأن تحقيق الإقلاع الاقتصادي يحتم علينا تحقيق نسب نمو مهمة وبشكل متوالي لسنوات وهذا لا يمكن أن يكون ممكنا إلا بخلق ثروات جديدة وبالتالي موارد متوازنة، ويبدو أن الحكومة عاجزة عن ابتكار آليات تحقق هذه الأهداف.

السيد الوزير،

استمرارا في قراءة أرقام المشروع، فقد أعلنتم أن مبلغ الاستثمار في هذه الميزانية العامة قد وصل إلى 21.527 مليون درهم، ويكفي أن نعود إلى الاعتمادات المرحلة من 2005 على 206، لكي نلحظ أنها تصل إلى 44.64٪ وبإضافة الاعتمادات المقدمة على حساب القانون المالي 2007 وما يليه على اعتمادات المرحلة نستنتج أن مجموعها يشكل 50٪ من مجموع نفقات الاستثمار المدرجة في إطار الميزانية العامة، والتساؤل العريض الذي يطرح نفسه هو كيف نفسر ظاهرة ترحيل المبالغ المخصصة للاستثمار من سنة مالية إلى أخرى هل هو عجز الإدارة عن إنجاز الاستثمارات المسطرة خلال السنة المالية أم حيلة تلجأ إليها الحكومة لتضخيم نفقات الاستثمار؟ وكيف يمكن فهم هذه الظاهرة الجديدة المتعلقة برهن الميزانية العامة لسنوات مقبلة بنفقات استثمار لا تنجز إلى سنة 2007 أو 2008؟

السادة المستشارين المحترمين،

هذه فقط أمثلة واضحة على المغالطات الرقمية المتضمنة في مشروع القانون الذي نحن بصدد دراسته، ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة الحكومية إلا بشيء واحد، أن الحكومة تعيش أزمة ابتكار، فالمشروع الذي تقدمت به تغيب عنه النجاعة لأنه مفكك ولا يدخل ضمن مخطط استراتيجي واضح يمكن أن يندرج فيه المشروع، وبالتالي فإن المشروع عبارة عن تدبير سنوي جزئي، وهذا واضح من خلال تشتت الآفاق التي يحددها كل قطاع وزاري، فالأرقام الصادرة عن وزارة المالية تختلف عن الأرقام التي تصدرها مندوبية التخطيط، والحكومة دخلت في إستراتيجية تعاون مع البنك الدولي من 2005 إلى 2009، والسياحة لها أفق 2010 والتشغيل له أفق 2008 والصناعة التقليدية حددت أفقها في 2015 فكل قطاع له أفقه الخاص به، وصدقت العرب حين قالت "كل يبكي على ليلاه" ونحن نقول في المغرب "كلها يلغي بلغاه".

ونسجل أيضا أولويات واضحة، فالحديث عن مشروع إرادي لا تبرره الأرقام، ولا يبرره أيضا لجوء الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي بفرض ضرائب جديدة تمس القدرة الشرائية للشعب المغربي.

السيد الوزير

للمغرب التزامات دولية وتحديات كبرى على المستوى الاقتصادي، الشراكة مع أوربا، التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، مصر، تونس، والأردن، بالإضافة إلى موقع المغرب أيضا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وهذه الالتزامات وأمام اتساع حركة العولمة والانفتاح أصبحت تفرض على الحكومة تأهيل الاقتصاد الوطني، وتأهيل المقاولة المغربية، وتعزيز منافسة اقتصادنا ثم مقاولاتنا، لكن نسجل وبكل أسف أن المؤشرات تسير عكس الأهداف والتحديات المنتظرة، فقد سجل العجز في الميزان التجاري ارتفاعا بنسبة 29٪ وتراجعت نسبة التغطية ب3.6 نقطة، ونؤكد هنا أيضا أن العجز بدأ يتفاقم منذ سنة 2000 ليصل مداه خلال سنة 2005 وأنتم تعلمون السيد الوزير أن هذه المؤشرات تجعل اقتصادنا ضعيفا على مستوى المبادلات الخارجية، كما أن الخروج من هذه الوضعية المأزومة يجعلنا نتشبث بضرورة مراجعة نظامنا المالي في اتجاه تخفيض سعر فائدة القروض، وتوفير السيولة اللازمة في السوق المالي عوض اللجوء المكثف للقروض الداخلية والتي تمتص السيولة، ثم مراجعة النظام الجبائي بتخفيف الضغط على المقاولات، والسير في اتجاه تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعي والفلاحي لتعزيز تنافسية منتوجاتنا، أين الحكومة من كل هذه الأوراش الأساسية والاستعجالية، أين وصل مسلسل التأهيل؟ أو هل تمكنت الحكومة من تمنيع الاقتصاد المغربي وتقوية تنافسية المقاولات؟ إن إجابة الحكومة على كل هذه الأسئلة واضحة وعريضة وهي مزيد من التضريب وأنتم كرجل اقتصاد تعلمون أن الضريبة تقتل الضريبة، وغير خاف عليكم معدلاتنا الضريبية جد مرتفعة بالمقارنة مع دول مماثلة ومنافسة لنا.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

زميلاتي وزملائي المستشارين،

يوم غد 15 دجنبر 2005، تنطلق دورة أخرى من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وإن من بين أعقد الملفات المطروحة على جدول هذه المفاوضات هو الملف الفلاحي والمغرب من بين أكثر الدول النامية المعنية بهذا المشكل في إطار مجموعة 77 زائد الصين، فقد أثبتت المعطيات والتجارب العملية، أن تنافسية المنتوج المغربية قوية وواعدة في الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية، بحيث أن خبراء دوليين يؤكدون أن الاستراتيجية التنافسية للاقتصاد المغربي موجودة في قطاعه الفلاحي خصوصا إنتاج الخضراوات والحوامض، والزيتون، في الوقت الذي سارعت فيه الولايات المتحدة وأوربا إلى تعزيز تنافسية فلاحتها بالدعم الموجه للإنتاج والتصدير، إذ أن فرنسا مثلا سارعت إلى تخفيض سعر الكازوال الموجه للإنتاج الفلاحي، بمجرد ارتفاع أثمان البترول دوليا، فإن الحكومة المغربية لم تأت بشيء يذكر لهذا القطاع الحيوي، فالفلاح والفلاحة قد تضررا بسبب الجفاف والجريحة وارتفاع سعر عوامل الإنتاج وأهمها الكازوال، ثم ارتفاع سعر فائدة القروض الموجهة للفلاحة والتي تصل أحيانا إلى وقد سارعت الحكومة إلى إضفاء أعباء جديدة لتثقل كاهل الفلاح المغربي، بإجراءين يسجلان في حسنات هذه الحكومة أولهما الرفع من معدل الضريبة على القيمة المضافة على القروض وهو ما يثقل كاهل التمويل الفلاحي، وثم فرض الإقرار

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بالضريبة على القطاع الفلاحي وهو إجراء تهيئه الحكومة لتضريب هذا القطاع، ألا ترون السيد الوزير أن هذه الإجراءات لها انعكاسات سلبية على تكلفة الإنتاج الفلاحي الوطني؟ ماذا تريد هذه الحكومة من القطاع الفلاحي؟ ولماذا تغيب الفلاح المغربي من أولوياتها؟

السادة المستشارون الكرام

إن الحديث عن القطاع الفلاحي يجرنا إلى الحديث عن التنمية القروية، وهنا تجدر الإشارة إلى حقيقتين أساسيتين:

الأولى وهي أننا جميعا من خلال قراءتنا للمؤشرات السوسيو اقتصادية، نؤمن بأن تضخم ظاهرة الأحياء الهامشية بالمدن المغربية وسيادة التهميش والفقر راجع بالأساس إلى نمو غير متحكم فيه للمدن بفعل الهجرة القروية الناتجة عن غياب التجهيزات الأساسية بالعالم القروي، وانعدام فرص الشغل خارج القطاع الفلاحي، بمقابل تركيز المجهود الدولتي على توفير شروط الإنتاج الصناعي في المدن، وإذا كان هذا التحول في مؤشر التمدين إيجابيا، فإن مضاعفاته السلبية على المدن والعالم القروي وخيمة على المستوى الاجتماعي وقد جاء خطاب جلالة الملك محمد السادس ليوم 18 ماي 2005 ليشخص الوضع الاجتماعي ببلادنا، تشخيصا دقيقا ومفصلا كما جاءت التقارير حول الفقر بالمغرب دوليا ووطنيا لتؤكد الأرقام أن العالم القروي وسكانه يعيشون في تهميش كبير وتفشي للبطالة، وإننا لنعتبر أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلنها جلالة الملك، اختيارا استراتيجيا وإطارا ناجعا لمعالجة إشكالية الفقر والتهميش بالعالم القروي، لكن ما هي الإجراءات التي قامت بها الحكومة ليس فقط على مستوى تنفيذ المبادرة بل لدعم أهدافها بإجراءات جبائية وتحفيزية للاستثمار غير الفلاحي بالعالم القروي؟ ولماذا لا تفكر الحكومة في تحفيز الاستثمار الصناعي بالقرى والبوادي المغربية؟ نقترح عليكم السيد الوزير مثل هذه التساؤلات والاقتراحات لنساهم معكم في تجاوز أزمة الابتكار التي تعيشها هذه الحكومة.

السيد الوزير،

بقيت لدينا مجموعة من التساؤلات السريعة والتي ينتظر كل المغاربة الإجابة عنها واقعيا وعمليا وبنظرة عميقة:

تجعل الحكومة ضمن أولوياتها قطاعات السياحة والنسيج، وقد أثبتت التجربة حساسية هذه القطاعات للتطورات والتقلبات الدولية، كما أن تنافسية المغرب في هذه القطاعات تعتبر ضعيفة على المستوى الدولي، فما هي إستراتيجية الحكومة للتحكم في هذه المخاطر؟

لقد أدرك المغاربة أن إرادتكم كوزير مالية في تطوير مساهمة قطاعات غير الفلاحية في الناتج الداخلي الخام على حساب مجهود الدولة في القطاع الفلاحي كبيرة جدا وعبرتم عليها في مناسبات عديدة، فما هي نتائج هذه الإستراتيجية؟

من بين الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار الخارجي والداخلي والوطني مراجعة معدلات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وقد نص ميثاق الاستثمار على التزام حكومي بتقليص هذه المعدلات، لماذا لم تتمكن الحكومة من تحقيق مطالب القطاع الخاص والمستثمرين المغاربة؟

لقد صنفت التقارير الدولية المغرب في مراتب جد متأخرة على مستوى التنمية البشرية، فماذا أعدت الحكومة لمواجهة هذه الوضعية، والتصدي للفقر والتهميش والبطالة؟

إن ما يميز السياسة المالية والموازنية للحكومة، هو تأخير وتأجيل التزامات ضخمة وهامة لرهن مستقبل الحكومات القادمة ومعها الأجيال القادمة من المغاربة، مثل 12 مليار درهم التي دفعت لصناديق التقاعد لأجل موجهة انعكاسات المغادرة الطوعية، التزام السنة المالية الحالية بنفقات مقدمة عن السنوات القادمة، الرفع من وتيرة الاقتراض الداخلي والخارجي، ثم التحضير لتضريب القطاع الفلاحي، فلماذا تلجأ الحكومة إلى رهن مستقبل الميزانية العامة؟

هناك قطاعات واعدة بالمغرب من بينها الإنتاج الغابوي، ومعلوم السيد الوزير أن بعض الدول المجاورة قد مكنت من ولوج الاتحاد الأوربي عن طريق تأهيل قطاعها الغابوي، فما هو موقع هذا القطاع في السياسة الحكومية خصوصا وأن المنتوجات الخشبية تثقل الميزان التجاري المغربي لأنها تحتل الدرجة الثالثة من حيث الاستيراد، بعد المنتوجات الطاقية.

كيف تفسرون السيد الوزير، انحصار معدل استثمار الجماعات المحلية في 6% ولماذا بعد مرور عشر سنوات على إحداث نظام الجهوية، ظلت الدولة تساهم بنسبة 1/ من مداخيل الضريبة لفائدة الجهات، وهو معدل لا يسمن ولا يغني من جوع فكيف يمكن أن نبني جهوية ولا مركزية بدون أرصدة مالية؟

كيف تفهمون السيد الوزير، أن توزيع الاستثمارات على الجهات والعمالات والأقاليم يسير في اتجاه معاكس لخريطة الفقر ببلادنا، فكلما ارتفع معدل الفقر تقلصت الاستثمارات العمومية وحتى الصناديق التي أحدثت لتغطية عجز الميزانية العامة تحت نفس النهج إذ كان نصيب الجهات سلبيا وأخص بالذكر الغرب الشراردة بني حسن، ومكناس تافيلالت وبني ملال أزيلال وأقاليمنا الجنوبية وتازة الحسيمة؟

ولتكون قراءتنا لهذا المشروع إيجابية وإيمانا منا بضرورة القيام مهامنا في الفريق الاتحاد الدستوري، كقوة اقتراحية، وحتى لا نكون معارضة لأجل المعارضة، نقول السيد الوزير أن هناك مجالات عديدة وأوراش كثيرة لم تلجأ الحكومة على فتحها بعد، ومن أهمها الإصلاحات العقارية الضرورية، باعتبار أن العقار هو أساس الاستثمار، ونخص بالذكر الوضعية القانونية للأراضي الشاسعة والكبيرة التي تدخل ضمن ما يسمى بالجموع والجيش والأحباس، فلماذا لا تمتلك الحكومة الإرادة لفتح هذا الورش، وإيجاد الصيغ المناسبة لتمكين هذا الرصيد العقاري الهام من لعب دوره الكبير في مجال الاستثمار؟

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وختاما السيد الوزير، نحمد الله في هذا الوطن على وجود مؤسسة ملكية فاعلة ومبادرة، فقد بادر جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى إعلان المبادرات الوطنية للتنمية البشرية كإطار لتدارك العجز الاجتماعي، كما سهر حفظه الله على الإصلاحات السياسية ببلادنا، مدونة الأسرة ومدونة الانتخابات، قانون الأحزاب، التدبير اللامتمركز للاستثمار، الجهوية واللامركزية، وأمام هذا المجهود الملكي السامي فماذا فعلت الحكومة؟ وما هي مبادراتها الذاتية والإرادية؟

والسلام عليكم ورحمة الله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، المتدخل الموالي السيد محمد الخضوري عن الفريق الاشتراكي.

السيد المستشار محمد الخضوري:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

إنه لشرف لي أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2006، إن هذا الموعد السنوي يشكل محطة أساسية للوقوف على ما يتم إنجازه خلال السنة الجارية وما تعتزم الحكومة تطبيقه خلال السنة المقبلة، وذلك في ارتباط ولا شك بالبرنامج الحكومي العام المصادق عليه في بداية الولاية التشريعية الحالية.

ونريد في البداية أن نغتنم هذه المناسبة للتوجه بالشكر الجزيل لسيد وزير المالية والخوصصة وللأطر العاملة بجانبه على الوثائق والمستندات التي أمدونا بها خاصة، وفي أول سابقة من نوعها إنجاز تقرير حول النفقات الجبائية لإضفاء المزيد من الوضوح والشفافية ولتسيير اتخاذ القرارات بكل وعي ومسؤولية.

وبما أن الميزانية العامة هي أحد الوسائل الأساسية لتطبيق السياسة الحكومية في شتى المجالات فإن لهذه السياسة مناخا وظروفا ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مستوى التحضير والتنفيذ، ومن هذا المنطلق لا بد من استحضار السياق العام تندرج فيه مناقشة ودراسة مشروع قانون المالية هذا.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

تعيش بلادنا في غمرة الاحتفالات بالذكرى الذهبية لعودة المغفور له محمد الخامس من المنفى واحتفاء بعيد الاستقلال، مما يجعلنا نستحضر بفخر واعتزاز جهاد الملك الراحل وتضحيات ونضالات رجالات الحركة الوطنية سواء من استشهدوا أو من لا يزالون على قيد الحياة، نستحضر جهادهم، وننحني إجلال وإكبار أمام ما قدموه لنا ولهذا الوطن من تضحيات، تلك التضحيات التي بفضلها ننعم اليوم بالحرية والاستقلال ونتطلع إلى بناء مغرب تسود فيه الديمقراطية الحقة وتتكرس فيه دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان.

وتتزامن هذه المناسبة الوطنية الغالية مع مرور 30 سنة على حدث المسيرة الخضراء التي كانت درسا بليغا في التطوع لتحرير أقاليمنا الجنوبية وربط صلة الرحم بإخواننا في الصحراء المغربية، رغم مناورات ودسائس خصوم وأعداء وحدتنا الترابية.

ولا بد أن نستحضر ونحن نتكلم عن التعبئة والتضحية من أجل خدمة الوطن أن نستحضر كذلك مشروع قانون الأحزاب الذي هو قيد الدرس، هذا المشروع الذي ينخرط في دينامية الإصلاحات التي تشهدها بلادنا والرامي إلى إعادة هيكلة الحقل الحزبي وتنظيمه لتحصينه من كل المنزلقات تعزيزا لدور الأحزاب وإعادة الاعتبار للعمل السياسي، كما جاء على لسان صاحب الجلالة بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية الحالية حيث قال جلالته "

"...وذلك هو المنهج القويم الذي أعمل جاهدا على توطيد أركانه، مؤكدا غير ما مرة، ومن أعلى هذا المنبر، على إعادة الاعتبار للهيئات السياسية، اقتناعا منا بأنه لا ديمقراطية فعلية وملموسة، إلا بأحزاب قوية ومسؤولة، ومن تم كان حرصنا على تقويتها من خلال توفير إطار قانوني متقدم يكفل لها الديمقراطية في التأسيس والتنظيم والتسيير، فضلا عن توفير الدعم المادي القار والشفاف الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرتها على التأطير والتمثيل، وسيظل هدفنا الأسمى، تمكين الأحزاب الوطنية من المناعة اللازمة وتحصين مشهدها الحزبي من البلقنة المعيقة للنهوض بدورها الدستوري على الوجه المطلوب... "انتهى كلام جلالته.

ولقد كان افتتاح دورة أكتوبر لهذه السنة التشريعية فرصة كذلك أكد خلالها صاحب الجلالة على ضرورة اعتماد مدونة للانتخابات سنة قبل موعد الانتخابات، مدونة تتيح وضوح الرؤيا وتخليق المنافسة المتكافئة بخوض انتخابات حرة وتعددية تؤدي على إفراز أغلبية حكومية منسجمة وأقلية تشكل معارضة بناءة.

السيد الرئيس

إن الحديث عن الاستحقاقات القادمة يقودنا حتما للقرار الملكي السامي الرامي إلى تمثيل الجالية المغربية بالخارج بمجلس النواب لتمكين الأجيال الجديدة من حق التصويت والترشيح تجسيدا لمبادئ المساواة والمواطنة وإحداث مجلس تكفل له ضمانات المصداقية والنجاعة والتمثيلية الحقة.

وعلى درب مواصلة الإصلاحات وتجديد وملائمة المقاربات مع معطيات ومتطلبات الأوضاع الاجتماعي خاصة، تشهد بلادنا انطلاق أوراش مشاريع تفعيلا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والأمية إلى

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مواجهة الخصاص والمعضلات الاجتماعية لتعزيز تماسك المجتمع وتآزره وتعبئة كافة طاقاته للانخراط في الفعل التنموي بكل أبعاده.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

رغم الصعوبات والإكراهات التي تواجه الأداء الاقتصادي والتي يعرفها الخاص والعام فإن سنة 2005 قد سجلت عموما نتائج إيجابية كما تدل على ذلك بعض المؤشرات، إذ ارتفعت بعض الصادرات كما تطور إنتاج الطاقة وتواصل تطور قطاع البناء والأشغال العمومية وارتفعت القروض البنكية المتعلقة بهذا المجال وتعزز قطاع الاتصالات حيث ارتفع هذه السنة رقم معاملات اتصالات المغرب ب 18.5٪ ، ويستمر على نفس الوتيرة انتعاش السياحة وتحويلات المغاربة القاطنين بالخارج، كما أن الموجودات الخارجية تفوق 140 مليار درهم مؤمنة بذلك 11شهرا من الواردات، كما تجدر الإشارة إلى التطور الملموس الذي تعرفه بعض الصناعات مما ينم عن الآفاق الواعدة لقطاعات جديدة من شأنها المساهمة في الدورة الاقتصادية وتقوية قدراتنا التنافسية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشازين

ولا بد في هذا الإطار من التذكير بهذه الصعوبات والإكراهات لما لها من كلفة مالية وانعكاسات سلبية، بدءا بزلزال الحسيمة ومرورا بآفة الجراد الجوال والارتفاع الصاروخي لسعر النفط ومواسم فلاحية دون المتوسط والهجرة السرية ومتطلباتها المادية لترحيل الأفارقة في ظروف تحفظ لهم كرامتهم وإنسانيتهم، رغم كل هذا فإنكم متفائلون، هذا التفاؤل المنطلق من فرضيات تبدو أكثر واقعية خلافا لما تم اعتماده في السنة الفارطة، ونسجل بشكل إيجابي الاستقلال النسبي والتدريجي لمشروع القانون المالي عن التحولات المناخية وعدم الاعتماد في السنة القادمة على المداخل الاستثنائية لعمليات الخوصصة، لهذا يبدو لنا أن توقع 5.4٪ للنمو ليس من السهل تحقيقها في الوقت الذي تتطلب أوضاعنا معدلات تفوق 7٪.

إن بلوغ معدلات نمو مرتفعة رهين بتخصيص ما لا يقل عن 25٪ من ميزانية النفقات لميزانية الاستثمار لكننا نسجل أن هذه النسبة لا تتجاوز 12.8 ٪، وذلك لأن نفقات الدين العمومي والداخلي منه خاصة مرتفعة إذ تبلغ 26٪ كما أن نفقات التسيير تصل إلى 60٪.

إن التحكم في التوازنات الكبرى كاستقرار الإطار الماكرو اقتصادي أعطى بعض النتائج لكنها محتشمة ولا ترقى إلى مستوى التضحيات المقدمة في هذا الباب، إذ من المفروض أن تؤدي إلى تمنيع الاقتصاد المغربي وتحصينه من بعض الهزات الداخلية والخارجية فتساهم بذلك في جلب المستثمرين ورؤوس الأموال الأمر الذي لا زال متواضعا.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

إن بعض مظاهر التوتر والاحتجاج التي يلجأ ?ليها أحيانا المواطنون في بعض المدن الصغيرة، والمراكز القروية وإن كانت تعبر عن اتساع مساحة حرية التعبير ? ولو خارج التنظيمات المتعارف عليها- فإنها تعد مؤشرات ورسائل تبعث على القلق وعدم الارتياح للأوضاع التي تعيشها فئات عريضة من المجتمع المغربي جراء الحرمان والفقر وضيق العيش، إنه الأمر الذي يدعونا جميعا، كل من موقعه لبذل المزيد من الجهد والابتكار لإيجاد الصيغ والأساليب الكفيلة بتغطية الخصاص وتقليص معدل البطالة وتحسين ظروف عيش المواطنين.

من هذا المنطلق السيد الوزير واستجابة لتوصيات كمبادرات التشغيل، نثمن ما يتضمنه المشروع من تدابير من أجل إعطاء دينامية جديدة للتشغيل وفي مقدمتها تشجيع المقاولات على توفير الشغل الأول لخريجي مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، عبر منحها امتيازات وإعفاءات ضريبية ودعم التشغيل الذاتي بتحفيز الشباب على إحداث مقاولاتهم وتنمية التكوين من أجل الإدماج وإعادة هيكلة وتنظيم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لتحسين الوساطة وكذلك دعم صندوق لضمان القروض البنكية لفائدة مقاولات الشباب، كما أن من شأن إحداث مرصد للتشغيل إنجاز الدراسات وتقييم مردودية الإجراءات والآليات المعتمدة في هذا المجال.

إن التحفيزات والإعفاءات الضريبية هي امتيازات تعطى في الواقع لأرباب المقاولات من أجل التشغيل النهائي للشباب بعد اجتياز مرحلة التدريب، إلا أن ما تلجأ إليه بعض المقاولات بل حتى بعض الشركات متعددة الجنسيات المقيمة في المغرب هو بكل بساطة تحايل والتفاف على المبادرات الحكومية، إذ كلما أوشكت عقدة التدريب على النهاية كلما يتم تسريح المتدربين لاستقدام متدربين جدد وهكذا دواليك، وبهذا يتم استغلال العاطلين من جهة واستغلال التسهيلات الضريبية اتلي هي بمثابة المال العام من جهة ثانية، لهذا ينبغي التفكير في وضع آليات احترازية ضمانا لنجاعة ومردودية هذه المقتضيات.

وفي نفس السياق فإنه إذا كان تحقيق نسبة نمو مستدام عالية هو المدخل الأساسي لحل معضلة التشغيل فإن هذه النسبة رهينة بالاستثمار المنتج القادر-على خلق الثروات ومراكمتها، ولعل الاعتمادات المرصودة لسنة 2006 في الميزانية العامة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والمقاولات العمومية والصناديق الخصوصية للخزينة والجماعات المحلية والتي يتجاوز مجموعها 86مليار درهم أن تساهم في تشييد تجهيزات وبنيات لاستقبال المشاريع الكبرى ذات المردودية العالية.

ورغم أننا نشاطركم هذه المقاربة لا بد من إبداء ملاحظتين: الأولى

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

تتعلق بمجموع ما ترصده الجماعات المحلية سنويا في باب الاستثمار والتي تدرجونها، السيد الوزير، بدوركم، وفق مقاربتكم، ضمن الاستثمارات العمومية في الوقت الذي هي محدودة الوقع حيث لا تساهم مساهمة فعلية ومباشرة في التنمية المحلية المنشودة، والملاحظة الثانية تتعلق بصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ رغم تحويله سنة 2002 إلى مؤسسة عمومية لتسهيل أساليب اشتغاله وتبسيط مساطره ورغم أن موارده تفوق 30 مليار درهم لم يوظف منها إلا حوالي 50٪ فلا ندري ما هو المانع من توظيف هذه الإمكانيات المالية الهائلة لهذا الصندوق؟

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

في إطار توطيد المكتسبات ومن منطلق إيماننا الراسخ بالفعل الاجتماعي نسجل وفاء الحكومة للالتزاماتها فيما يتعلق بتفعيل التغطية الصحية الأساسية والتي ستعرف السنة المقبلة نقلة نوعية بإرساء نظام المساعدة الطبية في اتجاه تعميم الاستفادة على الفئات المعوزة من المواطنين مع ما تطلب ذلك من تحسين لخدمات المستشفيات والمراكز الصحية وبلورة سياسة وطنية لتشجيع الأدوية البديلة.

وفي نفس السياق تواصل الجهود في قطاع السكن لسد العجز المتراكم في هذا المجال بالرفع من وثيرة إنتاج السكن الاجتماعي للائمة العرض مع الطلب والسعي نحو القضاء على البناء العشوائي والسكن غير اللائق، والعمل على تفعيل شعار مدن بدون صفيح، إلا أنه رغم النتائج الإيجابية المسجلة في هذا الباب لا بد من تسجيل عدم مواكبة أو فلنقل عدم إنجاز بعض المستثمرين رغم التجاوزات والامتيازات والإعفاءات التي يتمتعون بها للتجهيزات والمرافق الاجتماعية والثقافية الضرورية لمصاحبة السكن الاجتماعي، لأن الأمر لا يتوقف على بناء أكبر عدد من الشقق بقدر ما يتطلب تصورات ومشاريع مندمجة، فبعض المجموعات السكنية رغم ضمها لعشرات الآلاف من السكان لا يتوفر على مؤسسات تعليمية ولا مراكز صحية ولا دور للثقافة والشباب.

إذا كان البعد الاجتماعي للتنمية هو جوهر المشروع الحداثي الديمقراطي فإن قيم التكافل والتضامن الاجتماعي التي تعززت في السنوات الأخيرة ستعرف نقلة نوعية بفضل المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية، والتي من شأنها رفع الحيف والتهميش ومواجهة الفقر ومظاهر الخصاص والعوز وجعل العنصر البشري محور العملية التنموية بكل أبعادها ومقاصدها، ولن يتأتى ما نطمح إليه جميعا إلا بتبني المقاربة التشاركية والتعاقدية على أساس برامج ومخططات محددة في الزمان والمكان بإسهام منظمات المجتمع المدني وإشراك الفئات الاجتماعية المستهدفة والمعنية.

السيد الرئيس

إن تأهيل بلادنا لا ينبغي أن ينحصر على مجال دون غيره بل يحتم اعتماد البعد الشمولي وكذلك بالتوفر على استراتيجيات قطاعية تتقاطع فيما بينها وتتكامل مع بعضها البعض ضمن الإستراتيجية العامة الهادفة إلى تحقيق التنمية الشاملة لبلادنا.

إلا أنه رغم هذه المقاربة التي اعتمدتموها علاوة عل تحرير الاقتصاد المغربي وانفتاحه والحد من احتكار القطاع العمومي والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية فإن حجم الاستثمارات الخارجية منها خاصة لم يرق إلى هذه المجهودات، إذ رغم ما تبذلونه لا زالت البنيات التحتية دون مستوى استقطاب رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية، فالبطء والتعقيدات الإدارية وما تعرفه محكمنا وممارسات ومسلكيات قضاءنا وتفشي الرشوة وغياب المحاسبة الصارمة كل هذه الظواهر نعتبرها عقبة أمام جلب رؤوس الأموال للقيام بالاستثمارات التي نحن بحاجة إليها اليوم قبل الغد لأن المغرب قد أخلف عدة مواعيد، لهذا فإن إصلاح الإدارة والعدل في مقدمة ما يتوجب الانكباب عليه دون هوادة لتأهيلهما وملائمتهما مع حاجيات ومتطلبات العصر والتنمية ولتعزيز مصداقيتها..

ومن هذه الزاوية نعتبر، السيد الوزير، أن إقرار المغادرة الطوعية والعمل بالتوقيت المستمر مدخلا أساسيا نحو الإصلاح الإداري الشمولي لتحسين المردودية ورفع الإنتاجية والتغلب على الظواهر السلبية والارتقاء بالمعاملات الإدارية على مستويات تليق بالمواطنين والمتعاملين مع الإدارة، فنحن حريصون على أن ينخرط مغربنا في الدينامية اللازمة لكسب رهانات الألفية الثالثة ومواجهة تحديات العولمة.

وعلى درب الإصلاحات استأثر الصندوق المغربي للتقاعد والصناديق الداخلية ببعض المؤسسات العمومية باهتمام الحكومة في اتجاه الوفاء بالتزاماتها بتحسين أوضاعها المالية والهيكلية، لكن ينبغي هذه المناسبة أن تتحمل الميزانية العامة وبالتالي المواطنون، كل مرة، ضريبة سوء التسيير وتبديد المال العام إذ لا بد من المساءلة المنتظمة مآل الأموال العمومية وأوجه صرفها وتقديم كل من ثبت تلاعبه بها إلى العدالة لينال جزاء أعماله ويكون عبرة لأمثاله.

ونود أن نثير الانتباه بهذه المناسبة أن بطء المتابعة القضائية في ملفات القرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي والبنك الشعبي وغيرها من ملفات الفساد قد أدى إلى نوع من الفتور في متابعة الرأي العام الوطني مما يولد انطباعا مفاده أن الإفلات من المسائلة والمعاقبة لا زال ساري المفعول.

السيد الرئيس

السيد الوزير

بعيدا عن لغة الأرقام ومن موقع الانتماء على الأغلبية المساندة للحكومة فإننا في الفريق الاشتراكي رغم بعض المؤاخذات والملاحظات التي تقدمنا بها فإننا نقوم بذلك من زاوية الحرص على تنفيذ البرامج

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

والرفع من وثيرة إنجاز المخططات والمشاريع التي تضمنها التصريح الحكومي والذي على أساسه تعاقدنا مع حلفائنا لمواصلة الأوراش المفتوحة التي دشنها المغرب، وذلك وعيا منا بالدينامية الجديدة التي دخلتها بلادنا لإرساء الانتقال الديمقراطي، والفعل فإننا نعيش مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية توطيدا للمكتسبات وتكريسا لدولة الحق والقانون وإشاعة قيم المواطنة واحترام حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وتدخل في هذا السياق عمليات المصالحة بكل أشكالها : المصالحة مع الذات والمصالحة مع المضي لطي صفحة الانتهاكات والخروقات لتأمين جبهة داخلية قوية ومتماسكة وقادرة على تخطي الصعاب ورفع تحديات الحاضر والمستقبل وكسب رهان التنمية ومواجهة خصوم وحدتنا الترابية.

ونشد في هذه المناسبة لنجدد تحيتنا وتقديرنا للقوات المسلحة الملكية ورجال الأمن والدرك والقوات المساعدة المرابطة في أقاليمنا الجنوبية على تضحياتهم وتفانيهم في خدمة الوطن بالدود على وحدته وحدوده، وننحني بإجلال وإكبار ترحما على الأرواح الطاهرة لكل الذين استشهدوا من أجل استقلال المغرب وتوحيد أقاليمه وإرساء دعائم الحرية والديمقراطية.

والسلام عليكم رحمة الله وبركاته

السيد رئيس الجلسة عادل المعطي:

شكرا لمستشار المحترم باسم الفريق الاشتراكي، الكلمة الموالية لفريق العهد، المستشار السيد الحو المربوح

المستشار السيد الحو المربوح:

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحتمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2006 وهي مناسبة مهمة للإطلاع على مضامين مداخيل ونفقات الدولة، والوقوف على أولويات بلادنا، والظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية التي جاء فيها هذا المشروع.

فعلى المستوى الدولي أتى المشروع المالي الحالي في ظل وضعية اقتصادية عالمية لا بأس بها، ولذلك يبقى المحيط الدولي ملائما بالنسبة لاقتصادنا الوطني، رغم وجود عدة تحديات ينبغي التفكير الجدي في الوسائل الكفيلة بالتخفيف من تأثيراته السلبية.

فلقد عرف سعر النفط ارتفاعا في السوق الدولية وهو ما أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري المتأثر أصلا بعدم التوازن بين الصادات والواردات وإلى تسارع تحملات ميزانية الدولة بسبب مقاصة المنتوجات النفطية.

دائما في إطار الحديث عن الظرفية الدولية التي جاء فيها هذا المشروع لا بد من الإشارة إلى نتائج انفتاح الاقتصاد الوطني والعولمة الاقتصادية، التي كانت متوقعة منذ أن انخرطنا في منظمة التجارة العالمية.

ولذلك فدخول المغرب في غمار العولمة والانفتاح وإبرام مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية يقتضي تأهيل مختلف القطاعات الاقتصادية الوطني خاصة الإنتاجية منها من أجل تمنيعها وإعطائها دفعة قوية وتنافسية أكبر.

وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن مشروع اتحاد المغرب العربي كتكتل جهوي لا زال يراوح مكانه، كما أن الانفتاح التجاري على إفريقيا لازال دون المستوى المطلوب، ولذلك نعتقد أن المغرب باعتبار موقعه الجغرافي المتميز ينبغي أن ينفتح أكثر في اتجاه تعزيز العلاقات التجارية مع هذين المحورين.

أما على المستوى الداخلي، فقد جاء مشروع القانون المالي في ظرفية عرفت العديد من المنجزات ذات الطابع السياسي والاجتماعي، حيث قامت بلادنا خلال هذه السنة بمواصلة المجهودات في سبيل تدعيم المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي وتقوية أواصر الانسجام والتلاحم بين مختلف مكونات الشعب المغربي، وكذا مواصلة الإصلاح السياسي الذي يعتبر مشروع قانون الأحزاب الذي نحن بصدد دراسته في مجلسنا الموقر، أهم تجليات المنظور الإصلاحي الذي أسس له جلالة الملك محمد السادس نصره اله وأيده، والذي يسعى إلى تخليق الحياة السياسية وإعطائها دفعة قوية على دب الإصلاح وإعادة الثقة في العمل السياسي من أجل ضمن شراكة مكثفة للمواطنين خلال الاستحقاقات الانتخابية القادمة وضمن انخراط المواطنين واهتمامهم أكثر بالشأن السياسي.

السيد الرئيس،

إذا كان الجهاز الإداري يعتبر مَن الركائز الأساسية وذو بعد استراتيجي في إقرار وتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يعتبر إصلاح الإدارة شرطا أساسيا لاستقطاب الاستثمار وكسب ثقة المستثمرين وتوطيد النسيج الاقتصادي الوطني، فإننا مع كامل الأسف نلاحظ أن الإدارة المغربية بعيدة عن لعب هذا الدور الأساسي والمهم، وبحيث لا زالت تعج بالنقائص والاختلالات كالسرية غير المبررة والروتين والتعقيد وفي تطبيق المساطر الإدارية، وضعف الروابط التي تجمعها بالمواطنين وعدم تلبيتها للحاجيات الإدارية للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين على وجه الخصوص.

لكن مع ذلك بدأنا نلاحظ إرادة قوية من طرف الحكومة في سبيل إصلاح وتحديث الإدارة المغربية، بحيث انصبت جهودها خلال السنوات الأخيرة على إصلاح منظومة تدبير الموارد البشرية وترشيد النفقات العمومية، وكذا تخليق المرافق العمومية ومحاربة الرشوة وإقامة علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن قائمة على الشفافية وتبسيط المساطر الإدارية.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وبهذه المناسبة فإننا ندعو الحكومة إلى المضي قدما في سياسة الإصلاح حيث تتمكن الإدارة المغربية من مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة والتنافسية والتطور التكنولوجي.

وفي نفس السياق نثمن المجهودات التي قامت بها الحكومة فيما يتعلق بمواصلة برنامج إصلاح النظام القانوني والقضائي لقطاع العدل، الذي يعتبر عاملا ضروريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

السيد الرئيس،

إن التطورات التي يعرفها ملف وحدتنا الترابية تدفعنا إلى التأكيد مجددا على موقفنا الرافض لكل ما من شأنه المساس بوحدتنا الترابية وسيادتنا على صحرائنا، وقد شكل تعميق الاستشارة الملكية مع الفاعلين السياسيين تجسيدا آخرا لمدى الانصهار الملكي، والشعبي والحكومي في معركة المغاربة ضد كل من تسول له نفسه أمس بالوحدة الترابية للمغرب، وإننا في فريقنا لنجدد العهد وراء النهج الملكي السديد في معالجة هذا الملف، ونؤكد أننا ملتزمون مواصلة الجهود من أجل حماية وصيانة وحدتنا الترابية اعتمادا على الشرعية الدولية مجندين وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره اله.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي بصفة عامة فقد أبدينا تخوفنا غير ما مرة بوثيرة النمو التي يعرفها الاقتصاد الوطني والتي سبق أن أشرنا أنها غير كافية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والانتعاش الضروري من أجل التخفيف من نسبة البطالة وحصرها في مستوى مقبول.

وقد ألقت عدة عوامل بثقلها على اقتصادنا الوطني، منها أساسا تفاقم العجز التجاري والتراجع الكبير الذي عرفه الإنتاج الفلاحي والذي يبقى ركيزة مهمة لاقتصادنا الوطني، ولذلك فإننا نؤكد مرة أخرى على أن عامل المناخ لا يمكن المراهنة عليه، لأنه أصبح منذ عدة سنوات بنيويا ولا يصح بذلك لي حكومة أن تدفع بعامل الجفاف أو غير الجفاف في تدبير الاقتصاد الوطني إيجابا أو سلبا.

أما المجل الاجتماعي فقد تعزز بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أسس لها التوجه الملكي السامي التي تهدف إلى التقليص من مظاهر الخصاص الاجتماعي، وجعل البعد الاجتماعي جوهر المشروع الديمقراطي الحداثي لبلادنا، وذلك من خلال محاربة الفقر والتهميش وتعزيز انسجام المجتمع المغربي عبر تشجيع التضامن بين مختلف الشرائح الاجتماعية ومختلف مناطق البلاد، واستهداف المناطق والشرائح الاجتماعية الأكثر خصاصا.

ونظرا لأهمية هذه المبادرة فقد كنا نتمنى أن يرصد لها غلاف مالي أكبر رغم الإكراهات المالية التي سبق وتحدثنا عنها، وذلك من أجل التمكن من تحقيق كل الأهداف التي تسعى إليها هاته المبادرة.

وفي نفس السياق، أريد أن أؤكد أنم موازاة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ينبغي العمل على إعطاء الأولوية لبعض القطاعات الاجتماعية الأساسية كالتشغيل الذي أصبح ذو طابع بنيوي لا يمكن حل معضلته إلا بتحقيق نسب نمو مرتفعة، وترجمة توصيات " مبادرات التشغيل" على أرض الواقع، وإعطائها بعدا جهويا ومحليا واضح الملامح.

كما نؤكد على ضرورة ضمان مبدأ حق الجميع في الصحة من خلال تفعيل التغطية الصحية الأساسية وملائمة نظام الصحة ليصبح قادرا على مواكبة تطور الحاجيات في هذا المجال، وكذا الاهتمام أكثر بقطاع التعليم الذي قطع مراحل مهمة في تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، رغم المشاكل الكبيرة التي لا زال يتخبط فيها، وهو ما يستعدي مواصلة جهود تعميم التعليم والنهوض بجودة التكوين وإعادة التأهيل النظام التربوي وتحسين الوسائل البيداغوجية المعتمدة في عمليات التدريس والحرص على الجودة وتعميم استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل داخل مؤسسات التعليم.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

أما بالنسبة لمضامين مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر فأولى الملاحظات التي يمكن إثارتها في هذا المجال تتعلق بالافتراضات التي بني على أساسها، فتوقع معدل نمو 5.4٪ يشكل نسبة مهمة إذا ما قورنت مع نسبة 3٪ التي بني عليها القانون المالي لسنة 2005 وهو الأمر الذي سيساهم لا محالة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي ودعم الاستثمار وتأهيل القطاعين العام والخاص، كما أن نسبة العجز ونسبة التضخم المتوقعة تبقى أرقاما متحكما فيها، ونتمنى أن يتحقق ذلك من أجل إعطاء نوع من المناعة لاقتصادنا.

السيد الرئيس،

إننا نلاحظ أن بنية الميزانية أصبحت نمطية تكاد تعيد نفسها كل سنة، بحيث تبتلع نفقات التسيير نسبة كبيرة من ميزانية الدولة، وبالخصوص كتلة الأجور التي تعتبر من أكبر النسب في العالم بحيث تشكل 12٪ مقارنة مثلا مع آسيا 7.5٪ دول (مينا) الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية 9.7٪، الدول المتقدمة 7.5٪، وهذا في اعتقادنا أكبر المعيقات الهيكلية لاقتصادنا الوطني.

أما ميزانية الاستثمار فرغم الزيادة التي عرفها الاستثمار العمومي هذه السنة بحيث بلغ 86 مليار درهم، مقابل 70 مليار درهم في السن الماضية إلا أننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة دعم الاستثمار الخاص وتشجيعه، لأن الاستثمار بشقية العمومي والخاص يشكل المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يشكل ركيزة أساسية لإنتاج الثروات وفرص الشغل، ولذلك وجب دعم المجهود الذاتي للمقاولات من أجل تكييفها مع التغيرات التي يعرفها المناخ الوطني والدولي، لأن الاندماج المتزايد للاقتصاد المغربي في المحيط الدولي

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

نتيجة لاتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوربي واتفاقيات التبادل الحر والانفتاح المتزايد على الأسواق يفرض تأهيلا مستمرا للمقاولة دعما لقدرتها التنافسية، كما يفرض القضاء على العوائق الإدارية والبيروقراطية التي تعترض الاستثمار عبر النهوض بالمراكز الجهوية للاستثمار حتى تلعب الدور المنوط بها على أحسن وجه، وذلك من خلال مدها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، وتبسيط المساطر والإجراءات المتبعة.

السيد الرئيس

إننا في فريق العهد نثمن بعض المكتسبات المالية التي تحققت خلال السنة التي نودعها كتقليص المديونية الخارجية بنسبة 10.3٪، لكن بمقابل ذلك نلاحظ ارتفاعا كبيرا لحجم المديونية الداخلية، وهو ما سيشكل ضغطا كبيرا على ميزانية الدولة خصوصا بالنسبة للتجهيز والاستثمار.

ومن جهة أخرى، ولتجاوز عجز الميزانية ومع النقص المتزايد في موارد الخوصصة بسب الاستنفاذ الشبه الكلي للمؤسسات المفترض خوصصتها أصبح لدى الحكومة هاجس أساسي يتمثل في الزيادة في الضغط الجبائي من أجل تحصيل موارد جديدة، والتي للأسف ستستخلص من المواطنين ذوي الدخل المحدود عبر الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة في عدد من المواد الاستهلاكية وهو ما سيؤثر بدون شك على القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي هذا الإطار، نطالب بضرورة العمل على إرساء مبادئ المساواة والإنصاف وتحقيق العدالة الضريبية عبر محاربة التملص الضريبي الذي يمارس في نطاق واسع، كما نطالب بالعمل على ضمان الاندماج التدريجي لقطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

تعتبر مناسبة مناقشة القانون المالي فرصة مناسبة للحديث عن بعض القطاعات التي تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة لاقتصادنا الوطني.

وفي هذا الإطار يعتبر القطاع الفلاحي أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا من خلال مساهمته كقطاع منتج يوفر سبل العيش الكريم لقاعدة عريضة من المواطنين وخاصة في العالم القروي، كما يعتبر قطاعا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي، ولذلك وجب تأهيله ومنحه تنافسية أكبر خاصة وأنه مقبل على انفتاح كبير على السوق العالمية نظرا لالتزامات المغرب في إطار المنظمة العالمية تجارة والاتفاقيات التجارية المبرمة، كما يتوجب على الفلاحة المغربية أن تقوم بمجهود كبير لتأقلم مع هذا الوضع لكي تحافظ على حصصها في الأسواق العالمية عند التصدير وتتمكن من كسب أسواق جديدة، وكذا المحافظة على حصصها في السوق الداخلية أمام المنافسين الأجانب بعد إزاحة الحماية الجمركية المتوقعة على المدى المتوسط والبعيد في مختلف الاتفاقيات المبرمة.

أما بالنسبة للقطاع السياحي فإننا نثمن النتائج التي تم تحقيقها في هذا المجال وندعو على المحافظة على الوثيرة التي تسير علها إصلاح هذا القطاع وبذل المزيد من الجهود عن طريق تحفيز الاستثمار والنهوض بالبنية التحتية السياحية والاهتمام بالمنطق السياحية الواعدة وعدم الاقتصار على الاهتمام بالمناطق السياحية التقليدية التي تحظى باهتمام كبير على حساب المناطق الأخرى.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ودعم الصناعة الوطنية وتأهيلها وكذلك الاستفادة من قطاع المعادن الذي يعتبر قطاعا رائدا وواعدا ويعرف نموا مضطردا عن طريق تحفيز الاستثمار في هذا القطاع والاهتمام بالمنجمين التقليديين.

السيد الرئيس،

إننا في فريقنا نرى أن الحكومة من خلال تطيعم مشروع القانون المالي بوثيقة بعنوان البعد الجهوي للميزانية، قد عبرت فقط عن إحساسها بمدى اتساع الفوارق الجهوية لكن بالمقابل لم تقم بما من شأنه التقليص من هذه الفوارق بصفة واضحة وعملية وملموسة بل لازال هناك بالمقابل تكريس المحور المعروف.

ولذلك فإننا ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في قضايا التنمية الجهوية والتوازن المجالي، وذلك من أجل تعميم الاستفادة من ثمرات النمو على سائر جهات البلاد، كما نؤكد على ضرورة توزيع المجهود العمومي للاستثمار ليشمل مختلف الأقاليم والجهات يضمن أرفع من مؤهلات كل مناطق المملكة بدون استثناء.

السيد الرئيس

إن ما تعيشه بلادنا من تحولات اقتصادية واجتماعية يفرز بالضرورة ظواهر إيجابية وسلبية، ووعيا منا بحجم الإكراهات والتحديات التي تواجهها بلادنا سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، فإننا نعتبر أن مشروع القانون المالي رغم بعض النقائص التي تعتريه والتي أشرنا إليها، ورغم الصعوبات والمعوقات التي تعترضه يبقى مشروعا يتضمن مجموعة من الإجراءات الكفيلة بتدبير الإكراهات ومواجهة التحديات الجسيمة التي تواجهها بلادنا، ويواكب ما يعرفه المغرب من تطورات في سبيل تحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، الذي يرتكز على الرؤية الملكية السامية للنهوض ببلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ونحن لذلك نساند هذا المشروع ونصوت له بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة عادل المعطي:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة الموالية للفريق الكنفدرالي والكلمة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد المستشار خالد لهوير العلمي.

السيد المستشار خالد لهوير العلمي:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الكنفدرالي بمجلس المستشارين أن أقدم تحليل وموقف مركزيتنا النقابية الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، بخصوص مشروع القانون المالي رقم 35.05 برسم السنة المالية 2006، خلال هذه الجلسة العامة التي تتوج مسار نقاش رقمي وسياسي انخراطنا فيه بمسؤولية وطنية وتشريعية إطلاقا من موقعنا كعمال مطوقين بمفهوم الإنابة الديمقراطية كما نفهمها ونترجمها كتكليف، منذ عرض المشروع على أنظار المجلس لإنجاز قراءته، رغم الأساليب المستخدمة المعتمدة على آليات التحكم في المعلومات، كآلية (من ينبغي أن يعم ومن ينبغي ألا يعمل) وآلية (التحكم في التوفيق) لجعله غير كاف لممارسة الاستيعاب والتحليل.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

قبل بسط تحليلنا وموقفنا نستحضر بالمناسبة شهداء التحرير والبناء الديمقراطي وشهداء الوحدة الترابية، لنترحم على أرواحهم الطاهرة، مثلما نترحم أيضا على أرواح شهدائنا نضالنا القوي في فسكين والعراق، كما نتوجه لقوتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي وقوات الأمن والقوات المساعدة بصحرائنا العزيزة، حماية لأرضنا وإنساننا وعلى رأس هذه القوات صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

نعلم ويعلم الجميع من ذوي الاختصاص، بأن أي فاغل اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن أي موقع، لا يمكنه إحكام التعاطي مع المعطيات الرقمية الاحتمالية والتوجهات السياسية لمشروع الميزانية العامة، من دون ربط هذه المعطيات وتلك التوجهات بسياق الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تجتازها البلاد، لربط المحتمل بواقع حال الأمة، ولأحكام المحاججة التحليلية قصد مواجهة صناع الميزانية، السياسيين والتقنيين، بالأسئلة المنهجية التالية :

1 إلى أي مدى سيصل هذا القانون بالبلاد على مستوى بناء الأسس والدعامات المنضبطة لإملاءات التوجه النيوليبيرالي العالمي في بعده الامبريالي الجديد؟

2- ما الذي تقدمه أرقامهم الاحتمالية من بدائل لمواجهة الاختلالات البنيوية المركبة تطال الاقتصاد الوطني وتلقي بثقلها على المجتمع وانتظاراته الكبرى؟

3 - ما معنى الادعاء بأن هذا القانون المالي قد أبدع على مستوى التوازنات فتحرر من الاكراهات التقليدية التي حكمت القوانين المالية السابقة، وعلى حساب من كان هذا الإبداع الملغوم؟

4 أية علاقة بين بنية الميزانية وأرقامها الافتراضية والانشغالات الكبرى المعبر عنه في المذكرة التقديمية ومرفقاتها على مستوى تحقيق نمو اقتصادي بمعدل مرتفع واعتماد سياسة اجتماعية تقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية، واعتماد إصلاحات بنيوية وقطاعية لتأهيل الاقتصاد الوطني كي يواجه المنافسة الشرسة داخليا وعلى مستوى السوق الدولية؟

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

يعيش عالم اليوم على إيقاع توجهات ومخاطر يحكمها مخطط كوني امبريالي رهيب لإحكام السيطرة المطلقة على خيرات وثروات الشعوب وتحويل العالم إلى سوق مفتوحة على المنافسة الشرسة، وتدمير كل القيم التي شكلت أسس التوازن الاجتماعي العالمي، وهو ما يفسر وتيرة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية التي لم تسلم حتى الدول القوية، لمواجهة مخلفات هذا المخطط ومآسيه، الشيء الذي يؤشر لأفق اتساع العديد من الانفجارات الاجتماعية في العديد من أنحاء المعمور، نسوق هذا الاستحضار، لنؤكد من أعلى هذا المنبر، أن تحولات عالم اليوم ومخاطرها تطرح على بلادنا دولة ومؤسسات وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين، مواجهة عمق الأسئلة المرتبطة بالاختيارات المنتهجة قبل سنة 1983 التي أسست لسياسة التقويم الهيكلي بمرحلتيه كي يلج التدبير الماكرو اقتصادي، المبني على التوازنات المالية والمغيب لانتظارات الشعبية، مرحلة استنبات دعامات التوجه النيوليبيرالي والخضوع الأعمى لاعتباراته والعصف بكل مقومات القوة الوطنية في كافة المجالات، بحيث وبعد صدور تقرير البنك الدولي 79-80 نخرطت الحكومة (وما تلاها من حكومات) في توجهات جديدة أدخلتها في مسلسل الخضوع لسياسة البنك الدولي بالكمال، ونحن اليوم نؤدي الثمن بالكامل، وبدل سياسة وطنية بديلة ركبنا هذا الخيار الذي انعكس على المجتمع وكلفة الأجور وتفكيك القطاع العام الذي لم يكن بإرادة وطنية، والانعكاسات السلبية لهذا المسلسل هي التي وفرت الشرط الموضوعي للكفاحات العمالية بقيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فهل من الضروري الاستمرار في هذا الخيار، الذي أفرز اختلالات اقتصادية واجتماعية وخدماتية عميقة، جعلت البلاد تئن تحت وطأة معضلات وطنية صعبة، تجلت في التنامي المطرد للبطالة وعطالة حملة الشواهد، وفي تصاعد وتيرة الهجرة وركوب قوارب الموت، واتساع دائرة الفقر، استفحال الأمية، وهل من الضروري الخضوع في المطلق لتعليمات المؤسسات المالية الأجنبية رغم أهوال هذه الحصيلة؟

إن تشخيص الحصيلة الاجتماعية ومؤشراتها الرقمية وربطها بأسبابها، تضعنا أمام ما يلي من الاختلالات التي تشكل في تقدير الأغلب من الفاعلين والمتتبعين تهديدا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما تؤكد العديد من الدراسات والتقارير بما فيها التقرير الأخير للبنك الدولي.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

تحتل مسألة البطالة والتشغيل أولوية في جدول الانشغالات الوطنية للدولة والمجتمع، وهي مسألة ترتبط بالخيارات الإستراتيجية التي تهم

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

كل مكونات الأمة، وتقتضي شجاعة في التشخيص الحي لها ولأسبابها وطرق معالجتها، وما يتطلبه ذلك من التزامات وتحديات يجب ركوبها، فمسألة التشغيل هي كل المعايير أهم القضايا المرتبطة بالأمن القومي ومصير الأمة، مادام العمل هوية وجود إنساني ومقوم من مقومات المواطنة الحقة، لكن التعامل الرسمي مع المسألة ظل جزئيا وظرفيا في غياب مخطط شمولي قائم على سياسة واضحة تنطلق من تشخيص موضوعي لمعضلة البطالة والتشغيل ببلادنا، على أساس أن يكون محدد الأهداف وفي إطار برامج مدققة في مداها الزمني ومعبئة لتدخل كل القطاعات، مع آليات فاعلة للمراقبة والتقويم، إن مسألة التشغيل في تقديرنا الكونفدرالي هي ليست مسؤولية الحكومة فقط، بل هي أيضا مسؤولية رجال الأعمال، وعلينا أن نتقاسم الحلو والمر للنهوض بالثروة الوطنية وتوزيعها بالعدل وإشاعة ثقافة الإنتاج والاستهلاك.

أما الأمية فتصل بين السكان البالغين 0 أسنوات فأكثر على حوالي 50 ٪ كما تصل أوساط النساء إلى 62 ٪ وتصل عند مجموع الساكنة النشيطة إلى ما يزيد عن 55 ٪.

إن ظاهرة الأمية في تقديرنا تشكل وصمة عار حضارية في جبين الحكومات المتعاقبة وقد مضى على استقلال البلاد خمسون عاما.

لقد ارتبطت وترتبط في مجملها بسياسة إرادية، تهدف إلى الاستمرار في التسويق السياسي للبشر، قصد فبركة الخرائط الانتخابية لإنتاج مؤسسات مشوهة وعاجزة، لكنها مطواعة، إضافة إلى ذلك فإن البرامج الرسمية المعتمدة لمواجهة هذه الآفة الاجتماعية، لم تعد حدود الاستهلاك الإعلامي وهدر المال العمومي في محاربة الأمية بلا حرب عليها، فكيف يمكن لمغرب الألفية الثالثة أن يلج مجتمع المعرفة والإعلام ونصف سكانه أميون؟

إن البطالة والفقر واتساع الهشاشة الاجتماعي، جعل ويجعل ظاهرة الهجرة بكل أنواعها، تتنامى وتيرة مذهلة تحت ضغط الإرغام بحثا عن الحق في الحياة، فبالإضافة إلى الهجرة من البوادي إلى ضواحي المدن، نجد ظاهرة إقدام الشباب على ركوب الأمواج عبر قوارب الموت، وفي أخبار الإعلام الوطني والدولي كل يوم، كما أن هجرة الأدمغة والكفاءات تتنامى باطراد، والملاحظ أن الهجرة اليوم لم يعد خطها يقتصر على جهة واحدة الشيء الذي حول بلدنا إلى معبر إفريقي نحو أوربا، وبخضوع هذه الظاهرة التي تطرح بعمق سؤال "المواطنة" في كل أبعاده القيمة والإنسانية، نلاحظ أن التعامل الرسمي مع المرشحين للهجرة من المغاربة والأفارقة، لم يخرج على قاعدة المقاربة الأمنية الأوربية المحكومة بالمنطق الاختزالي الذي لا يتعدى النتائج على الأسباب بدل لإمساك بدواعيها وبواعثها.

إن الحكومات المتعاقبة على إدارة الشأن العمومي بالبلاد لم تعمل فقط على تنفيذ برامج وسياسات تعوق تطور كل إمكانيات الخدمات العمومية في مختلف المجالات، بل عملت على مراجعة أسس ومنطلقات إنتاج وتوزيع الخدمات من منظور تقني مالي اختزالي مرفوض.

في هذا الإطار، نفهم تردي الوضع الصحي، تعلق الأمر بتدبيره وتوزيعه المجالي للموارد، أو تعلق الأمر بجودة الخدمات، ويشمل هذا التردي الذي يهدد في العمق الأمن الصحي للأفراد والجماعات المنظومة الصحية بكل مكوناتها من القطاع العام إلى الخاص، ومن النظام التعاضدي إلى السياسات الدوائية، ومن هذا وذلك إلى الرأسمال البشري العامل في الحقل الصحي.

وفي نفس الإطار وضمن نفس الاختيارات وانطلاقا من نفس المنظور التقنو-مالي الاختزالي، نفهم الوضع الذي آلت إليه المدرسة العمومية التي تعيش تدهورا مقلقا وشاملا يعم كل مكونات المنظومة التربوية من أهداف ومناهج وبرامج وطرق تدريس ووسائل، مع العلم أن المدرسة العمومية هي الإطار الواعد لتحقيق الأمن المعرفي وشرط ولوج مجتمع المعرفة والإعلام، وهي الإطار العادل لتوزيع المعرفة على المجتمع في المدن والبوادي.

هذا دون الحديث عن التعامل مع موظفي وأعوان الدولة ككلفة إكراهية مما حمل الحكومة على إجراء المغادرة الطوعية لتخفيف الضغط المزعوم على الكتلة الأجرية وتقليصها.

وما حصل من ارتباك في العديد من القطاعات أكد ويؤكد أن هذا الإجراء كان ظرفيا ومعزولا عن النظرة الشمولية لإصلاح منظومتي الوظيفة العمومية والأجور.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

إن الميزانية الحالية هي استمرار لنفس البنية التي حكمت الميزانيات السابقة المعتمدة من طرف حكومات التقويم الهيكلي (PAS) منذ الثمانيات من القرن الماضي، وهي بنية ترتهن فوق ذلك لغياب البعد الاستراتيجي بفك الارتباط مع التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وهو مخالف لأحكام الفصل 0كمن الدستور، الذي يربط قانون المالية بمخطط التنمية، ومخالف أيضا لقانون التنظيمي للمالية، الشيء الذي يجعلها ميزانية تدبير الإكراهات المستمرة والمتجلية في :

عجز الموازنة الذي يفوق 4.5 ٪ عكس 3.2 ٪ كنسبة محددة.

تفاقم العجز اتجاري ليتضاعف أربع مرات عن العجز المسجل في بداية التسعينات.

تدبير كلفة المديونية التي بلغت اعتماداتها 44.43 مليار درهم بزيادة تناهز 13 ٪.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ،أمام تراجع المواد في الضرائب الجمركية وفي مجال الخوصصة واستمرار الخضوع للإكراهات التقليدية (المناخ ـ العملة ـ كلفة البترول...) اضطرت المواد الأساسية للضريبة على القيمة المضافة ورفع نسبة TVA على مواد أخرى، وهي زيادات تضاف للزيادتين الأخيرتين في ثمن المحروقات، الشيء الذي سيوجه ضربات جديدة لقدرة الشرائية لعموم المواطنين، مما يجعلها ميزانية مضادة لأهداف المبادرة الملكية للتنمية البشرية، التي ثمناها

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ككنفدرالية ديمقراطية للشغل، ودعونا قواعدنا إلى الإنخراط فيها، فالزيادة في أسعار مختلف المواد الاستهلاكية الأساسية، من دقيق وسكر وزبدة وشاي وقهوة وأرز، عبر رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة، والإجهاز على دعم الدولة لصندوق المقاصة، هي إجراءات غير محسوبة العواقب بسبب خضوعها لاعتبارات توسيع الوعاء الضريبي الذي تقلصت مداخيله وتستمر مع اتفاقيات التبادل الحر، كما أن TVA تنعدم إلى التوازن الجهوي وتصرف بالتبذير والعشوائية.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

إن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، تتطلب قانونا ماليا بتوجه اقتصادي واجتماعي، يضع المادخيل الضرورية لسيرورة تنموية بديلة، تقطع كلية مع سياسة النمو الخاضعة للتوازنات المالية التي لم تفرز في المجمل إلا :

انحصار وتيرة النمو في معدل لا يتجوز 1.5 ٪.

استمرار تراجع مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام.

اعجز البنيوي في الميزان التجاري.

ارتفاع نسبة العجز العام.

انحصار معدلات الاستثمار.

استمرار وثيرة الدين العمومي الداخلي والخارجي.

استمرار التشتت في بنية المالية العمومية.

الاعتماد على ربط ميزان الأداءات بعائدات عمالنا في الخارج وبقطاع السياحة.

استفحال اقتصاد الريع والامتياز.

تنامي الاقتصاد غير المهيكل وظاهرة التملص الضريبي.

إضافة إلى هدر المال العام وانتشار الفساد المالي والإداري، والإثراء اللامشروع، واستفحال الفوارق الطبقية الصارخة. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

بناء على ما تقدم، من معطياتنا التحليلية لمشروع قانون المالية ؟ بنية وأرقاما وتوجهات تقدمن كفريق كنفدرالي بثماني عشر تعديلا همت :

الضرائب الداخلية على الاستهلاك- وكتاب الوعاء والتحصيل ؟ والدخول المفروضة عليها الضريبة ؟والضريبة على الدخل وذلك بتخفيض النسبة التي تعتبر عالية، وهو ما أكده تقرير البنك العالمي واعتبارها ضغطا عل الرأسمال البشري ؟وتخفيض الضريبة على الشركات، كما هو الحال في فرنسا، وحتى نساهم في دعم المقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة، وتمكينها من القدرة على المنافسة، وتأهيلها للمشاركة الفاعلة في خلق فرص الشغل ؟والحسابات الخصوصية للخزينة، حيث اقترحنا رفع اعتماداتها المخصصة لصندوق المبادرة الوطنية لتنمية البشرية، حتى نلائم التوجهات والأهداف مع الإمكانيات المالية، وغير ذلك من التعديلات التي مست مواد أخرى، إلا أن الحكومة وللأسف، تعاملت مع تعديلاتنا كعادتها القديمة بالرفض وإشهار الفصل 51.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

إسهاما منا كفريق كونفدرالي انطلاقا من مرجعيتنا وتحاليلنا، واعتمادنا على واقع حال بلادنا وما تستلزمه المعضلات الوطنية الكبرى الناجمة عن الاختلالات البنيوية المزمنة من صيغ التعاطي، نتوجه إليكم ومن خلالكم إلى الرأي العام الوطني في إطار تنمية أدائنا الاقتراحي بما نراه من بدائل لرفع التحدي التنموي في كل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :

نعبر السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين، أن الحكومة اليوم مطالبة بالمراجعة الشاملة للسياسة المالية المنتهجة وإعطاء الأهمية الكبرى للتوازنات الاجتماعية، ومطالبة في خضم التحولات الكونية بوضع سياسة اقتصادية وطنية شاملة، والأمر هنا يتعلق في نهاية التحليل باختيارات لا بإجراءات تقنية معزولة أو ردود فعل ترقيعية ظرفية، وشرط هذه السياسة الاقتصادية الوطنية والشاملة القطع مع التوازنات الماكرو اقتصادية والانتقال إلى خيار التنمية الاقتصادية المتضامنة التي ترتبط عضويا مع خيار العدالة الاجتماعية وخيار المواطنة الكاملة، والمداخل لهذه الخيارات الثلاثة ترتكز اقتصاديا على :

سن قانون يربط بين البرمجة والتخطيط والقوانين المالية.

بناء المخطط الوطني على أرضية المخططات الجهوية.

تقوية دور الدولة في مجال الاستثمار العمومي والاستراتيجي.

إخراج الفلاحة الوطنية من الخضوع للإكراهات المناخية وسن إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي.

تدبير اقتصاديات البحر وتشجيع الاستثمارات المرتبطة به.

سن برنامج وطني للتجهيز متكافئ مجاليا لتقوية البنيات التحتية.

تعميق الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته التكنولوجية، وتحديثها المستمر، بما يتلائم والمستوى العالمي في هذا المجال.

تحقيق توزيع جغرافي مناسب لمواقع الصناعات وتزويدها بالمرافق والخدمات الضرورية.

تبسيط إجراءات الترخيص قطاع الخاص بتفعيل شبابيك الاستثمار الجهوية.

تهيئة المناخ الملائم لاجتذاب رؤوس الأموال إلى المناطق والتجمعات الجديدة عن طريق التسهيلات وتأمين الخدمات اللازمة للصناعات.

تحويل رؤوس الأموال المغربية التي تستثمر في الخارج إلى البلاد.

تخفيض الفائدة في مجال الاستثمار عموما والاستثمار الذي يهم المشاريع الاجتماعية.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

هذه المرتكزات في المجال الاقتصادي لا معنى لها إذا لم تدمج عضويا لتحقيق خيار التنمية الاجتماعية القائمة على التوزيع العادل للخيرات كمنطلق لمقاومة الفقر والأمية والبطالة والهجرة، والخياران معا لا سبيل إليهما بدون خيار التنمية الديمقراطية القائمة على المواطنة الكاملة ومشروعية المؤسسات كقاعدة لمقاومة الفساد والتزوير والنهب وتسليع العمل السياسي، والمرتكزة على مبادئ الحكامة الديمقراطية بدءا بـ:

مبدأ الشفافية وذلك بإشاعة الحق في الولوج الحر إلى المعلومات العمومية والوثائق الإدارية وإلى قواعد اشتغال المؤسسات العمومية وتدبيرها.

مبدأ تقديم الحساب، وذلك بتحديد المسؤوليات ومراقبة العمل العمومي.

مبدأ تنمية القدرات، وذلك بإشراك المواطنين والمجتمع المدني.

وطبعا فإن المظاهر الاقتصادية للحكامة الديمقراطية تعتمد على مؤشر مراقبة النفقات العمومية، ومؤشر الإنصاف الجبائي، ومؤشري الشفافية في إبرام الصفقات العمومية والمنافسة.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

نثمن ثقافة الحوار بين أطراف الإنتاج والفرقاء، ونتأسف لغيابه في بعض القطاعات ونسجل ما أفرزه من إيجابيات لحد الآن كمدونة الشغل ومدونة التغطية الصحية والاستجابة لبعض الملفات المطلبية، ونشدد على جعل الحوار كثقافة مؤسساتيا ومنتظما وفاعلا وشاملا.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

نسجل بارتياح مجهودات السيد الوزير الأول في الاستجابة للعديد من المطالب وفي الحوار والتوافق الذي لم يكن من قبل، وتوسيع دائرة التعاقدات الاجتماعي مع المقاولات الخاصة والقطاع العام، التوافق حول مدونة الشغل كل هذا نثمنه ونضعه في الميزان، لكن هناك فرق بين الحوار مع الوزير الأول والفريق الحكومي، الحوار الذي يشتغل بجانبه ومع بعض الإدارات والوزارات، نحن نقابة السلم وإشعاع ثقافة التعاقد والاتفاقيات.

رغم الإكراهات وتأثير العولمة نحن نتقدم ونتطور حيث تم امتصاص الإكراهات (الجفاف ؟ زالزال الحسيمة ؟ الجراد ؟ البترول ...) وبقينا واقفين على أرجلنا وهذه علامة صحية.

الآتي هو الأسوأ والسؤال هو كيف ندافع عن بلدنا جميعا في شروط الإكراهات الدولية والقومية والوطنية، علما أن هامش المناورة لبلدنا ضيق، وهو ما يفرض دعم سياسة التضامن الوطني والاجتماعي، ودعم المقاولة الوطنية لأن بإمكانها أن تكون أكثر تنافسية لو أعطيت له الفرصة.

نأمل في حكومة جلالة الملك ونعد خيرا مواصلة أوراش وتفعيل ترجمتها على الواقع الحي وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لأننا مقررون على تفعيلها لتتواصل الجذور بالجبال والأرياف كما كان بالنسبة لأجدادنا وآبائنا.

نحن نمشي إلى الأمام ونأمل في إنجاز المعجزة المغربية كما أنجزتها اليابان والصين، مع كل الشرفاء والمخلصين في بلدنا، ثقتنا في بلادنا بلا حدود موحدين حول قضيتنا الوطنية تحت رئاسة جلالة الملك حفظه الله، نحن هنا في المغرب أكثر من تندوف إلى وادي النيل وإلى السودان.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

سنتعامل بمسؤولية ووعي وروح وطنية باستحضار وضعية بلادنا والظرفية التي تجتازها والتهديدات التي تحاول النيل منها وتستهدفها داخليا وخارجيا، كما نستحضر البعض الذي يعمل على خلق واستغلال الأزمة والذي يسعى إلى تعميقها والبعض الذي يعمل على ابتزاز الدولة والأغلبية المجتمعية.

ولأن دورنا التاريخي والوطني هو إحياء الأمل التاريخي لتحصين بلادنا، وتقوية التماسك الاجتماعي وإرجاع الثقة في وطننا وفي إمكانياته وقدرته على النهوض والتطور والتعبئة الاستثنائية من أجل التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والدفاع عن قضيتنا الوطنية.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

موقفنا لا علاقة له بالمخطط الخماسي الذي هرب، ولا علاقة له بالميزانية، ولسنا مفطومين على لا ، وسنتعامل بإيجاب من أجل مستقبل المغرب، إننا نمد يدنا ليتفادى مغربنا العزيز المصير المجهول، لا نريد أن نكون لبنان.

ونحتفظ بحقنا بالرد بكل قوة على ما جرى وسيجري في المستقبل، لن نقبل أبدا أن تباع أصوات الناس في سوق النخاسة، ونحذر بشدة من شيء اسمه قانون الإضراب أو الإجهاز على صندوق المقاصة أمام الزيادات في بعض المواد، كما نعتبر أن كل مغربي لا يستثمر في وطنه ويوجه أمواله إلى الخارج أو كل من يستعين بالخارج هو خائن لبلده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد رئيس الجلسة عادل المعطي:

شكرا لمستشار المحترم، أعطي الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم مولاي ادريس العلوي عن فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

بسم اله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون ،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

تعتبر مناقشة القانون المالي لسنة 2006 فرصة سانحة بالنسبة لنا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لإبداء أفكارنا وتصوراتنا وبدائلنا لوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، اعتبارا منا بأن القانون المالي هو الوجه الحقيقي الذي يعطس وتيرة العمل الحكومي في مختلف الميادين، كما يعتبر الترجمة الحقيقية والتجسيد الفعلي للتصريح الحكومي والتوجيهات الملكية السامية التي تتضمنها مختلف خطب جلالة الملك السادس نصره الله.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

قبل أن أستهل مناقشة فصول مشروع القانون المالي المعروض أمام مجلسنا الموقر أود أن أغتنم هذه المنسبة لأعلن مباركتنا وتأييدنا المطلق، لما جاء في خطاب صاحب الجلالة أيده الله في ذكرى المسيرة الخضراء لهذه السنة وما شكله من أهمية تاريخية ولحظة متميزة في مسار بلادنا نظرا للمواقف القيمة التي تضمنها والقرارات الحكيمة التي حفل بها والتي تؤكد بالملموس عزم جلالته على ترسيخ قيم الموطنة، والحرية والتضامن والمشاركة الفعالة لمختلف مكونات الشعب المغربي في المسيرة التنموية التي يقودها ويرعاها بكل عزم وثبات.

فمن انشغال جلالته بمصير المواطنين المغربيين المختطفين بالعراق، إلى عناية بأوضاع المواطنين المغاربة المقيمين بالمهجر وما يحظون به من عناية ورعاية تجعل منهم مواطنين مساهمين في الشأن العام الوطني من خلال تمثيلهم ضمن مجلس النواب بدءا من الولاية التشريعية المقبلة، وكذلك ضمن مجلس أعلى وديمقراطي يعكس انشغالاتهم وانتظاراتهم إلى قضية وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية، لا يسعنا إلا أن نثمن بكل تقدير واعتزاز التوجهات النيرة التي تضمنها هذا الخطاب الكريم، مؤيدين حرص جلالته على إيجاد حل سياسي تفاوضي في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية، تتمتع فيها أقاليمنا الجنوبية بحكم ذاتي ويتولى فيه مواطنونا بهذه الربوع تدبير شؤونهم الجهوية بأنفسهم، كما أننا نشيد بقرار جلالته إشراك القوى الحية للبلاد في الاستشارة حول تصوراتها لصيغة الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، معلنين استعددن الدائم كما هو دأبنا لإبداء تصورنا في هذا التوجه مما ينبغي أن تكون عليه باقي جهات المملكة وكذا الإسهام في تعبئة الرأي العام وتقوية الإجماع الوطني حول هذا المطلب المشروع الذي تتوق له كل القوى الحية في بلادنا وكذا المنتظم الدولي.

السيد الرئيس

إننا بهذه المناسبة، وإذ ندين الممارسات العدوانية المعطلة لمشروع اندماج المغرب العربي الكبير فإننا نؤكد انخراطنا التام والكلي وراء جلالة الملك في قضية وحدتنا الترابية وحرصنا الدائم على الوفاء لشعارنا الخالد الله، الوطن، الملك، كما أننا نثمن المساعي الجليلة لجلالته التي أفضت إلى الإفراج عن المحتجزين المغاربة بتندوف، وإننا لمعبؤون للتحلي بالمزيد من اليقظة والعمل الجاد من أجل فك الحصار الجائر على باقي المحتجزين بمخيمات الذل والعار.

فالوحدة الترابية ستظل على الدوام إحدى ثوابتنا وأولوياتنا السياسية التي تحظى بإجماع وطني وراء جلالة الملك لضمان لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة والتي تستدعي منا الاستمرار في اليقظة والتعبئة حولها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من كيان الغرب وهويته، فالمغرب في صحرائه والصحراء في مغربها وقضية الصحراء هي قضية هوية غير قابلة للتجزئة وحق تاريخي لا يمكن التفريط فيه، كما قال جلالة الملك نصره الله "وهذا هو نهجنا القويم الذي سنظل ملتفين حوله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها".

إنني أغتنم هذه الفرصة باسم فريقي للتوجه بتحية إكبار وتقدير إلى القوات المسلحة الملكية وقوات الدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الأمن الساهرين على حماية الوطن بروح من التفاني والتضحية والوفاء تحت القيادة السامية لقائدها الأعلى جلالة الملك أيده الله ونصره.

كما ننحني بتأثر وخشوع مترحمين على شهدائنا الأبرار الذي وهبوا أرواحهم وبذلوا حياتهم فداء لعزة المغرب ووحدة ترابه وعلى رأسهم جلالة المغفور لهما محمد الخامس والحسن الثاني طيب الله ثراهما.

السيد الرئيس

نجد أنفسنا اليوم نناقش مشروع القانون المالية الرابع في حياة هذه الحكومة وهو الأمر الذي يجعلنا نطرح التساؤل حول الجديد الذي أتى به القانون أو المرجعيات التي استند إليها، ومدى استيعابه للانتقادات التي توجه لسياسة الحكومة ذات اليمين وذات اليسار، ثم هذا هو الأهم هل تدارك هذا القانون أوجه التقصير التي اتسمت بكل موضعية بتعطيل آليات الإقلاع الاقتصادي وتفاقم الأزمة الاجتماعية وتدني القدرة الشرائية للمواطنين واتساع دائرة الفقر وتفاقم ظاهرة البطالة ...إلخ

السيد الرئيس

يأتي القانون المالي برسم السنة المالية 2006 في سياق داخلي يبين بوضوح اتساع الهوة بين وتيرتين.

الوتيرة التي تطبع الإيقاع الحاصل في الأنشطة الملكية والتي مست مناحي عديدة في الحياة السياسية والاقتصادية وكان آخرها ما تجلى في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها صاحب الجلالة في خطاب 18 ماي الأخير، والتي تعتبر من السياقات المهمة جدا التي تؤطر المشروع الديمقراطي الحداثي الذي قاده جلالة الملك حفظه الله والمبني على ترسيخ قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع المغربي وذلك بالنظر لبعدها الاقتصادي والاجتماعي، وبالنظر كذلك لكونها تجسدً في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

العمق تمتينا للرأسمال البشري الذي يعتبر مصدر ومنتهى كل تقدم ونماء مرتقب ومنشود، ناهيك عن القرارات والتوجهات الملكية السامية التي تضمنتها خطب جلالته، نذكر منها تلك المتمثلة في تخويل الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية تكريما للمرأة والطفل على حد سواء، وتلك التي حددت توجهات وبرامج المرحلة المقبلة من خلال العديد من المحاور السياسية التي تتمركز حولها مجهودات المغرب من خلال الخمس السنوات المقبلة، هذه المحاور المتمثلة في إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء وتحصين الانتقال الديمقراطي والإسراع به قدما إلى الأمام وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة عبر استكمال ميثاق التربية والتكوين وإصلاح الحقلين الديني والثقافي ووضع عقد اجتماعي جديد والنهوض بالتنمية القروية وبالقطاع الفلاحي وبناء اقتصاد عصري منتج ومتضامن وتنافسي لكسب الرهانات الحيوية للعولمة والتبادل الحر، وتعزيز مكانة بلدنا كقطب جهوي وفاعل دولي، في عالم يعرف تحولات حاسمة ومتسارعة.

فإذا كانت الوتيرة الملكية سواء في جانبها المتعلق بالأنشطة الفعلية لجلالة الملك أو المتعلق بالتوجيهات الملكية السامية قد جاءت في إنهاء لتفتتح أبواب الأمل، ولتعانق المستقبل بطموح متجدد وعزم لا يلين أتت وتيرة الحكومة على عكس ذلك، متباطئة، مترددة، غير عابئة بأهمية الزمن، منغمسة في تناقضاتها لأنها بحق حكومة غير منسجمة تكونت من أحزاب متعددة بينها الكثير من الاختلاف لذلك فإن ائتلافها كن ائتلافا غير طبيعي، انعكس على نشاطها وقراراتها، وهشاشة هذا الائتلاف لا تأتيه فقط من الإختلاف القائم بين الأحزاب المنتمية للاتجاهات المختلفة، بل لأن التناقضات سجلت أكثر بين الأحزاب التي تكتلت لتشكيل قطب المعارضة السابقة، فالكثير من هذه الأحزاب اختلط عليها الدور، ولم تستطع بعد مرور حوالي سبع سنوات من تحملها المسوؤلية أن تستوعب انتقالها من المعارضة إلى الإمساك بتسيير الشأن العام، فنلاحظ أن وزرائها يصادقون على قرارات وتقوم جرائدها ووسائل إعلامها بانتقاد هذه القرارات وتبخيسها، بل إن أعضاء الحكومة يدلون بتصريحات سياسية متناقضة، وهي ظاهرة غير مقبولة دستوريا وغير مستساغة سياسيا.

السيد الرئيس

إن القراءة المتأنية لهذا المشروع تبين بأنه قانون مالي خيالي من التدابير من شأنه إحداث الرجة الضرورية لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني وحل المشاكل الاجتماعية وبالتالي فهو قانون أزمة لا يستحيل لشروط المرحلة ومشاكلها وامتداداتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وحتى المرجعيات التي ارتكز عليها فلا يعدو أن يكون ورودها في خطاب السيد الوزير من باب تأثيث الكلام وتنميقه ليس إلا، فلا زال التصريح الحكومي لم ينعكس رقميا على مستوى القانون المالي، وقد كنا نأمل من الحكومة أن تلتقط المبادرات والإشارات الملكية لتترجمها في قانونها المالي وفي مختلف أعمالها ومشاريعها لكن الصورة تبين بأن الحكومة هي أبعد ما تكون عن ذلك.

وهذا، وبعيدا عن التصورات الوهمية لسياستنا المالية والاقتصادية، فإنه يتعين علينا الإقرار بأن أدائنا الاقتصادي يدعو إلى القلق حيث عن مسلسل تأهيل نسيجنا الإنتاجي لازال بطيئا، بل وعاجزا على توليد وخلق الثروات الضرورية للإرتقاء بعيش الموطن ورفاهيته.

إن الاتساع الذي تعرفه هوامش الفقر واستفحال البطالة وتدني مستوى الخدمات تبرز بوضوح أننا نعيش مأزقا اجتماعيا حقيقيا، وما ظاهرة الهجرة السرية التي أضحت بمثابة الحلم الوحيد الذي يراود شبابنا لدليل قوى على عمق هذه الأزمة.

لقد أصبحت بلادنا اليوم أكثر التصاقا بالمداخيل الاستثنائية التي تدرها الخوصصة كمتنفس حيوي لتمويل نفقات ونذكر بالمناسبة وبين مزدوجتين بتلك الحملات الشرسة التي شنتها بعض مكونات الحكومة الحالية على سياسة الخوصصة قبل تسلمها لإدارة الشأن العام بحيث اعتبرتها سياسة لا شعبية أدت إلى إفقار الجماهير وبؤسها، وها هي اليوم تبقي أكثر وفاءا لهذه السياسة، أما نحن من جانبنا فنحذر الحكومة من أن استمرار المراهنة على عائدات الخوصصة لمواجهة تدبير ميزانية الدولة يشكل خطرا حقيقيا على المسيرة الاقتصادية لبلادنا بالنظر لتراجع مستوى الاستثمار العمومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن غياب بنية نسقية داخل الحكومة، وغياب توافق اجتماعي واقتصادي أكسبا هذه الحكومة نوعا من الفتور والانتظارية وهو ما ينعكس على الأجواء العامة لهذه الميزانية، ولذلك تجدنا نناقش الميزانية بدون مخطط بالرغم من أن الدستور أعاد له الاعتبار ونناقشها بدون اهتمام شعبي أو إعلامي مما يمنحنا انطباعا وكأنة هذه الحكومة قد حددت لنفسها أفقا ضيقا في انتظار تشكيل أقطاب سياسية بارزة مع استحقاقات سنة 2007وفي انتظار ما جاد به الإحصاء الوطني من معطيات جديدة.

كما جرت العادة فقط تطرقت الحكومة إلى الإكراهات التي وضع على ضوئها القانون المالي وعلى رأسها الارتفاع المهول لأسعار البترول في ألسواق الدولية والتي هي في حقيقة الأمر عوامل موضوعية أثرت في اقتصادنا كما أثرت في اقتصاديات العديد من الدول المماثلة لنا في مستوى النمو، الأمر الذي يجعلنا نطرح مع ذلك مفارقة أخرى تتعلق بالانتعاشة التي عرفتها العديد من الدول التي تقاسمنا نفس المستوى الاقتصاد، بحيث أن بلدنا لم تستفد من هذه الأداءات والعجز التجاري، فإذا كانت الحكومة تسقط أسباب عجزها على المحيط الاقتصادي الدولي فإنها بذلك لا تزيد إلا في تعميق أسباب عجزها لأن المحيط الدولي يتطلب انخراطا إيجابيا في منظومته وحركية الآليات الكفيلة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بالتأثير فيه، وإلا ما جدوى الدبلوماسية والعلاقات الخارجية وعاقات التعاون؟ كما أن الدور الذي كان منوطا بهذه الحكومة بالذات هو التغلب على المشاكل البنيوية كتلك التي أفرزتها التقلبات المناخية التي أكدت بأن تساقط الأمطار بشكل اعتيادي ومنظم بلادنا أصبح أما غير مأمول، لذلك فإن الحكومة التي تضم في تشكيلتها وزارة التنمية القروية أو بالأحرى لاقتصاد القروي لا يجب أن نجعل الأمطار إحدى مرجعياتها، بل يجب أن تتجه على بدائل أخرى كالبحث والتنقيب عن المياه الجوفية وبناء السدود التلية من أجل إرساء دعائم زراعة سقوية، وتكثيف البحث الزراعي وإيجاد زراعات بديلة عن تلك التي تعتمد على الأمطار وتشجيع الكسب والرعي، هذا إضافة إلى تشجيع قطاعات إنتاجية وصناعية أخرى لعالم القروي من شأنها إنعاش الأرياف من جهة، وإيجاد فرص اشغل لأبناء القرية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار لا يد من تذكير الحكومة بأن مطالبنا الدائمة بتنمية العالم القروي والاهتمام به ليس من قبيل المزايدات السياسية، بل لأننا نعي تمام الوعي بأن أحد المفاتيح الأساسية للرفع من مستوى اقتصادنا وبالتالي كل جزء كبير من مشاكلنا الاجتماعية يكمن في إنعاش العالم القروي، فالعالم القروي كما تعلمونه يتوفر على ساكنة جد هامة، ويتوفر على خيرات لم يتم استغلالها بعد، والعالم القروي كذلك هو منطلق الهجرة إلى المدن وأنتم أعلم لماذا يهاجر القروي، وأعلم كذلك بالعواقب الخطيرة لهذه الهجرة بالنسبة للمدن سواء عل مستوى البطالة، والتشرد والانحراف أو على مستوى تفريخ مدن القصدير، ولهذا فأنه لا يمكن القول بأن برامج الكهربة القروية والربط بشبكة الماء الصالح للشرب متواصلة لكي يعمنا الارتياح، بل لكي يكون أي حديث في سياسة القرب حديثا مقبولا يتعين علينا التفكير في دعم عوامل الاستقرار عن طريق توفير شروط التمدين بالعامل القروي وخلق برامج لأنشطة اقتصادية مندمجة فلاحية تنافسية من أجل تحقيق ظروف عيش أفضل البادية والتقليص من وطأة الفقر في العالم القروي.

السيد الرئيس

إن هذا المشروع على غرار المشاريع السابقة ورغم ما أسفرت عنه جولات الحوار بين الحكومة وبعض المركزيات النقابية من نتائج، فإنه لم يراع البعد الاجتماعي الذي يستهدف رفع مستوى وتيرة الأجور حتى تواكب وتساير مستوى المعيشة خاصة وان حل مشكل الأجور طالما استقطب اهتمام الرأي العام الوطني ليس فقط لأن الأجور لا تتفق مع ارتفاع مستوى المعيشة وتكاليفها المزايدة وتزايد وتيرة الأسعار ولكن أيضا أن حيفا خطيرا يتمثل في الفوارق الشاسعة بين الحد الأدنى والحدود القصوى التي لا نهاية لتصاعدها الأمر الذي أدى على اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعي لنجد أن الملايين يعيشون على الكفاف والمئات يعيشون بأجور خيالية، وتعويضات ومكافئات وعطاءات غير دستورية في "مساواة جميع المغاربة في الحقوق والواجبات" وعدم معالجة هذه الإشكالية لا يد أن يؤدي حتما إلى إفراز مجتمع غير عادل تشوه الاضطرابات الاجتماعية والنفسية بين المواطنين وإذكاء روح الحق والكراهية في مختلف المرافق العمومية، وهذه الظاهرة تشكل إحدى العوامل الرئيسية لتفشي مظاهر الرشوة والفساد والإهمال واللامبالاة داخل الإدارة المغربية، كنا نتمنى كذلك أن يكون لهذا المشروع بعدا اجتماعيا كفيلا بتحقيق التغطية الصحية والرفع من مستوى المستشفيات والمراكز الصحية وتعميم المستوصفات خاصة العالم القروي وتجهيزها الأطر الطبية لازمة والأدوية بشكل يضمن لمواطن حق في العلاج والتطبيب في ظروف أحسن وشروط أفضل لما هي عليه الوضعية الآن التي تبقى بعيدة كل ابعد عن تحقيق مبدأ" الصحة لجميع" كما أقرته منظمة الصحة العالمية.

كما كنا نأمل كذلك أن يكون لمشروع بعد اجتماعي من حيث تفعيل ميثاق التربية والتكوين والقوانين التطبيقية التي صادق عليها البرلمان لرفع من مستوى التمدرس وتحقيق تعميم التعليم لكن ونحن في منتصف عشرية تطبيق ميثاق التربية والتعليم، يتبين أن الحصيلة لا تعكس تماما حجم الإنفاقات التي يحظى بها هذا القطاع الذي يلتهم قرابة 26٪ من الميزانية العامة، ناهيك عن الهدر المدرسي والاكتظاظ الذي تعرفه العديد من المؤسسات الأمر الذي يدلنا بوضوح على فشل السياسة الحكومية في تدبير هذا القطاع الحيوي الهام، هذا وارتباطا بالموضوع نؤكد على ضرورة تشجيع البحث العلمي، وكذلك تشجيع الخبرة المغربية والاستفادة منها سواء في الداخل أو الخارج، فالمغاربة اثبتوا قدراتهم وإمكانياتهم التي تفوق حتى الخبرة الأجنبية أحيانا، فالكفاءة هي التي تحرك الاقتصاد وهي التي تخلق الوظائف، وهناك دول اهتدت إلى وضع خطط إعادة كفاءاتها المهاجرة كالجارة إسبانيا والهند مثلا وقد نجح في ذلك، فلماذا لا نفر يا ترى في صياغة إستراتيجية للتعاون مع كفاءات داخل الوطن وخارجه؟

سيما وأن المغرب راهن على بعض الصناعات التكنولوجية الواعدة بتأطير وتسيير من كفاءات مغربية وبالتالي أعطت هذه التجربة النتائج المرجوة منها.

السيد الرئيس

وارتباطا ما سبق فإن محاربة آفة الأمية والتربيّة غير النظامية كمحور أساسي في البرنامج الحكومي يبقى بعيدا عن الوصول على مداه ومبتغاه بحيث إذا كانت الحكومة قد حددت الفترة ما بين 2012 و 2015 كفترة حاسمة وقطيعة لن يبقى بعدها أميون ببلادنا، فإننا نلاحظ بأن هناك إنتاجا جديدا لأميين لم تتاح لهم فرص الدراسة أو انقطعوا عنها مبكرا وسيكونون في الموعد المشار إليه يافعين أو شبابا يشكلون أرقاما إضافية في طوابير الأمية والبطالة وهو الأمر الذي لم تنتبه له الحكومة ولم تأخذه بالحسبان وتجدر الإشارة كذلك إلى أوضاع الفئة الفاعلية في محاربة الأمية ويتعلق الأمر بمنشطي التربية غير النظامية الذين لا يتوفرون على وضع إداري أو مادي قار، وبالتالي كيف سنطلب منهم الثلثين لأشخاص فاتهم ركب الدراسة والتعليم وهو في وضعهم هذا؟

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لقد حاولنا جاهدين أن نجد في هذا القانون بعض معالم التغيير والإصلاح لكننا مع كامل الأسف صدمنا بنسخة مطابقة للقوانين المالية السابقة خالية من أي إبداع لذلك فإن هذا القانون لم يكن ألأي وقع شعبي أو امتداد جماهيري تبين ذلك من خلال خطابكم السيد الوزير، أثناء عرض مشروع القانون المالي لهذه السنة، سواء أمام مجلس النواب أو أمام مجلس المستشارين على خلاف خطاباتكم الحماسية التي كان يتسم بالاستماع غليها عدد كبير من الناس حينما كنتم آنذاك في موقف المعارض المنتقد لموقف الحكومة وسياسته، والآن ماذا تغير؟ أعتقد أن الأمور لا تتجه وجهة صحيحة، والدليل على ذلك عدم وجود أي ملامح أو مؤشرات لإقلاع الاقتصادي ولا فيه ترجمة الوعود على واقع ملموس فلقد جعلت الحكومة في تصريحها محاربة البطالة وإنعاش تشغيل الشباب إحدى أولوياتها، التزمت بذلك؟ وهل المناصب المقترحة المحددة في سبعة آلاف منصب شغل كافية لحل مشكلة البطالة؟ إنن نعتقد جازمين بأن الحكومة لم تعم على حل مشكل البطالة ولو جزئيا وحتى الاستثمار الذي من شأنه خلق مناصب شغل لا زال ضعيفا رغم التطمينات الحكومية التي تؤكد عكس ما هو معاش ف بالواقع.

إنه ليحز في نفسنا أن تعيش قرابة 25 في المائة من المغاربة تحت عتبة الفقر حسب بعض الإحصائيات وأن يبقى المغرب مراوحا لمرتبته العالمية ضمن الدول الفقيرة.

السيد الرئيس

إن عدة قطاعات أساسية لم تنل نصيبها من الاهتمام في هذا المشروع رغم أنها متضمنة في أدبيات الحكومة من خلال تصريحها أو من خلال مذكراتها، وهكذا وعلى الرغم من رفع الحكومة لعدة شعارات من قبيل شعارات الإصلاح وسياسة القرب نظل نعاين مظاهر العجز والتقصير المتجلية في مجال إصلاح القضاء والإدارة الذي يبقى سراب بعيد المنال على الرغم من أن الحكومة التزمت في برنامجها بأن ورش إصلاح العدل والإدارة سيشتغل مكانة متميزة في العمل الحكومي من أجل تكريس الأخلاق المهنية وتحديد قواعد المسؤولية حتى لا يحوم أي شك حول قدرة العدالة في تحقيق الشفافية والإنصاف في الوقت الذي يؤكد فيه الجميع أن تشجيع القطاع الخاص والرفع من مستوى الاستثمار لا يمكن أن يتحقق إلا باستقلالية القضاء ونزاهته حتى يشعر المتقاضي بأن الجميع سواء أما القانون، فأين نحن من هذا المبتغى على أرض الواقع؟ ونفس الشيء يقال عن الإدارة التي تظل في حاجة إلى إصلاح شامل يخلصها من حالات الفساد ومختلف مؤسساتنا وإدارتنا.

وبخصوص قضايا عمالنا بالخارج فقد اعترفت الحكومة في أكثر من مناسبة بأن التحويلات التي يقوم بها إخواننا العمال والتجار والأطر العاملة بمختلف ديار المهجر مازالت في مستوى ملحوظ وهي تحويلات لا تهم فقط الإعالة والإسعاف العائلي بل يخص جزء متنامي منها توظيفات مهمة للرأسمال، ونحن لا يسعنا من هذا المنبر إلا أن نوجه تحية تقدير وإكبار لإخواننا المغاربة بالخارج الزمني أثبتوا دائما حبهم لوطنهم ولملكهم وتشبتهم بهويتهم الوطنية، لكننا في المقابل يجب أن ننبه الحكومة إلى عدم التعامل معهم بمنطق الإرقام والتحويلات البنكية فقط، بل على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار مشاكلهم المتعددة سواء في إطار الغربة أو داخل وطنهم بحيث أنهم يعانون من جراء ضياع هوية أبنائهم وانغراس هؤلاء في الهوية الأجنبية لأن الحكومة التي أصبحت تضم وزارة مكلفة بالجالية المغربية بالخارج لا ترسل إليهم من يلقن أبنائهم قواعد اللغة والدين، أما في وطنهم وعلى الرغم من الحملات التي تقام بداية كل صيف من أجل تسهيل عودتهم فإن الواقع المر هو الذي يلاحقهم داخل وطنهم سواء في الإدارات أو المؤسسات العمومية والخصوصية التي لازالت على نمطها القديم الذي لا يستوعب لا حملات ولا نداءات ولا أي وجه من أوجه التحسيس.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الإعلام نؤكد بأن هذا القطاع لازال يفتقر إلى الحس الديمقراطي في التعامل مع مختلف المشارب السياسية ودليلنا على ذلك هو تلك الدعوات التي تحظى بها شخصيات سياسية من الأغلبية من طرف القناتين الأولى والثانية لإجراء نقاشات وحوارات حكومية قصد تلميع صورتها لدى الرأي العام مقابل فرض الحصار على مكونات المعارضة، ونفس الشيء يقال عن تغطية الأنشطة السياسية والحزبية بحيث تنحاز وسائل الإعلام البصرية والوطنية إلى أحزاب بذاتها ومركزيات نقابية تسبح في فلك الحكومة والتي تحظى بالنصيب الأوفر من هذه التغطية.

لذلك فإننا ندعو الحكومة إلى مراجعة طريقة عمل الإعلام السمعي البصري في اتجاه تطبيق مبدأ الإعلام للجميع ولجميع المؤسسات الوطنية كانت أحزاب أو جمعيات أو برلمان الاستفادة من خدمات هذا القطاع الذي يعتبر أداة أساسية في بناء رأي عام وطني وترسيخ الهوية الوطنية وبناء الشخصية المغربية؟

اليد الرئيس

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية ومن خلال توجهات حزبنا وامتداده الجماهيري ومن خلال نضالنا السياسي المستمر نسعى إلى إقامة نظام اقتصادي واجتماعي متوازن وعادل، لتشمل الرفاهية جميع أبناء مجتمعنا، ويحقق فيه الإنسان كامل حقوقه وحرياته، ويجد الشروط الكاملة للقيام بواجباته مجتمع تسوده قيم التسامح والإخاء ويتخذ الحوار؟ أداة لحل المشاكل وفض المنازعات داخليا وخارجيا، وينبذ العنف في جميع صوره المادية الفكرية والأدبية ويتخذ الديمقراطية وسيلة للتنافس على إدارة الشأن العام وانتقال السلطة وتداولها، بواسطة صناديق الاقتراع، مع عدم مصادرة حق الأقلية في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الاعتراض البناء ومع موجب بقاء الإجمال حول الثوابت الوطنية الراسخة المتمثلة في :

1) الدين الإسلامي الحنيف، في تفسيراته المتفتحة المتسامحة المواكبة لمسيرة الإنسانية نحو التقدم والازدهار.

2) نظام الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية الذي يضمن التلاحم والوحدة الوطنية، ويوطد الاستقرار، ويؤمن الاستمرار لمؤسسات الدولة. .

3) إن دفاعنا سيدي الرئيس، منذ نشأة هيأتنا، على الثوابت الأساسية للمجتمع، يندرج في إطار منظور شمولي يقوم على وجوب التمسك بمقومات الشخصية، المغربية، وتميزها في المحيط الإقليمي والدولي، مجتمع حداثي يحافظ على أصالته وعراقته بنبذ الأفكار الداعية إلى القطيعة مع الماضي، لأن هذا الأخير يشكل رصيدا غنيا بالإسهام في الحضارة الإنسانية والمشاركة في ازدهار البشرية وصناعة تطورها وتقدمها ونبذ كل تغريب من شأنه أن يجرد المجتمع من مقوماته الحقيقية ويطمس شخصيته أو يذيبها في أي كيان من شأنه أن يهدد وجودها.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، أعطي الكلمة للسيد جامع المعتصم باسم الاتحاد الوطني...غير موجود، إذن الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد محمد أيت إيدر:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

سأحاول أن أكون مركزا تأكيدا للسياق والمنهجية اللي تناولنا بها مناقشة القوانين المالية في السنتين الفارطتين وتأسيسا على منطق الاستمرار التي تحكم السياسة المالية، تجدد الفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2006 إثارة الأسئلة الكبرى والأساسية التي سبق لنا أن طرحناها والتي لازالت في نظرنا تحتفظ براهنيتها دون الخوض في الأرقام واستنطاق المؤشرات العمل بالميزانية نظرا لضيق الحيز المعروض على أنظار مجلسنا بناء على منطق النتائج بدل منطق الوسائل قلنا ذلك في اللجنة وذلك أننا كمأجورين وكمركزية نقابية ما يهمنا في نهاية المطاف هو الأثر الاجتماعي للسياسة المالية والاقتصادية للدولة من خلال الواقع المعاش ومدى التغيير الحاصل في المجالات والقطاعات الاجتماعية التق تقع في صلب اهتماماتنا وانشغالاتنا ونتناول النقاش بطبيعة الحال مستحضرين التوجهات الكبرى والشعارات التي أطرت القوانين المالية في السنوات الفارطة كشعار جدليات التراكم والتوزيع، سياسة القرب، الطابع الاجتماعي للميزانية وهذه السنة، الإرادة والمسؤولية والتضامن

ومن هذا المنطلق نطرح السؤال التالي: هل حقق معدل النمو أو بالأحرى التراكم الناتج عن هذا المعدل خلال السنوات الأخيرة من إطلاق تنمية حقيقية؟ وبعبارة أخرى هل تتناغم التدبير المالية والإجراءات المصاحبة لها مع التنمية الشاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، للكلمة الآن للسيد كافي الشراط.

المستشار السيد كافي الشراط:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

الإخوة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية 2006 وأنا أستحضر كل الظروف والحيثيات التي في ظلها تم وضع هذا المشروع، ظروف وحيثيات تتمثل في تواتر الجفاف وارتفاع أسعار النفط وتفاقم المديونية وخاصة الداخلية منها والمنافسة الدولية الشرسة وتراجع مداخيل الخوصصة وتراجع الرسوم الجمركية واستمرار العجز إلى آخره ومع ذلك وعلى وجه السرعة لا بد من إبداء بعض الملاحظات فيما يتعلق بالظرفية التي وضع فيها هذا المشروع منها عدم الاستشارة الحبية والقبلية مع البرلمان في الجانب الاجتماعي ومع المركزيات النقابية علما أن هذا كان كتابة الاتفاق تم التوقيع عليه أو قد تم التعارف عليه والالتزام به في يونيو 96نحن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لما نناقش هذا المشروع نستوقف هنا مجموعة من الأمور البالغة الأهمية منها تفاحش مسارب وأليات التعريب التي تنخر الاقتصاد الوطني أكثر فأكثر بحرمانه من المداخيل وحرمان المؤسسات الإنتاجية أيضا من وسائل أساسية في التنافسية ومنها كذلك رقم 27 ٪ من المديونية و13 ٪ من الاستثمار و 60٪ من التسيير وهذا الأمر الذي لا...يعني لا يستطيع حاليا أن يخلق تنمية قوية مستدامة خالقة للشغل لأن الوصول إلى 6 ٪ أو 7٪ فما فوق كنسبة للتنمية لا بد فيه من استثمار أكثر نتمنى أن نصل إليه وأن تصل إليه مجهودات الحكومة ومنها أيضا الاستمرار في غلاء تكلفة الطاقة لأننا لم نشتغل بعد كفاية على طاقات بديلة إلى آخره ومنها أيضا توسيع الوعاء الضريبي من خلال تضريب العديد من المواد التي لم تكن خاضعة له من قبل للضريبة أو الزيادة في بعض النسب أو التحجير على صندوق المقاصة بما سيخلقه من أزمة خانقة في القدرة الشرائية لعموم الشعب وخاصة للمستضعفين وفي طليعتهم فئة الشغالين والشغيلات ونعلم جيدا نحن جميعا أن للضريبة حدودا لا يمكن أن نتجاوزها علما بأن الوعود الحكومية بإنزال الضريبة على الدخل إلى 41,5إنزال الضريبة على الأرباح إلى 35لم يتم بعد إنجازهما لحد الساعة وكذلك لم يتم أنجاز الرفع من السقف المعفى

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ونحن نعلم الإكراهات الحكومية في هذا الموضوع إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ونحن نناقش هذا المشروع نعتبر أن الحكمة الحقيقية تتم في وضع سياسة رشيدة فعلا في التضريب، رشيدة بمعنى أنها تراعي ذوي الدخل المحدود للحفز على الاستهلاك الداخلي من جهة والمنافسة الخارجية ستبحث عن الاستثمار ونحن نعرف الترتيب في هذا الموضوع وهو الرتبة 102 في ترتيب دوانيك بيزنس ويعني أيضا إيجاد عقلية وثقافة تتحكم في المقاولة وتتحكم أيضا في الشغالين بأنهم شريكان في المقاولة يجب أن تكون مؤهلة هذه الشريحة ونحن إلى حد السعة لازلنا نبدل مجهودات جبارة من أجل هذا التأهيل لكي نصل إليه في مفهومه الشامل في التسيير لازال ينقصه التنافسية وتغلب عليه الطابع العائلي والآلة الغير المعصرنة وكذلك اليد العاملة والغير المواكبة وغياب التكوين وإعادة التكوين رغم بعض الجهود التي تبدلها بعض المقاولات في الموضوع وهنا أفتح قوس ألم يأت بعد الوقت للقطاع الخاص في التعليم أن يخلق تكوينا خاصا به، نحن مع تشجيع هذا القطاع، التعليم الخاص وأنه إذا شجع يمكن أن يكون يعني الواقية الأمامية للميزانية الضخمة التي تدفعها الدولة للتعليم ولكن عليه أن يقوم بمجهود سيما وأن له إعانات وأن له حفزا ودفعا من طرف الحكومة وقد تواتر هذا الدفع وقد تواترت هذه المساعدات على امتداد سنوات طويلة جدا، ألم يأت الوقت مثلا لكي يستفيد منه نحن كشعب وكذلك بالنسبة للمصحات أتكلم عن المصحات الضخمة التي تستفيد من خبرات الدولة في التوظيف في إطار يعني Extra يعني المصحات وهذه المؤسسات العظمى ونتحدث عن ذوي القدرة. إنني ألخص للإخوان السادة الوزراء إنني في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مع السياسة التي تشجع القطاع الفلاحي حتى لا يبقى فقط في حدود المشاركة في 13 ٪ في الناتج وبالتدريج حتى لا يبقى معولا على التساقطات المطرية والتهاطلات وخاصة في هذا الموضوع يجب أن نتحكم في مسارب المياه وفي مجاري المياه لذلك نحن أيضا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نود أن ندخل العالم الصناعي أو الوقت الصناعي بمفهومه العلمي لنا 83 مؤسسة تقريبا محكوم على أكثر من ثلثها بالنزول، بالإيثار إلى آخره مما سيزيد من طوابير المشركين أكيد إذا حصل هذا إذا قدر الله وهناك تقرير لماكنزي الذي يقف فيه على القطاعات العاملة للتنمية والغير الحاملة لهذه التنمية فنحن نود من الحكومة أن تعمل جاهدة أكثر من أجل القطاعات الحاملة للتنمية إننا نبتغي جميعا الاستقرار ولكن نلاحظ أن فوهات الفقر تلتهم يوميا المزيد فماذا سيكون مصير القدرة الشرائية أمام الزيادات المرتقبة والأجور فيها القاعدة الأساسية المعتمدة يعني بمفعول الإكراهات قد دخل من هنا وقد خرج من هنا بمفعول الاقتطاعات التي حصلت فيها نتيجة إصلاح نظام التقاعد ومفعول المستحقات الدينية المتعلقة بالتغطية الصحية إلى آخره ثم ماذا سيكون مصير الأجر أمام هذه الزيادات ونريد من الحكومة سياسة في تحديد الأجر هل هو مبني على الحاجيات هل هو مبني على الجزافي؟ نريد أن نعرف إذا كان مبنيا على الحاجيات فهناك حسابات وإذا كان مبنيا على الجزافي فهناك طرائق لبنائه على الجزافي ونود، نحن مع الحكومة في أعمالها نحن لا يمكن أن ننفصل عن الحكومة لأننا جزء لا يتجزأ منها ولذلك لا يمكن إلا أن نسند العمل الحكومي ولكننا نريد أن يكون هذا العمل الحكومي ذا تأثير أكثر، ذا قرب أكثر من الجماهير الشغيلة تقريبا هناك أكثر من مليونين و 500 ألف شغيل هؤلاء هاجس اليوم هو عدم الاستقرار على شغلهم هذا هو الهاجس لماذا المقاولة من جهة لها إكراهات؟ والشمولية لها إكراهات إلى آخره؟ ولكن مع ذلك ما يدرك كله لا يترك جله يمكن أن تدارك ما يمكن أن نتداركه يمكن أن ندعم المقاولات من خلال صناديق الصندوق موجود فعلا ولكن الأرصدة الموجودة بها وإن كانت في تنامي وهذا عمل مشكور للحكومة، هذه الأرصدة لازالت غير كافية إننا جميعا نسعى للاستقرار في هذا البلد ولا يمكن لهذا البلد أن يتقدم إلى بالاستقرار ونحن عوامل استقرار كل من منصبه، الطبقة العاملة والحكومة أنا لخصت، لم أقرا المداخلة لأنها طويلة جدا ولكن هناك أمور أريد التنبيه إليها ومن هنا أجدد التزام منظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالوفاء بالعهد الذي قطعته على نفسها بأنها في المسارب الملكية الدستورية، في مسارب ما يجعلنا جميعا نبتسم من أجله ونريدها تنمية دائمة ونريده إقلاعا اقتصاديا حقيقيا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، قبلَ رفع هذه الجلسة لا بد أن أذكر أن المجلس سيعقد إذا إن شاء الله على الساعة التاسعة ونصف صباحا جلسة تخصص لرد السيد وزير المالية والخوصصة والتصويت على الجدول المتعلق كما سيعقد المجلس جلسة ثانية في الساعة الثالثة بعد الزوال تخصص لدراسة ومناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت عليها، على الجزء الثاني ومشروع القانون برمته ورفعت الجلسة.